

فقه

۱۲۴۹۱  
۸۹۹۹۶



شیخ محمد...

بازدید شد  
۱۳۸۷

الحمد لله...

۵۳۰

۳۵

۲

- ۱
- ۱
- ۲
- ۲
- ۳
- ۵
- ۶
- ۸
- ۷
- ۶
- ۱
- ۱۱
- ۸۱
- ۸۱
- ۳۱
- ۵۱
- ۶۱
- ۸۱
- ۷۱
- ۶۱
- ۴۱











بعد ذلك طاهر الدين واعلم اننا غنم في شيء قال الله له انما هذا  
 معاقد الاجتماعات بد تصريح المعظم سقنا في الدلالة بعض  
 الاخبار كرواية الى بصير كل شيء قوت عليه على شهادة ان لا اله الا  
 الله وال محمد رسول الله ثم قفنا نحن نعم بعض الدعايات لم نسمع من  
 مقام بياك مصروف وزاد في الدرس المفترقة غنة لوجوب اقرار المحس  
 منها واما عندنا فمما عرفت انما بعد عدم الدليل وبما ظهر من  
 الاخبار الواردة في حكم الدراعي المصروف في بعضها ما يثبت لتمامه في  
 ذلك قليل ولا كثير وكما جرحه بعض ارض خيرة فالظاهر انه خلاف  
 لفرضي الدعايات وطاهر الدين ثم الرواية الى بصير المتقدمة وما  
 اجتهت فيما في ثبوتها من انكاره ذلك على الدعايات وانه لا دليل عليه  
 منوطه بالدين التي يمكن تخصيصها بها ما ورد في الاخبار في هذا  
 المضمار من بعض المحس على ما يحول ويستعمل في القضاة في دول غيره في الدراعي  
 والمالكين كصريح ربي وغيره مما استمر على القصة اجناسا وهدايا  
 عليهم وعلى الغائبين الذي بد تصديرا بالنسبة للارض ضرورة عدم  
 استحقاق الغائبين ذلك في الارض اذ هو للمالكين كافة الى يوم القيمة  
 فيبقى موقوفه متروكة الى يوم القيمة وامر به الدعايات في بعض  
 الاخبار الواردة في مقام بيان احكام الارض المفترقة غنة بعض  
 ارض خيرة وبياك حكم اقرار ما يثبت لذلك لحدود جميعا في القرض  
 وفيها المحس مع قرض بعضها للركوة مما لا ينفق ان ينفق اليه بعد  
 علم الدين ورواية الى بصير المتقدمة والظاهر معاقد الاجتماعات

معها المكان تقيد الاخبار الواردة في المفترقة غنة وانما ملك  
 للمالكين ومنها موقوفه متروكة الى يوم القيمة وكيفية اقرارها بما بعد المحس  
 ذلك بعد اقرار المحس وان كان يمكن المسامحة فادلة المستبراهة الله  
 فمعرفة بها للدراعي المصروف غنة وذلك لانها الدفاعة المقابلة للدراعي  
 غنة لحكم بعض روايته حكم مرزوق بن عيسى في ابن عبد الله قال قلت  
 واعلم اننا غنم في شيء قال الله له وللرسول قال هي والله الدفاعة  
 لتمامها الا ان لا يبعد شيئا من ذلك في حد لغيره افعيها  
 لتمامها منها وفي الدراعي المصروف غنة ولا يحصر الدراعي المصروف غنة  
 اي يحصر غنمته في ارضه في ارضه في ارضه والمالكين نعم اذا  
 حصلت لها الدفاعة وبلغت حد النصاب بخمس الدفاعة  
 الدفادات التي بخمس اذ بلغت حد النصاب ينفق لارباها  
 سب ينفق الارض واما الرواية فلضعف سندها لبد بصير  
 بحجة الشبهة ضعفها لذلك شدة الشبهة عدم هذه الرواية والرواية  
 ورواية المسع ولبعد تضعيف سند الرواية ودلالة الدين لدين لها  
 شدة حتى بحجة ضعف سند الرواية واما رواية المسع فاحتمالها  
 ليس في الحد بدنها لست في مقام بياك حكم المقام والحد بدنها لدار  
 في مقام بياك حكم محمد بن ابي بكر ملكية الارض كلها وما عليها للام  
 فمعرفة لهم بالاضافة الشراعية واما الاجتماعات فالظاهر انها  
 ملحقه الدين والرواية ولا جملها فاذا ذهبت الدين والرواية فليس











ودلها على وجوب حشر المعادن والنجار به كناية الجماع مستفظة  
 اذ هي انما كناية في تغير المعدن وقد اشتق طاهر عبارات المعناه و  
 اهل اللغة في تفسير المعدن عن التذكرة المعادن كلها يخرج في الارض  
 مما ينطق فيها في غير ما له قيمة وشدة ثم ثلثتها الملح والمعدن المنطق  
 والكبريت ثم نسب الى علمائها اجمع ونحو ذلك عن ابن الاثير في النهاية  
 ونحو ذلك كما في الدرر في النجاشي وفي الحاشية انما استخرج في بعض  
 ما كانه احد منها في اشتقاق خصوصه لعظم الانتفاع به وعدمها لبعض  
 وطين الغند وحمارة الرمي وزاد في البيال المنزلة والمخرة  
 وفي المدرك المعدل نبت البحر من ذنب ونحوه وهاهنا كفي  
 القاموس والدرر في الموجودات انقص لفظ وقد ذكر في بعضها  
 فاقه كالذهب والفضة والبرص والرماس والصفر وفي صميمها  
 قال قلت ابا جعفر عن الحلة قال وما الحلة فقال ارض سبخة  
 يجمع فيها الماء فيصير طين فقال هذا المعدن فيه خمس ورواية اخرى  
 هذا المعدن فيه خمس قلت والكبريت والمنطق يخرج من الارض  
 قال هذا او شبهه فيه خمس والكل يثبت النفع وشبهه وبعض افراد  
 الطين والحي الذي لعظم الانتفاع بها مع لقاء صدق الارض عليه  
 كجارة النار والرمي وطين الغند والمنزلة والمخرة  
 في صدق المعدل عليها في العرف خفاء وان عدت جماعته من

في قوله على ما اجمع  
 في قوله في الارض ما ينطق بها  
 في قوله في النجاشي

وهاهنا كناية في تغير المعدن فمستفظة وكناية او كناية في  
 تغيره اذ هي اليقين انهم لم يتصوروا في تغير اللفظ وشعره بمقدار  
 اي بمقدار معناه يدركا فيصرون بالادب كعدانة نبت وربما فيصرون  
 بالخص ولديته دون بمقدار معناه يدركهم فابن ابي عمير في الكسبي  
 شرح الدجالة الى معرفة ومعناه ومقصوده في لغاتهم اهل لغته  
 لا حقيقة في اتخاذ النقص والزيادة ولذلك كليات المعاني  
 لغير محله وفي الراجح انهم من حيث كونهم في اهل العرف واللفظ  
 خبروه بهذا وكذا لا بد من حيث كونهم فعلا وفي لهذا ولا كمال  
 في المقام اي في تفسير المعدن وان ادعى الجماع مع بعض تفكيره  
 ان ان الجماع في المسئلة الفعوية مع هذه الاعداد الكسبية لا يكون  
 وهاهنا المعدل في المفاهيم العرفية للظن في اهل العرف طين  
 في شدة حمارة النار وطين المعدن خصصه في اهل العرف  
 اهل العرف يدعيه في بعض الافراد فاذا سكت في تناول اسم  
 المعدل على بعض ونحوه ولم يكن عليه دليل بالخصيص في نص واصحاب  
 يرجع فيه الاصل اي اصل البراءة على خمس وفي المعلم ان المعدل  
 المقاد والمفاهيم العرفية وله مصادر في افراد معدلة تيقن في العرف  
 واراد سكته فيه كثر المفاهيم العرفية وفي لهخيص في القضاة الافراد

في قوله في النجاشي



المعدلة المتبعة والرجوع في الدوايد المكونة الى المصدر فمعدلة قد  
ما المعلوم ويرجع في المتك بالصدر نعم هنا عنوان اف وها في  
صحة من لم قال في شئت باجمع في المتك قال في المتك قال في  
ما لم يجمع في المتك لئلا يفتقر هذا المعدل في المحس ودرجته النقية  
هذا مثب المعدل في المحس قلت والكبريت والنفط يخرج من الارض قال  
هذا واثباته في المحس كماله اياها نحوه في محس المعدل وما سلكه كونه  
اياه اولين اياها في محس المعدل وان كان في محس حيث ان  
اي في حيث الفائدة في محس المعدل وتظهر اثره في اعتبار  
الشيء فتعبر على وجه الفائدة لا على المعدل ولما كان في الدوايد المكونة  
فيها ليس في محس المعدل والاكات فيها من الفائدة لو كانت في  
في الفائدة نحو في الدوايد والاعتناء في العاوين اي لاعتناء الدرايا في  
لك هذا الاعتناء في المحس في كونه المحس في الاشياء المذكورة فيها محس المعدل  
لدى الدرايا ونحوه ما لو كان محس الدرايا ونحوه لم يكن اعتناء في  
حتى يرجع في الاشياء المثبتة والمكونة الى المصدر بل يكون له اعتبار  
وبنه الاشياء المحس كالمحس في راء المكاتب ونحوه فكذا في  
مفاد المطلقات المثبتة المحس في الاشياء لاعتناء المعدل بل اعتبار  
مظم الفائدة كنف ما في اعتبار الرضاب في المعدل وفاقا  
لجهد المتأولين لصحة البرزطي قال شئت بالجن الرضاب مما اف في  
المعدن في قليل او كثير وفيه شيء قال ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون  
في مثله الزكاة عشرين دينارا ضد ما في كثير في القدام فلم يقبوا

نصا

نصا لا يطلقات فاللذم تقييد بالصحة وعلى الوجه اعتبار  
اعتبار بلوغ دينار وهو ضعيف كشد في حيث الدلالة وحله جماعة  
على الاحتساب وهو بخير بلوغ قيمة ثمانية درهم ام لا بد من بلوغ عشرين  
دينارا فقلت منشأها لظهوره ما يجب في شئ الزكاة في الدول وظهور  
الاعتقاد في بيانها على عشرين دينارا في الثاني في دور الدرهم من مهر  
المحصل على المقدار في جنس الدينار وبين مهر العشرين دينارا على مجرد  
المشايخ فراد في الموصول المقدار مطلق النقد ولعل الدول اولى به  
انه اولى ما بالصدر والاكالات في اذوق ما بالطلقات ولبارة  
اوى لا يبعد ان يكون ذكر الميراث من باب اتاده مع ثلث درهم ذلك  
الرياء والادقا المعيار بلوغ لصاب الزكاة كل صرح به اولاد مع هلال  
الاعتقاد على حصر الميراث فيكون الموصول في الصحة لارة الحسب  
بدراسة ذلك في الموصول اقرب من مهر العشرين على المشايخ وتبين  
ذلك انه لما كان الدينار معرضا للزيادة والنقصان بحسب الزيادة في  
كان قيمة ثلثة قرانات واذ في ثلثة عشرة قرانات مائة وعشرين  
ومع ذلك فخر الدوام في الموصول في الميراث فيكون له اعتبار في  
فقد بدى ان يكون في تغيره بذلك في خصوصية راعا في تغيره بذلك  
ولذلك من ذلك من الاعتقاد على حصر الميراث في لصاب الموصول  
داه لم يكن له خصوصية في لصاب النقيض اي في لصاب الزكاة وفي  
الصاب قبل الميراث او بعدا وظهر الى هذا ما قام به اعتبار لصاب

سبع اوراق  
لصاب الزكاة  
في الميراث  
في الدول  
في الميراث  
في الدول  
في الميراث  
في الدول















لا يخرج من الزكاة في سنة واحدة  
 لا زاد فيه خمس نعم طاهر المحل في جماعة من خاصة بالتقديس حيث  
 لم يذكروا غير ما وادفعوا ذلك كاشت اعطاء فصدرا عدا ١١ لقطعة  
 تسمى الطاهر مضمون صحة البرزخي الدرية بحملها على المائة في النوع له  
 المقدار ولد الله من النوع وادفعه <sup>في كل سنة</sup> ~~في كل سنة~~ ومعاقد اعا  
 مصا الى حصص ثم زكاة التقديس في المعاد كماله ان كانا فية الخمس  
 دعوى اختصاص الركا والكنز وضعا او اخرا فاما التقديس ممنوعة وهدى  
 منع ما ذكره المزا في مستنده في دعوى تقيد الطهارة بالصحة الدرية  
 في نصاب الكنز قال شئنا عما يجب فيه خمس في الكنز فقال ما يجب في شئنا  
 الزكاة فية خمس بناء على ان صدرا فيها على الدخول من العين وفيه خمس  
 لا يغير عليه ويعبر في خبر خمس فيه النصاب بدفعه وحالته فيكون  
 والخاص فيه استغنى وان اطلق بعض اعداء ويدل عليه مضاعف  
 ذلك في البرزخي في الرضا قال شئنا عما يجب فيه خمس في الكنز فقال  
 ما يجب في منه الزكاة فية خمس ولعله المروي في المتقدمة مرسله ان  
 ادخرا منه بالنسبة الى ارادة المقدار وغيره قال في سائر الرضا عن  
 مقدار الكنز الذي يجب فيه خمس فقال ما يجب فيه الزكاة في ذلك  
 فية خمس وما لم يبلغ هذا يجب فيه الزكاة فية خمس وفي الغنية ان  
 نصابه دينار مدق عليه يدفعه ويرشاه وان جعله لصدق في الزكاة  
 ولين الامانة او دعوى كفاية يدرى احد نصابها الزكاة ولو كان سكو

من كل سنة

من احد التقديس فلما كان عشرة دنانير قيمتها في هذا الزمان ثمان مائة وخمسة  
 فيها خمس او كان مائة درهم قيمته عشرين ديناراً وخمسة فية خمس بناء على ان  
 طاهر الرواية المائة في مقدار القيمة فخط الله ان يق ان الطاهر في المائة  
 ان يبلغ مائة من احد التقديس نصابه وان كان في غير ما في كل سنة  
 في صدق في عشرة دنانير انما لا يثبت ثلثها الزكاة في كل سنة مقدار واحد  
 لسوى عشرة دنانير وما في درهم نعم ولذا قال في انتهى ان في المقدار  
 المعين معتبر في ذهب وفضة يعبر فيها ثمان مائة وما عداه يعبر فيه  
 احدها نعم فكل على جماعة لا الحق في اثر المعاد القصار على نصاب اكثر  
 ولم يعلم وجهه في ذلك انه ينبغي القطع ببلد في هذا كله بناء على  
 ان <sup>الطاهر</sup> ~~الطاهر~~ <sup>في كل سنة</sup> ~~في كل سنة~~ الموصول الى لفظ في الصحة من المقدار  
 لا النوع والدفتر يدرى على عباد النصاب في الكنز والمقدار  
 الطاهر في لفظ ما في الصحة شئنا عما يجب فيه خمس في الكنز فقال ما  
 الزكاة في شئنا فية خمس من النوع وفي كونه لفظ من في الزكاة  
 ويكون ما هو المروي الذي كس فيه خمس في الكنز فاحل من النوع  
 الذي يجب في شئنا الزكاة فية خمس ونصابه ان كان في الكنز انواع  
 واقام ولم يدر لها ثلث في نوع في الزكاة فية خمس بناء على ان  
 على النوع الذي كس فيه خمس فاحل على النوع الذي كس الزكاة  
 في شئنا من التقديس فية خمس وفي تقيد اطلاقها اي الذي







وانما الكمال في الوحدة المعتبرة فيه فمما هو وحدة الخروج او الخروج  
 او الخروج واستظهر ثبوت العلة التي اعدت لها في وجه وحدة الخروج  
 وقال في الظاهر في وجه الوحدة المعتبرة فيه وحدة الخروج او الخروج  
 المدفون في ذلك ما لو تعدد الخروج في ركنه غير متحدة عرفا وان كان  
 بهذا اللفظ روجه في باب المعدن بمقتضى لفظ ما اخرج من المعدن  
 كما في وجه البطلان في تولدنا الرضام شقته عار فخرج من المعدن في قلبي  
 او كثير من فيه شي ما ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثل الزرعة عشرين  
 ديناراً شققت ما نحن فيه فانه ليس بانك تفت هذا اللفظ في استخراج  
 ذلك ونعم لم يعتبر وحدة الخروج الى المالك وما هو في ذلك  
 احد لعدم الطريق الى اظهار وحدة الخروج ونحوه وبعد ما صار  
 محالاً لكون المرجع هو المصدر لعدم حمل الخروج الى العاقل المخصص  
 الجهد في اجماله بخروج واحد من هذه الرضات في انما وتخصيصه  
 وقد تعدد على تعيينه فالمرجع في هذا المصدر العلية لا المحرم  
 وقد يجوز العهر في هذا المقام بعد تخصيصه المخصص الجهد ولعل ذلك  
 عليه فتعد في المرجع الى المالك واحد بمقتضى وقد ذكرنا مقتضى ذلك  
 في المعدن حصص المصدر في المقام لمقتضى المصدر في المعدن  
 فخرج في ثمانية احوال في الكثر في ملكه في ريدته على بابه  
 الكثر وتميز ما يملك الواجد وما لا يملك في ثمانية في جوف احوال

في وجه الوحدة المعتبرة فيه وحدة الخروج او الخروج

في وجه الوحدة المعتبرة فيه وحدة الخروج او الخروج

الموصود في جوف الكثرة والذات استرادا فذكروا له قها ما ولحقها العقل  
 في الكثرة انما ان يكون ما خوزة في ررضي واربع ررضي ذلك السلام  
 وعلى التعديين فاما ان يكون عليها اثر الكثر في ذلك اسم الشيء في وجه التعديين  
 او كذا سطره في وجه الكثر او شبه ذلك واما ان لا يكون كذلك اما لا يخرج  
 في ررضي بدله في وجه الكثر مع فرض عدم الداء في رضاء كاه عليها اثر  
 الكثر ام لا في ذلك السلام وليس عليه اثره وكانت الدرض سبعة  
 او مائة لتمام ما بناه على اذنه في ذلك وانه اذن للواجد المالك او لكا  
 طيته المسلمين بناء على بقاء هذه الدرض على ابا حبه الوصف في ثمانية  
 الوقام للواجد يخرج منها والباقي له وهذا هو عليه بعد ثبوت الكثر  
 على الكثر في ظهور الدماء عليه كما عن الغيرة وتصرع مما حقه ما الكثر  
 قطعاً لكونه للواجد وان فيه الجنس ما الكثر في الكثر في الداء حقه ووجه  
 التصرف في ما لا يغير انما ثبت اذا كان المال لغيره او ووجه في وجه  
 او عواما والكثرة فيها ويمكن ان يكون الكثر في الكثر في الكثر في الكثر  
 سطره على احوالهم ولعلهم في التوقيع المروي في الكثر في الكثر في الكثر  
 ما لا يغيره الداء في وجه من ذلك من عدم عصمة ما لا يخرج في وجه  
 ولحقته ما اخرج سطره الرافعي في الكثر في الكثر في الكثر في الكثر  
 احواله عدم الانتقال الى الواجد ما كاه البراءة الله الله في الكثر  
 عدم الانتقال باهر ما كاه عليه في احواله عدم تعلق احواله في الكثر







ما له علم لا لواجبه ولا يكون ملكا للواجب بالافراز والجازة وقد  
 عليه محسوس ان من بعض قولك الدرس وقد انما فيه كقولك  
 الدرس ان الله ان سيدا ما فيها ان قولك الدرس وادلتها اطلقات  
 ادلتها المقام وبقائه وبقاها من بعض اطلقاتها في الباب انه لا يوجد  
 ما له ملكا بالافراز والجازة فكونه عليه محسوسا وكما نحن ونكون  
 انما نخوض في دار الكلام عليه ثم سلك الكلام فنعلم على راي والافراز  
 انه لو وجد ما سر من الاول في صورة كلامه الدار والافراز فان اجابها  
 لدرجيب العلم بدو لا يظن بكونه ملكا لمسلم وبعبارة اخرى بكونه في  
 عدم عرويض الاحكام الموجب لجواز الملك بالافراز ووجود الدار  
 الكرم وكنته مع كونه ودار الكلام لدرجيبا بكونه علم لمسلم كما قد  
 اهدا اتفاقا الله ان يدعى لقولنا لظن في صورة ما يدعى الدار والافراز  
 وبقا ان اثر العلم يدل على سبق يد العلم لدنه الغالب وجمال  
 صدور الدار من احدى مصلحتهم رطلح لمسكوك بين المسلمين بادر  
 يكاد يعلم لعدم وقوعه وكذلك الدار اماره لكون الدار في  
 من العلم واثباته على اثر العلم مع كونه فذلك الكلام اقول  
 اماره لكونه ملكا لمسلم وادلتها على العلم بعدم الملك في العلم وفي  
 انما معا لا يفيد ان العلم بكونه ملكا لمسلم هو جمال صدور العلم من  
 على كونه في وعي تقدير العلم لا يدعى على حقيقته لا خصوصاً ولا

ما لا يكون فيه اشارة لعدم رايه بغيره عليه  
 9 ولا يدعى رايها الاول ان الله انما في اشارة في اتفاق

في العلم واثباته على اثر العلم مع كونه فذلك الكلام اقول  
 اماره لكونه ملكا لمسلم وادلتها على العلم بعدم الملك في العلم وفي  
 انما معا لا يفيد ان العلم بكونه ملكا لمسلم هو جمال صدور العلم من

في العلم واثباته على اثر العلم مع كونه فذلك الكلام اقول  
 اماره لكونه ملكا لمسلم وادلتها على العلم بعدم الملك في العلم وفي  
 انما معا لا يفيد ان العلم بكونه ملكا لمسلم هو جمال صدور العلم من

في العلم واثباته على اثر العلم مع كونه فذلك الكلام اقول  
 اماره لكونه ملكا لمسلم وادلتها على العلم بعدم الملك في العلم وفي  
 انما معا لا يفيد ان العلم بكونه ملكا لمسلم هو جمال صدور العلم من











على شيء في السنة بدف في عنها على نحو كذا الرد وافتى بغيره  
 لا يخرج الطائفة على ما كان عنه بغير اثنين مختلفين في السنة ادلك  
 على مبوطه انه افق بانه لقطعه فعمله بعد المعرف فزول غشي  
 واختار تلك الواجد له دونت عليه في دون الحرف كما انك  
 على فلفه بدنس القولن والقرآن الى المسهر والمرفق فيه  
 الاختصارات من صنف الجار في هذا السار كما عرف  
 ان ينقلب مقتضى الصدق في المقامان في قوله اما انما في  
 المدفوع لا بد من ان يكون له من دلفن يدفنه ولقطعه انه وضع  
 على الكنت في الكنت يدعاه فخرته والصدف في كذا البعة  
 نعم ليس على السار على السار وقوله في آتية الرد في السار  
 لا يجوز له ان يتصرف في مال غيره الا باذنه وفيه في ذلك  
 في علمه ووزنه هذه الحقه ماله كما اوجب وبقى الباقي تحت  
 وبعبارة اخرى بعد العلم وفرضه على وضع يد على علمه  
 الخبز في كذا الحقه نعم ليس له وقوله لا يجوز له  
 في مال غيره الا باذنه او مال ابيه وانشى في ذلك في علمه  
 الحقه ماله كما اوجب وقوله لا يجوز له في مال غيره الا باذنه  
 المعلوم ان المشتري من المقتول لعنوان ومما اوجب وماله كالمشتري  
 فليس يملك لعنوان بل من بعد عنوانه ففكر لا بد ان يملكه في ماله

لا يخرج الطائفة على ما كان عنه بغير اثنين مختلفين في السنة ادلك  
 على مبوطه انه افق بانه لقطعه فعمله بعد المعرف فزول غشي  
 واختار تلك الواجد له دونت عليه في دون الحرف كما انك  
 على فلفه بدنس القولن والقرآن الى المسهر والمرفق فيه  
 الاختصارات من صنف الجار في هذا السار كما عرف  
 ان ينقلب مقتضى الصدق في المقامان في قوله اما انما في  
 المدفوع لا بد من ان يكون له من دلفن يدفنه ولقطعه انه وضع  
 على الكنت في الكنت يدعاه فخرته والصدف في كذا البعة  
 نعم ليس على السار على السار وقوله في آتية الرد في السار  
 لا يجوز له ان يتصرف في مال غيره الا باذنه وفيه في ذلك  
 في علمه ووزنه هذه الحقه ماله كما اوجب وبقى الباقي تحت  
 وبعبارة اخرى بعد العلم وفرضه على وضع يد على علمه  
 الخبز في كذا الحقه نعم ليس له وقوله لا يجوز له  
 في مال غيره الا باذنه او مال ابيه وانشى في ذلك في علمه  
 الحقه ماله كما اوجب وقوله لا يجوز له في مال غيره الا باذنه  
 المعلوم ان المشتري من المقتول لعنوان ومما اوجب وماله كالمشتري  
 فليس يملك لعنوان بل من بعد عنوانه ففكر لا بد ان يملكه في ماله

لا يخرج الطائفة على ما كان عنه بغير اثنين مختلفين في السنة ادلك  
 على مبوطه انه افق بانه لقطعه فعمله بعد المعرف فزول غشي  
 واختار تلك الواجد له دونت عليه في دون الحرف كما انك  
 على فلفه بدنس القولن والقرآن الى المسهر والمرفق فيه  
 الاختصارات من صنف الجار في هذا السار كما عرف  
 ان ينقلب مقتضى الصدق في المقامان في قوله اما انما في  
 المدفوع لا بد من ان يكون له من دلفن يدفنه ولقطعه انه وضع  
 على الكنت في الكنت يدعاه فخرته والصدف في كذا البعة  
 نعم ليس على السار على السار وقوله في آتية الرد في السار  
 لا يجوز له ان يتصرف في مال غيره الا باذنه وفيه في ذلك  
 في علمه ووزنه هذه الحقه ماله كما اوجب وبقى الباقي تحت  
 وبعبارة اخرى بعد العلم وفرضه على وضع يد على علمه  
 الخبز في كذا الحقه نعم ليس له وقوله لا يجوز له  
 في مال غيره الا باذنه او مال ابيه وانشى في ذلك في علمه  
 الحقه ماله كما اوجب وقوله لا يجوز له في مال غيره الا باذنه  
 المعلوم ان المشتري من المقتول لعنوان ومما اوجب وماله كالمشتري  
 فليس يملك لعنوان بل من بعد عنوانه ففكر لا بد ان يملكه في ماله

غيره الله اذا اقرضته موقوف لعنوان اي اقرضته مال وورثها  
 لم يخرج الموقوف باللعنوان وانه مال اقرضته الموقوف في  
 ولا يملكه الا بعد ان يملكه فان وجد في ميرته فهو الموقوف وتنتج  
 ففعله احسن وهو الموقوف والصحراء بعد تقيده بطلبه ما لم يملكه  
 عليه وسطا بغيره للمير وعي طبق الادب مدعي ملك الادب  
 ان كذا ما لم يملكه على ابي سابق وان لم يملكه في السار  
 ثبت بدلفن ما من اي هذه البناير على ملك الادب او موصي  
 المير على ابي سابق ان الملك بعد في رده لم يملكه بعد  
 احياء الى المير على ابي سابق وانه وقوله في ملكه ويملك  
 له ويملكه على ابي سابق في رده لا يملكه انه المير على ابي سابق  
 فيما اذا كانت الارض سباحة او مملوكة للامام كالدنيا او لغيره  
 المسلمين كما ان الارض الموقوفة عبادة وبعبارة اخرى هذا كله فيما اذا  
 وجد في رضى غير مملوكة لشخص خاص غير الامام واما لو كانت  
 مملوكة لشخص خاص غير الامام بائنا او بغيره او موصي او غيره في  
 الايجاب المنقولة من كسبه يملكه ولكن له ملك الدار مثله  
 لا يوجب ملكه تبعا للدار لانه غير دار في الدار وتوابعها  
 وليس في ذلك بيع الدار حتى يملكه عند ملك الدار ويبيع ملك الدار

لا يخرج الطائفة على ما كان عنه بغير اثنين مختلفين في السنة ادلك  
 على مبوطه انه افق بانه لقطعه فعمله بعد المعرف فزول غشي  
 واختار تلك الواجد له دونت عليه في دون الحرف كما انك  
 على فلفه بدنس القولن والقرآن الى المسهر والمرفق فيه  
 الاختصارات من صنف الجار في هذا السار كما عرف  
 ان ينقلب مقتضى الصدق في المقامان في قوله اما انما في  
 المدفوع لا بد من ان يكون له من دلفن يدفنه ولقطعه انه وضع  
 على الكنت في الكنت يدعاه فخرته والصدف في كذا البعة  
 نعم ليس على السار على السار وقوله في آتية الرد في السار  
 لا يجوز له ان يتصرف في مال غيره الا باذنه وفيه في ذلك  
 في علمه ووزنه هذه الحقه ماله كما اوجب وبقى الباقي تحت  
 وبعبارة اخرى بعد العلم وفرضه على وضع يد على علمه  
 الخبز في كذا الحقه نعم ليس له وقوله لا يجوز له  
 في مال غيره الا باذنه او مال ابيه وانشى في ذلك في علمه  
 الحقه ماله كما اوجب وقوله لا يجوز له في مال غيره الا باذنه  
 المعلوم ان المشتري من المقتول لعنوان ومما اوجب وماله كالمشتري  
 فليس يملك لعنوان بل من بعد عنوانه ففكر لا بد ان يملكه في ماله



ولبارة اولى لكانت ملكية للغير لكان في بيعه بآءه منه عرفه  
 البائع كان يعرفه والدار المالك الذي قبله وهكذا وادعى في احواله  
 عدم وجدان الملك فيه واستدل عليه منع طلبة انظر عما يجي من جواب  
 ليعرف ما في حرف المداية والموجود في بعض بيوت اهل مكة آارة  
 بان المالك الدول يده على الدار فيده على ما فيها واليد قاضية بالملك  
 دارا ملكية والدار المالك للمسلمين سوق واقرن بوجوب الحكم له لو  
 ادعاء اهلها لظنهم اليد السابقة وفيه انه لو تم لدل لا الصحتين  
 السابقين على كونه في غير تعرف بيد قديس انه ملكه ملكية له ما لم  
 ينفعه عن نفسه لذلك ان يدعي اليد من غير حاجة الى دعواه آياه  
 بد وجب الحكم به ولو لم يكن قائدا للدار دعاه كالأصبي والمجنون واليتيم  
 في دفع له ورثة ان عرفوا والدار المالك في حكم المهر والملك  
 فصدق في ملكه مع انه لا يثبت له ان يكون بذلك وما صدر ان قلنا  
 ان ملك الدار ويده عليها يد على ما في الدار ويد على المال المدفون فيها  
 قال لم يعرفه ولم يعلم به واه استدل به الدار استدل على ما فيها والمال  
 المدفون والملك الدار استدل به سبب كدسته على ما فيها من المال  
 المدفون والمدفون للدار في روائع علم به ووجهه واه ملكية الدار  
 لكونه ذاميا على الكثرة الموجود في الدار بولع علم بوجوده فيها واه  
 مخصص الدار بمقتضى اليد وادارته بالملكية او وجوب الحكم له في كونه له ربة

او غير ذلك على ما علم

او غير ذلك على ما علم

من غير تعرف وفي غير حاجة الى دعواه آياه وانه ملكه ملكية له ما لم  
 ينفعه عن نفسه وما لم يكن له لواء علم به اذ جهل قضاء اليد التي اراما  
 للملكية والدار المالك للمسلمين سوق بد وجب الحكم به لو لم يكن قائدا  
 للدار كالأصبي والمجنون واليتيم في دفع له ورثة ان عرفوا والدار المالك في حكم المهر والملك  
 فصدق في ملكه مع انه لا يثبت له ان يكون بذلك وما صدر ان قلنا  
 ان ملك الدار ويده عليها يد على ما في الدار ويد على المال المدفون فيها  
 قال لم يعرفه ولم يعلم به واه استدل به الدار استدل على ما فيها والمال  
 المدفون والملك الدار استدل به سبب كدسته على ما فيها من المال  
 المدفون والمدفون للدار في روائع علم به ووجهه واه ملكية الدار  
 لكونه ذاميا على الكثرة الموجود في الدار بولع علم بوجوده فيها واه  
 مخصص الدار بمقتضى اليد وادارته بالملكية او وجوب الحكم له في كونه له ربة

او غير ذلك على ما علم

او غير ذلك على ما علم



هذا المدفون الذي قد شرع المالك ولديقت اليه بوجهه فالتحق  
 حيث فرضنا العلم بوجود الكثر عند ملك ذلك المالك لتسلط عليه  
 مجرد وجوده عند ملكه بديوب ملكه ولد استبدت عليه وجوده  
 ملكه على ذلك الشيء وكونه فيه دون علم والفتاة اليه ليعلم ذلك  
 عليه ولا يصح سبها لستلذ وتسلط وسلطانه عليه مع جملته  
 وبما كانه وبالحجة اللزيم في مقام مع قطع اطرافه الخبايا اما عدم اختيار  
 اليد لظن انه اذا كان من منع صدق الميراث لسلطه والملك على  
 هذا المدفون الذي قد شرع المالك واما وجوب وضعه الى المالك  
 من غير تعريف والتوقف على دعواه واما مخصصها بالحقايق  
 الحق من المارق قال سئل ابا ابراهيم عن رجل نزل في بعض بيوت  
 فوجد نخرا في سبعين درهما مدقونا فلم تنزل معه ولم يذكرها حتى قدم  
 كيف يصنع قال يستدعيها اهل المنزل لعلهم يعرفونها قلت وان لم  
 لم يعرفوا قال لا يصدق بها وصحوا ابن سلم استدل على الصادق  
 والباقي على السلام قال سئل عن الدار يوجد فيها الورق قال لا  
 سمعة فيها اهلها فمذللهم من التعريف بعد تقييد ما عوقبه  
 بما بعد التعريف وبعد الجمع والوقوف على ما بالموثقة بما بعد  
 وان كان الصبي يدل على وجوب دفعه الى اهل الدار  
 سمعة فيها الا ان الموضع يدل على دعواه الى اهل المنزل بعد

في نسخة

اهل المنزل وليس فيها من المدفون والتوقف في قيد اهلها  
 الموضع بما بعد التعريف وبما يجمع واسوكت في الميراث  
 المقبولة عرفا وان كان فيها تناقض وتباين فالحجة في جهة  
 ما انصرف في ذيل الموثقة كما سيجي الكلام فيها من مدعيها ليعلم ذلك  
 فيها من هذا حيث اخبرنا القول بوجوب التعريف في جهة دلالة  
 به الدخار بعد مطلقا بمقتضى وفي جهة رواية الموجود في حرف الباء  
 وفي نسخة عبد الله بن جعفر قال كتبت الى الرجل عن رجل شره  
 او لقرعة للرضا في فلان فجعلها وجد في حوزها صرة فيها دنانير  
 دنانير او جواهر من يكون ذلك فوقع في عرفها الباليه فان لم يكن  
 يعرفها فليس لك رزق رزقك الله اياه فالرد له  
 التعريف من الدعاء على دلالة هذه الروايات لما استدل عليه  
 في اليد وغيره فكيف كان فلو عرف المالك الاول اني استول على  
 وادعاه فمذله احيانا من غير نيته ولديين ولد وصف انا لكونه  
 فايد في صدق في دعواه واما لكونه مدعي يدعيه ويدل عليه  
 روايتي الموجود في حرف الداية وفي بعض بيوت ملكه تدل على ان  
 ان لقال انه لم يمتنع عنه فنه فند ليعتبر الدعاء مدعيه عدم  
 الدخار لمدعيه عليه صحاح ابن سلم استدلين ولو لم يعرف المالك

المدفون الذي قد شرع المالك ولديقت اليه بوجهه فالتحق  
 حيث فرضنا العلم بوجود الكثر عند ملك ذلك المالك لتسلط عليه  
 مجرد وجوده عند ملكه بديوب ملكه ولد استبدت عليه وجوده  
 ملكه على ذلك الشيء وكونه فيه دون علم والفتاة اليه ليعلم ذلك  
 عليه ولا يصح سبها لستلذ وتسلط وسلطانه عليه مع جملته  
 وبما كانه وبالحجة اللزيم في مقام مع قطع اطرافه الخبايا اما عدم اختيار  
 اليد لظن انه اذا كان من منع صدق الميراث لسلطه والملك على  
 هذا المدفون الذي قد شرع المالك واما وجوب وضعه الى المالك  
 من غير تعريف والتوقف على دعواه واما مخصصها بالحقايق  
 الحق من المارق قال سئل ابا ابراهيم عن رجل نزل في بعض بيوت  
 فوجد نخرا في سبعين درهما مدقونا فلم تنزل معه ولم يذكرها حتى قدم  
 كيف يصنع قال يستدعيها اهل المنزل لعلهم يعرفونها قلت وان لم  
 لم يعرفوا قال لا يصدق بها وصحوا ابن سلم استدل على الصادق  
 والباقي على السلام قال سئل عن الدار يوجد فيها الورق قال لا  
 سمعة فيها اهلها فمذللهم من التعريف بعد تقييد ما عوقبه  
 بما بعد التعريف وبعد الجمع والوقوف على ما بالموثقة بما بعد  
 وان كان الصبي يدل على وجوب دفعه الى اهل الدار  
 سمعة فيها الا ان الموضع يدل على دعواه الى اهل المنزل بعد







في الرجوع الى المصدق على ما اقرى من طهره في النكاح المبرور  
 المناسب لما في الرواية من غير ان يكون له منزل يعلم يعرفها فان  
 عرفه فهو له وان لم يعرفه سيقصد بها عن ماله وحقه ليقيد طهره  
 المصحح من هذه الجهة المصحح اي ليقيد طهره بغيره في طهره  
 ويرتفع انشا في غيرها وانما هو في المصدق في المصدق  
 ظاهر في تصديق عن النفس اذ هو طهره والمصدق على ما اقرى  
 من طهره عن نفسه بقرينة المقام وروى الرواية حكم لا يقين ثم يد  
 اهل الدار في دهمي ابن سمع واهل المنزل حكم وروى ابن سمع عن اهل الدار  
 يعرف بها صاحب الدار والمنزل وما كذا ولو لم يكن الملك فيه  
 لم يلقضه بغير ملكه كذا لم يكن بغير ملكه بغير ليقضه بغيره  
 بغير ملكه كقرينة في البهائم الناضية لم يكن لها بغير ملكها بغير ملكها  
 من غير ملكها اصلها اذ سكن الدار والمنزل والقرينة ولو  
 استجارا او استعارا او غنموا الماشية والحصان والوحش او ملكوا  
 من اهل الدار او المهرل او القرية عرفوا بملك الدار ولو لم يكن الملك  
 في يده بغير ليقضه بغير ملكه بغير ملكها بغير ملكها بغير ملكها  
 او سكنها ولو استجارا ونحوه ربما يدعى وقاله اهل الدار والمنزل  
 العرف ظاهر في المالك وصاحب الدار ولو لم يكن الدار في يده

في الرجوع الى المصدق على ما اقرى من طهره في النكاح المبرور

ولو لم يصحها ولم يرها ولم يكن لها بغير ملكها بغير ملكها بغير ملكها  
 للمالك بغير ليقضه بغير ملكه على ذلك لشيء اي الكثرة المبرور فيه وان لم  
 يكن الملك في يده على بغير ليقضه بغير ملكه بغير ملكها بغير ملكها  
 لعرف المالك وتقدم قوله في قول المصنف في الاستيعار عند التداخي  
 في الكثرة المبرور حكم بمراد القولين في المسئلة والمثلية ودرر رثا  
 وثا وملك الدار وما جاز في الكثرة المبرور فيها فحق تقدم  
 قول المالك والمصنف قوله ان انما في بغير الدار ان المالك  
 او المهرل او القرية او الغنم او الماشية او المهرل او القرية او الغنم او الماشية  
 يعرف عنده اطلقة وعند المصدق ظاهر في سكنها ولو استجار  
 ونحوه لا بد استظهر الشيخ اعدائه مقامه في المسئلة القرية في مقام تقدم  
 قول المصنف في المالك وفي مقام التقدم بغيره في قوله  
 المالك بمولاه حتى يمار الدالة على وجوب لعرف المبرور في بعض  
 اهل مكة بغير المنزل ليعرف عنده استظهار منها سكنه اهل المنزل ولو استجار  
 من غير ليقضه بغير ملكه بغير ملكها بغير ملكها بغير ملكها  
 ذلك المنزل لعين المهرل او الكوفة فالظاهر ان المراد به نفسه  
 الذين جواهر الكوفة الذين نزلوا معه الدار استجارا وان كان

في الرجوع الى المصدق على ما اقرى من طهره في النكاح المبرور



استحقاق حصص الرقيق الذين هم جماعة من الكوفة في هذا المنزل من قسمة  
 يدعي بذلك ما هو منها به سكنة المنزل ولو اتجاها كما اتجهوا به  
 اذ قد دلت عليهم من سكنة المنزل مكنى ولربا المراجعة الى المحكمة او  
 الى المحاكم العلم الى حياجة سنة الدرسه الذين يرصدون ويحولون الى راي  
 بيت الله انما يستعملون في هذا المنزل وسكنها وان يعرفوا فان  
 عرفوا فمن ذلك لم يعرفوا تصدقا بها هي ملكه او عن نفسه هي  
 المسدود في الرواية ويشهد ما ذكرنا صحيا من سبيل مقدمه لخاصة  
 في كونه الموجود في الدار المعروفة بدهلها انهم في سكنها دون  
 ملكها وسقطت هذه الكثرة من وجوب تعريفها في السكن  
 في المالك وتقدم قريتها على قوله عند السماع في الكثرة  
 حكمه بين هذا القائلين في السنة الدرسه الى سنة تان في ملك الدار  
 صغيرا وسابرا وسغيرا في الكثرة الموجود فيها فافقوا في  
 المالك ذابridge المالك فاك اليد سبعة في تحقيق في استبان  
 دون المالك ولا يجب تعريف المالك اذا كان له سكن غيره  
 فلعن الله قاتلهم في ذكر المالك مني في فرد الغالب في كونه  
 الدار في يد المالك او على تقدم قول المالك على سائر غيره

في كونه الموجود في الدار المعروفة بدهلها انهم في سكنها دون ملكها وسقطت هذه الكثرة من وجوب تعريفها في السكن في المالك وتقدم قريتها على قوله عند السماع في الكثرة حكمه بين هذا القائلين في السنة الدرسه الى سنة تان في ملك الدار صغيرا وسابرا وسغيرا في الكثرة الموجود فيها فافقوا في المالك ذابridge المالك فاك اليد سبعة في تحقيق في استبان دون المالك ولا يجب تعريف المالك اذا كان له سكن غيره فلعن الله قاتلهم في ذكر المالك مني في فرد الغالب في كونه الدار في يد المالك او على تقدم قول المالك على سائر غيره

الذين هم جماعة من الكوفة في هذا المنزل من قسمة يدعي بذلك ما هو منها به سكنة المنزل ولو اتجاها كما اتجهوا به اذ قد دلت عليهم من سكنة المنزل مكنى ولربا المراجعة الى المحكمة او الى المحاكم العلم الى حياجة سنة الدرسه الذين يرصدون ويحولون الى راي بيت الله انما يستعملون في هذا المنزل وسكنها وان يعرفوا فان عرفوا فمن ذلك لم يعرفوا تصدقا بها هي ملكه او عن نفسه هي المسدود في الرواية ويشهد ما ذكرنا صحيا من سبيل مقدمه لخاصة في كونه الموجود في الدار المعروفة بدهلها انهم في سكنها دون ملكها وسقطت هذه الكثرة من وجوب تعريفها في السكن في المالك وتقدم قريتها على قوله عند السماع في الكثرة حكمه بين هذا القائلين في السنة الدرسه الى سنة تان في ملك الدار صغيرا وسابرا وسغيرا في الكثرة الموجود فيها فافقوا في المالك ذابridge المالك فاك اليد سبعة في تحقيق في استبان دون المالك ولا يجب تعريف المالك اذا كان له سكن غيره فلعن الله قاتلهم في ذكر المالك مني في فرد الغالب في كونه الدار في يد المالك او على تقدم قول المالك على سائر غيره

ونحوها وما عندنا من قسمة وان عرفوا من قسمة يدعي بذلك ما هو منها به سكنة المنزل ولو اتجاها كما اتجهوا به اذ قد دلت عليهم من سكنة المنزل مكنى ولربا المراجعة الى المحكمة او الى المحاكم العلم الى حياجة سنة الدرسه الذين يرصدون ويحولون الى راي بيت الله انما يستعملون في هذا المنزل وسكنها وان يعرفوا فان عرفوا فمن ذلك لم يعرفوا تصدقا بها هي ملكه او عن نفسه هي المسدود في الرواية ويشهد ما ذكرنا صحيا من سبيل مقدمه لخاصة في كونه الموجود في الدار المعروفة بدهلها انهم في سكنها دون ملكها وسقطت هذه الكثرة من وجوب تعريفها في السكن في المالك وتقدم قريتها على قوله عند السماع في الكثرة حكمه بين هذا القائلين في السنة الدرسه الى سنة تان في ملك الدار صغيرا وسابرا وسغيرا في الكثرة الموجود فيها فافقوا في المالك ذابridge المالك فاك اليد سبعة في تحقيق في استبان دون المالك ولا يجب تعريف المالك اذا كان له سكن غيره فلعن الله قاتلهم في ذكر المالك مني في فرد الغالب في كونه الدار في يد المالك او على تقدم قول المالك على سائر غيره

الذين هم جماعة من الكوفة في هذا المنزل من قسمة يدعي بذلك ما هو منها به سكنة المنزل ولو اتجاها كما اتجهوا به اذ قد دلت عليهم من سكنة المنزل مكنى ولربا المراجعة الى المحكمة او الى المحاكم العلم الى حياجة سنة الدرسه الذين يرصدون ويحولون الى راي بيت الله انما يستعملون في هذا المنزل وسكنها وان يعرفوا فان عرفوا فمن ذلك لم يعرفوا تصدقا بها هي ملكه او عن نفسه هي المسدود في الرواية ويشهد ما ذكرنا صحيا من سبيل مقدمه لخاصة في كونه الموجود في الدار المعروفة بدهلها انهم في سكنها دون ملكها وسقطت هذه الكثرة من وجوب تعريفها في السكن في المالك وتقدم قريتها على قوله عند السماع في الكثرة حكمه بين هذا القائلين في السنة الدرسه الى سنة تان في ملك الدار صغيرا وسابرا وسغيرا في الكثرة الموجود فيها فافقوا في المالك ذابridge المالك فاك اليد سبعة في تحقيق في استبان دون المالك ولا يجب تعريف المالك اذا كان له سكن غيره فلعن الله قاتلهم في ذكر المالك مني في فرد الغالب في كونه الدار في يد المالك او على تقدم قول المالك على سائر غيره







اما ان يجعله غناه نين لما يجب فيه فكل تحقيق احدهما وبشر  
 المحس داما يعيد اطلاق كل منهما بالدف او يقتيد به من جهة الدف  
 فيحصل افرح بالكاله بالغرض والغرض بالكاله في الجودا ان يرجع  
 احدهما الى باله يدعي انه ذكر خصص الجوز باب الغد الغالب الظاهر  
 بصرف الى الدواع في ضرورة الماء لربا الله او يدعي ان  
 ذكر خصص الغرض من باب ان الغالب افرح ما في قهر المحس  
 عدا الجودا ان بالغرض لربا الله وعبارة اولى بربط المحس في  
 لهما او يقتيد اطلاق كل منهما بالدف او يدعي تقسيمه بفرجه  
 الاضراف فيقصر على مادة الدجاء او يربط المحس باحد ما فانه  
 شرط المحس بالبدل الكال يقتيد بالاشارة بالجودا ان شرط بالاشارة لانه يقتيد  
 بالغرض وجهه واحداً كاربعة رجبه لغير احدهما الى الاول  
 المحس ما عدها ولو قيد اطلاق كل منهما بالدف بربط المحس الى ان  
 لرد في الى رجا ع اقدمها بالدف ولا يقتيد اطلاق كل منهما بالدف  
 وان كاه ينوع عدم في وجه الاثرها مشاناً وليس في المحس  
 العنوانين متناف ودرتاً في لهما وليس احدهما مثبت والدف  
 الشا في حق كونه لهما متناف وتعاذ كحسب فيقترن الى الدجاء  
 او يقتيد بدلك منط لهما منها ومعه عنوان الغرض وهو ان يفرجه  
 في الجودا نين لما يجب فيه المحس فكل تحقيق احدهما عنوان المحس

وبشر

وعبارة اولى ان كاه هنا مطلب ولعدم ومعنى فارذ فاختلف القهر  
 عنه آرة عبر عنه بالغرض واولى بما يفرج في الجودا ان كان بينهما  
 عدم ووجه وكما مشان الاذان طائفة ما عدا المحس في الجودا ان كان بينهما  
 المطاردة فيقع بينهما الشا في التعاقد والمطاردة في الجودا ان كان بينهما  
 يرجع احدهما الى الدف او يقتيد اطلاق كل واحد منهما بالدف وان  
 لكاله هنا كسطبان ومعه عنوان غير متعارفان غير في احدهما  
 بالغرض وفي الدف ما يفرج في الجودا ان كاه ينوع عدم ووجه  
 كذا كاه مشان في حد كذا واحد منها عنوانا لما يجب فيه المحس  
 شرط المحس بالبدل كحسب في حق احدهما وجه المحس في هذا الدف  
 الى رجا ع اقدمها بالدف ولعدم اطلاق كل منهما بالدف بربط المحس  
 المحس انما كحسب في حق المحس ليقال انما يباها غير انان لما مشان  
 المحس مما تعلق للدواع لانه يكون المحس في ثمانية لدف في سبعه كاه  
 قد تقدم سابقا ان ما يجب فيه المحس محصور في سبعه اقسامها كذا كاه  
 على عدم رسم الدواع على السبعة انما امر السبعة في اجملة ونحو الدجاء  
 والدرثاق على الغرض ونحو الدجاء وفي جملة الدجاء فيه ووجه  
 اما الدجاء في ان المحس يربط بها او باحدها ووجه الدجاء في الدجاء  
 في ذلك لانه في الدثاق على الغرض في اجملة ونحو الدجاء في الدجاء  
 وبشر لكاله هنا مطلب ولعدم ومعنى فارذ عبر عنه هذا المحس القادر

وبشر

وبشر











الادعاء على حصر غنائات القيمة في الادب المستعدة بتكون ذلك  
 في المعدل فيعتبر فيه نصيبه وهر عشرين ديناراً وادعوا في حق  
 منه وان لم يبلغ نصيباً وان لم يكن منه الا ثلثه المخصص التي لا  
 في اعتبارها واما الماخوذ منه تحت الملاءة كما هو في العوض فيعتبر  
 فيه نصيبه وهر دينار واحد كل في خبرهم من عاين بعد الملاءة  
 الحسن في محامير من الحوم للزوجة والمأقوت والبرهه وهر واحد  
 الذهب والفضة ما فيه فالي اذا بلغ غنمه ديناراً فيعتبر بحسب قدره  
 اي لا يدرج ما روج في غير ما المعوض في الخبر المذكور الذي لا يقيد  
 ما بعد في البيعة بعد ازالة المثال للعدم الا ان ايتا بها  
 فالي قلت بعد ما كان المحصول في غير المعدل واهم شيا في  
 الادب كولا معدنه تحت الملاءة شدة فانه او ع باليوس كالي فيه  
 جرت لا جهة العوض وجهة المعدن ومخصص خبر المذكور نصيبه ديناراً  
 وهر واحد مخصص اخر المذكور ويجب كونه ممدداً في المعدل كالمخصص  
 حزين ديناراً بمقتضى ادلة المعدن والظواهر قلنا بعد الادعاء  
 والعطف بانه ليس فيه محامير وليس له نصيباً بل يقيد بالمدن  
 ادلة المعدن بهذا اخر المذكور ويخصص حسب المعدل ونصيبه غير  
 ما روج في الغرض ويصرف في غير هذه الصورة اما من ما يفي  
 الحسن بالفضل من مرثية الشئ في الاضادة والعيالة من ارباح المزارع  
 والمصاعف والمراعات في الامور كسابات على المعروفين

في الامور

الادعاء بدعوى جماعة من النواحي في دعوى الادعاء عليه عدا طالع القديس  
 المعروف بهذا النوع وكما ان ما يطالبه ان يثبت في هذا القسم  
 اصرار الشئ متفق عليه ان ادان خلفها في المعونة شاذ في الظاهر حتى  
 ادعى الادعاء في الدنيا له السابعة عليها مع وجوبه بدو كذا في امره  
 البتة فانه واما صرته كمال في ثبوت الحس في هذا القسم باصر  
 الشرع للمدعي عليه جبال الدلة الثلثة المعطية الادعاء والكتاب  
 اما الادعاء فقد ادعى جماعة من رباطين الدين على ثبوت الحس في هذا  
 القسم وجوبه فيه اما الكتاب بانه يحرم في قسم في الادب لكلام  
 يستفاد وكتيب كل هو سفاهة في اللغة والمعروف والمفسر في  
 اي في غير واحد من الاخبار وان سلنا استعمال لفظ القيمة فما اورد  
 فترامه امثال العرب وخصاصه به بعد ان يستفاد من  
 الحس في صورة القيمة يعطى الخصومة الدفاعة ليرام فيها والى  
 بعد ما استعملت فحوت في الخبر المستفظة يعطى الدفاعة  
 ليرام فيها كقول من دلل على ثبوت الحس في هذا القسم فان الادعاء  
 المستفظة التي يستفاد منها عدم الادب منها رواية كل من ثبوت الحس  
 على ان عياله هم فالي قلت به وجهاً انما غنم في شئ فالي لانه لا يملك  
 فالي برأيه الدفاعة ليرام فيها الدال ان عياله يستفاد في مدركه ليرام



واثباتها على التحديد بدفعه فيما هو المقصود من كونه لادعهم  
 الاله وسيله الجواب عن ذلك عند التعرض لاجاب التحديد ومنها  
 على من يزعم ان الله تعالى في ذاته واما الغنائم والغنائم فهي وجوبه  
 عليه في كل يوم عام قال الله تعالى انما نعطيكم ثمنها قال الله تعالى  
 ومنها ما ورد في غير هذه الروايات ان عبد المطلب من ذرية ابي  
 سنان فاولاد الله عليهم منها انه اذا وجد كثر اقصه في الجنة فانزل  
 الله تعالى انما نعطيكم من ثمنها فان الله تعالى في ثمنها ثمنها  
 ولم تشر من الكثرة في ذلك اولا لستة عهد المطلب في ذلك  
 ومنها الحكمة على اصحاب الدجوات عن غيره عن محمد بن جعفر قال قال  
 عليه السلام في قال ما كان الله جل جلاله في ذلك من انزل في الدنيا  
 ثم قال لقد ير الله على امرئ ان لا يراه في الدنيا ولا في الآخرة ولا في  
 والكل لا يراها قال هذا من حديثنا صعب يصعب له لغيره ولا يصعب  
 عليه الا ممتحن قلبه لعداله قال قوله لقد ير الله بانه لما شرعه الله  
 فيكم في الدنيا والآخرة ومنها الرضوى كما ان افاد لها من فضيلة ومنها  
 ما سمع في حديثي واما الدجوات الدالة على شرب الخمر في هذا  
 القسم بدفعه لا يرضى منها هذه الاخبار لم يسمعها او المستكره في  
 الغنية بمطلق الدفاعة لولا هرا ومنها الاخبار الكثرة في هذه  
 الحسن والمكره في امره وعدم الجواز عنه منها رواية يزيد قال كتب  
 جعلت فينا كقولنا العائدة وما حدثنا واما انك يا ابا كاسم ان نحن على  
 بينا لا ذلك لئلا يكون مقيما على الروايات المذكورة في ذلك فكتب العائدة

عليه السلام

ما يفيد اليك في تارة فربما وورث بعد الغزاة او جارية  
 وظهر الرواية في عدم البغول لكونها من ماله من اهل البيت  
 قال كتب الى ابي محمد ما الذي يجب علي ما يروى في غنة رضى رضى في  
 قطيعة لا وفي عن سكر وبرد في وجوب ابيه من رجة هذه القطيعة  
 مكتوب عليك في الحسن النكاح واما رواه في ما يرواه عن محمد بن  
 الطبري قال كتب رجلا من تبار فارس الى بعض اهل البيت في  
 عليه السلام في الله الذي في الحسن مكتوب اسم الله الرحمن الرحيم ان الله وكره  
 كرم من عن اهل الشارب وعلما بعد العذاب في الحديث في الله  
 في وجه احد الله انما هو من الله فينا وعلما بعد الله وعلما بعد الله  
 ونشرى به احوالنا في خوف طرفة فدر ترووه عندنا في كرمنا  
 انكم دعانا ما قدرتم عليه فاني اواجه مفتاح رزقي وحق في رزقي  
 وما تمردون في نفسي في رزقي فاقموا في نفسي الله بما عاهد الله  
 عليه وليس فيكم في اهاب باللسان وخالف با اهاب  
 فيهم وهدى الكراد قد قدم قوم من حراسان على ابي الحسن  
 عليه السلام فيهم فشدوا ان يصيروا في حد من حد فقال ما امرنا ان نخصم  
 المردة يا لستكم وترووه عنا حقا حيلة الله لنا وجعلنا له ليد  
 نجلد رعدكم في حد وفي نسخة قد جعل الله احدكم في حد واما  
 الرواية في الدلالة على المطلب في الرواية ورواية في رضى رضى  
 قال كتب عند ابي عبد الله اذ قد عني رجلا من القاطنين

في حد







واثق انهم جعلناه شيعنا لطيف لهم به الولادة انه ليس ثم عذلة  
 لهم القصة عظم من الزنا انه ليقدّم صاحب الحس فيقول يا رب سرور الله  
 بما اخرجنا الى غير ذلك ما دل على حليته في يد شيعته وهذه الاخبار الجليلة  
 تدل على بئره بحسب هذا الرع جرح على بئره على غير الحقيقة اذ يعرف  
 التحليل والداية في هذه الاخبار فانه اثبت هنا ما لا يحال فيه ثم يدعي  
 عليك ان ما دل على تشديد له عليهم في الرع وعدم التمازعة وما  
 دل على عدم البرية والافتمت فيها هرطم الدفاعة وما ورد من انه لا يترك  
 له من الشئ في الحس شيئا حتى يصير لنا حقا وما ورد من ان الحس لا  
 الموثق وما ورد في قصة له ولقبه وشم طلق الحس الولادة في هذا ٩ بيا ٥  
 القسم وفي غيره من الاركان والقانون امانة لا الكفر والمعدة والفرق  
 ولا يارب وانما لا يكرهه اخبار تدل على بئره بحسب غير الحقيقة  
 وانه ثابت فعلا وظهر واجب ففهم غير الحقيقة واما اشرار القول  
 في هذه الاخبار في فعلية الحس وعلى كليفه الغنى وعلى تشديد الغنى به  
 بئره في هذا الرع ويجوز بئره في الرع فط بحيث لا يصير الى حلافة  
 والفرق والوجود في معنى قد نفي ولا تقع في ايدي بعد جعله في الرع  
 بالحق وقطع وراي في الدين يوجد بئره فيه بحيث ما صار وما صار الى  
 قد لا فعلية بئره في الرع ولا تقع قبل وصوله الى قد لا فعلية هذا  
 لا بئره فيه وهذا الحال وما اخبار الغنى والتحليل والداية بعضا طاهرة  
 2: ٥: الغنى والتحليل وما وراي على حقوقه وحياته الصديق اما الحس الطاهر

2: امراهم كرواية بنسب بن يعقوب وفيها قال الربيع الله ما انصفناكم ان  
 لكفناكم اليوم وما لا دعاء رخصه بعد شتمنا ل ذنبه بالحس كالمكاتبه كمن  
 فرما بن مزار بطايعهم من عوزة شئ من حقهم في حد وخصم  
 طاهرة في هنا في بئره التحليل في ذنبه بطيب الولادة وبعضها طاهرة  
 في زمان خاص وفي غير خاص وبعبارة روى بعضا طاهرة في امانة  
 نزع حاسن من الحس لشيعته في بعض اسنان كالمكاتبه بن مزار في الحس  
 قال في فيه دانا اوجب عليهم الحس في شئ منه من الذنب والغنى التي  
 قد تعال على الحس ولم اوجب ذلك عليهم في سائر ذنوبه ولذا  
 ولخدم ولدي بريحه في تبارته ولا ضيقة الا ضيقة سافر كرا حقيقا  
 من على ماله ومناشئ عليهم بالاعتقال لسطا في امراهم ولما نبههم  
 وآتهم واما الغنائم والقول في واجبه عليهم في كل عام قال الله تعالى  
 انما غنمتم الى ان قال فمن كان عنه شئ من ذلك فليهد الى وكيفية  
 كان نائبا بعد شقة فليهد الى ليلته ولوليد حزين قال في شئ المؤمنين  
 خير من عمله فاما الذي اوجب من الضياع والعدوت في كل عام  
 فموضف لمدس في كانت ضيقه لقدم بموتته ومن كانت ضيقه  
 لقدم بموتته فليس عليهم نصف مدس ولا غير ذلك الحديث في الحس  
 على ذلك لا غير ذلك في الحس وفي لتمام بن مزار دين  
 الاخبار المشتهرة لمدس في المكة وهو له وغيره من الاخبار التي ذكرنا وتلك  
 بنها واني احييت ذلك اول كماله حيار لشدة الحرارة



فثبت بديهة في المحسوس وهو كونه في عدم الجواز عنه في الآثار المحللة في التحليل  
 والمفارقة في انصرف في الآثار المحللة في اول من انصرف في الآثار المحللة  
 فاذا وضعت هذه الاخبار المحللة في جنب الاخبار المشددة وفي مقابلة  
 مقتضى الجمع والبرهان في القبول ان ينصرف في الاخبار المحللة  
 ويحبب لما يدركه قد اثيرا لبعضها ما تقتضيه طبي كلتا الشرائع  
 ان يراد من بعضها ما يقع ما يدعى شيعة في جهة المعاملة مع من لا يحس  
 وفي بعضها ما يقع في الدفء المحصاة بالادام ومن بعضها محصاة في  
 في زمان خاص اما للثبوت وعدم التمكن من اقامته في الولاء بحسب ما  
 فيهم في المالك في زمانه كما يرمى اليه لتعليق لطيف الولادة في كثر  
 في رواية ابن محمد بن محمد بن عيسى الكندي قال قال الربيع بن  
 اندري عن ابن يدر بن الحسن الزيات قلت لداود فقال لا قبل  
 حسنا اهل البيت الشيعتنا الطيبين فانه محال لهم وليد  
 ورواية الفضل قال قال الربيع بن انا جعلنا اهلنا شيعتنا  
 لداؤهم لطيفا الى غير ذلك مما ورد في هذا المالك وما لخصه في  
 على الشيعة في جهة نصب الميافين لهم العداوة والطعن في اخذ خبرهم  
 مما كان مذموم وجوب انحصار فيه وكثرة الطعن في شيعة في انزالهم في  
 الانتشار وزيادته ما ورد في كراهية الادام في انتشار لصلوات ركوات  
 الغطر اليه ليعلم ان المالكين غير السادة فكيف انحصار في قبيلة والجملة  
 فانه المالك في ما بين النابدين من جهة اخبار المشددة في المحسوس عدم

في المحسوس عدم

في المحسوس عدم

التي در عنه فيهم وردت على احد الميافين المذكورة في ما صدر له في  
 المحسوس ودلالة الاخبار بضرورة عند وجر الغلبة وكذا الدشمة في  
 ان الداجية والجملة في اخبار المحللة ابا جة مالكية وتكيد في الداجية  
 شيعة وتكيد في اخبار المحسوس في قدر في شيعة وراية  
 الميافين وسلك في راي الداجية مالكية وتكيد في الداجية  
 مالكية شيعة وحل في اخبار المحسوس ابا الداجية مالكية وحل  
 محصاة في كراهية وقيل بالولاء في جهة الحقيقة في طاعة ضرورة  
 لتطويع في ازالنا في راي ادم وبرا فيهم فيهم فيهم فيهم  
 في رايهم وسلك فيهم ومن اذا اخذ منهم عنهم كراهية ادم فيهم فيهم  
 الميافين بدلية ان لهم ابا جة محصاة ومحصاة فيهم فيهم فيهم  
 ولدية محصاة في المصالح وفي الواجح يعلم ان الميافين كراهية رايهم  
 الميافين ذلك الزمان لدية مالكية ومزلة فيهم وقيل في ذلك الزمان  
 وفي زمانهم ان الدشمة فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم  
 الميافين والى فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم  
 لشيعة محصاة في المصالح ويريح في الوجه وبرا فيهم فيهم فيهم فيهم  
 بعضهم الدفء لابي الحسن الرضا صلوات الله عليه وآله وما فيهم فيهم فيهم  
 المحسوس لشيعة وبالجملة بعض الدشمة فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم  
 الميافين وراية الولاء فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم  
 الميافين فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم  
 ذكرنا فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم فيهم

في المحسوس عدم

في المحسوس عدم







والدرر ونحوها كان للدارم حيث ان ما يخرج منها ما يتكون منها والدارم  
 والدارم والدرر ونحوها كان للدارم في ذابغ الدرر وفي زواجرها  
 مستحب ملكية الارض كان كلها للدارم وعلى ما فهم من ان عسكاهم وقال  
 قد جئتكم بخبرها ثمانين الف درهم وكسرت الى جيبها عنك وعرض  
 فيها من حطب الذي تقبله له لكر في الراس فقال لم في مقام دفعه له  
 ونحوه او ما ساعد الدرر وما اولا له منها الكس يا ابا سيار الدرر  
 كلها لنا وما اولا له منها من شيء فخرنا وقال سمع احمد المكي المال  
 كله فقال عم قد طيننا لك وجعلناك منه فضم اليك ما لك وقبضا  
 صله له قال له وكلما في يدي شيئا من الدرر اى من ارض الحسن اى من  
 من الدغال فهم فيه محللون يدرهم ذلك حتى تقوم قائمتنا بناء على  
 ان ارض الحسن من الدغال المحض للدارم في كل ارض الحرات المحض  
 وقد علقوا لشعهم ومن عازنا وحيا كان له وبعبارة اخرى  
 بناء على ان الحسن من حصة الدغال التي لم تكن حصة لدرهم فيها غيره  
 ولا يجب فيها في زمان قصور يدوم شيء له ولا لعينه لدرهم  
 الدغال في ذاك الزمان وفي هذه الحالة لشعهم الى ان تقوم  
 قائمتهم وهذا الدغل في حليله من ارباح المكاتب للشعبة  
 في زمن القصور او في زمن انقضاء كل واحد من اقسامه وان كان الدرر  
 التي قال الدارم كلها لنا وما اولا له منها من شيء فخرنا كل الدرر فيها  
 عسكاهم والدرر ما فيها من كل تقبض يكون الى ذلك في صدره  
 المسمى الكتاب كان للدارم كلها وما عليها وما اولا له منها من شيء  
 للدارم في كل واحد من هذه الملك والمملكة اما حصة المكاتب الشعبة

في كل واحد من هذه الملك والمملكة اما حصة المكاتب الشعبة

من ربع وصلى وابته ونحوه يدعى خور ملكية اخرى وهو الرضا ملكية  
 وهو كونها كلها وما عليها للدارم في خور الخافه الدراقية ونحوها ملكية  
 وكونها كلها للدارم في هذا النفاك والعتبار ركونها كلها للدارم وتم  
 وملكيتها لهم في هذا الخور في الملكية ملكيتها للسلطنة وتم وهذا الخور  
 الملكية للدارم في الدنيا في كون المذكر الناس الخاصة للناس اما حصة  
 في الكتاب اربعة وسبع وصلى وابته ونحوه ولا يجوز لسلطنة  
 ان ياخذ الموال الناس في غيره شيء ولا يجوز له ان يتصرف في مال  
 الناس بغير وجه شيء وبغير سبب شيء والدارم في مال السلطنة  
 الدرر اى كلها وما اولا له منها من شيء اى ملكيتها له في هذا الخور  
 الملكية وهذه الخافه ونحو ملكية ساسه ما في ونحو خافته الدراقية  
 وما اولا له ولا عد ذلك لعدوه ومما فيه في هذا يكون خبر حياضها  
 في الحكم وما نحن بصدده وعلى كل حال لا بد له للصحة على كل حال  
 الدارم في ارباح المكاتب للشعبة وما لا قصور وانقضاء ذلك  
 في كل واحد من هذه الملك والمملكة اما حصة المكاتب الشعبة  
 المحلة بكونها يملكها في الناطق فيها ولك الناطق فيها بعينها  
 ورواها على احد الوجهين والى المجرورة ونقش تلك الاخبار اى  
 من قصورها وليس في هذه الاخبار منع كثرها خبر ولا عدل على ابا  
 حسن هذا اقيم الى ارباح المكاتب في كل زمان لكل واحد من هذه

في كل واحد من هذه الملك والمملكة اما حصة المكاتب الشعبة  
 ونقصها في كل واحد من هذه الملك والمملكة اما حصة المكاتب الشعبة  
 في كل واحد من هذه الملك والمملكة اما حصة المكاتب الشعبة



















































وان افترقا في غيره او قطعا سقط تبرعا او وجبا تبرعا او تركها انفق تبرعا  
واقارا وان صدر له خسر الميراث كذا او عوضا من المال الذي له الميراث  
الحسن والمال الذي له الميراث بلحق به الميراث في النفقة وصرفه فيها  
ليس له ان يدر في الربح ولو وضع مقدار ميراثه في الربح ولو اشتبه  
معا به الميراث منه ما عرفت ان الميراث ليس بمقدار الميراث التي تختلف  
باقتضاها فانما كانت وما كان والكل واحد من هذه الميراثات  
وهو ورواها من الربح ولا يتعلق بها الميراث صرفا بل هو الميراث في الميراث  
على الميراث الفعلي وما انفقته فله وما بقي بعد صرفه في الميراث  
قطعا فلهما وقع فيها في انما ربح فميراثها فلهما في فواتيرهم وما عاقد  
احلهم ما يفضله في ميراثه ما بقي بعد صرفه في ميراثه لمعاري  
لما عدا مقدار الميراث المتعارفة وبعبارة اخرى قول الميراث في الميراث  
معناه ما يفضله من نفقة فله لدا عدا مقدار الميراث ففي هذا  
لدا في الميراث من غير الربح وصرفها في غيره من مال الذي له الميراث  
بالحسن او من مال الحسن او تبرعا بها تبرعا او قطعا سقط تبرعا وجبا  
او سقطها سقط وجبا تبرعا او تركها انفق تبرعا او تركها انفق  
الربح ولو وضع له ما يقابل مال الذي له الميراث في الميراث والقول انه لدا  
بالنسبة الى الربح والموقوف ان يترك في الميراث في الميراث فله الميراث  
بعد الميراث ما عرفت ان المراد من قوله الميراث لدا مال الذي له الميراث  
ولرجحان الى ميراثه والموقوف من الميراث لدا مال الذي له الميراث

صنف

صرفت من غيره وهما كذا في الميراث لدا مال الذي له الميراث  
في غيره لدا مال الحسن نعم لدا مال ولد له عيعة ان يخرج نصيب  
الميراث من مال الذي له الميراث كذا او خسر الميراث كذا او عوضا من مال الذي له الميراث  
الذي له الميراث بلحق به الميراث كما ذكرنا وما ذكرنا من ان الميراث  
في الميراث او قتر يحجب عليه وما صدر له من ماله او لدا ميراثه  
او افرجه عنه في روزه الميراث منه خاصة او من الربح او بالنسبة عيني  
انه لو كان ميراثه مائة والاربع مائة والمال الذي له الميراث ثمانية  
الميراث عليها خمس فيسقط في الاربع عشر منها وخمس الباقي مائة وكسوة  
او من الربح مع تحصيل ميراثه المستفاد في الربح يعني صرفت الميراث في  
الربح وخمس في الربح ويبيع ما استفاده في افر الميراث فلهما كانت  
الميراث ثمانية عشر والربح الفان خمس في الميراث فلهما كانت  
لدا المائة ولو وضع في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث  
في الربح وصدرا استفاده او ما انفقته وصرفه في الميراث وفي  
انما مال وميراثه صرفت لدا الميراث منه يعني لو صرفت من الربح  
لدا الميراث منه ويحجب ما بقي من الربح لدا ميراثه ما صرفه في الميراث  
ما بقي من الربح وما قضى منه بعد صرفه في الميراث في الميراث  
في الميراث الذي له الميراث بلحق به الميراث كذا او عوضا من مال الذي له الميراث  
انفقته وصرفه في الميراث في الميراث في الميراث في الميراث  
وليس له روزه مع ميراثه التي صرفها في مال الذي له الميراث ولو صرفت  
منها يحجب منها ويوزع في ميراثه لدا مال الذي له الميراث







شيء منه في المنة بمعنى حر في الركة تصرف في المنة وتؤخذ من  
 ما يقابل في الركة وله اول ما يقابل منه وكذلك آية الله في المنة  
 كتاب ريشي سنة بمعنى ان مقابل الدين الذي يستدعيه عام الكتاب  
 تابع لما تصرف فيه فاه صرف في منة اصدار الكتاب والمنة  
 فمن ريشي في الركة وان كان لغرضه كاشرا في ضيقه فله  
 عدم شائسته وهرسها وانما استدانته للخدمة والاداء  
 الذمة في الدين محسوب في المنة عرفا ولذا يجب الداء للمنة  
 في منة هذه وان لم يكن منة هذه هشة وكذا ان كان ما في المنة  
 لم يجز العادة بالذفاق كذا في المنة اليها وكذا ان كان في منة  
 من راس المال فالظاهر انه كذلك ايضا وان كان مما جرت العادة  
 تصرف في المنة كمتقدر من منة والمصرف والاداء ونحو ذلك فالظاهر  
 عدم وضع ما يقابل في الركة في المنة غير ما يحتاج اليه ما عدل  
 ولذا يكفي بالدار المصروفة في معنى الظاهر الذي يشاء بالهبة  
 منة الله الماضية حاله ميتا على الدوام كالاداء والعبادة ونحوها  
 بالنسبة الى هشة ابدية فليس له حساب ذلك في المنة في الركة  
 الجديد واما الدين لها في عام الكتاب فاه كان منة عام الكتاب  
 فان لم يكن في وفائه الله في هذا العام اذ لم يكن ولو في عام  
 علم يقابل مقابله الى هذا العام اذ هو صله بقاءه وحياته الى ذلك

المعاني

المعاني بحيث لاداه ما لها احتياج الى تحصيله في هذا العام فالظاهر  
 انه كذلك ايضا لانه في المنة هو في المنة ثم ان الكلام في قوله  
 وجوب اخراج خمس بعد الحمل بعد الحمل في تعيين المنة والظاهر  
 ما تصرف فيها الى اخراج وان لم يتم الحمل وكيفية ذلك في قوله  
 المنة انكم يجوز ان لا يخرج الحمل ان ارادوا ما يصح به المنة  
 الرجوع الى العلم بوجوب هذا المنة في علم في هذا الذي نظره  
 ان يحيد كلامه على الغالب في عدم العلم اذ يقال يجوز ان لا يخرج  
 وان علم المنة في المنة ويعتقد ما يجب عليه نظرا منه الى كثرة تنفع علم  
 الناس وانما في كونها جولة ويبارك في هذا في حياطة في المنة  
 الحكم تلك للكل ومراعاة حياطة منه ولو في منة المنة  
 ويعتقد ما يجب عليه نظرا منه الى كثرة تنفع علم الناس وانما في  
 كونها جولة وفيه ان هذا الحياطة والمراعاة في المنة والاداء  
 في المنة في ذلك وبعد ورواها في ذلك في ذلك في ذلك  
 يحيد ان ذلك رعاية حياطة في المنة في حقه ولو في منة المنة  
 ويعتقد ما يجب عليه نظرا منه الى كثرة تنفع علم الناس وانما في  
 والوضوح انه لا بد من المنة وما ورد في المنة في ذلك  
 ولعل ذلك في المنة في المنة ان ذلك رعاية حياطة في حقه  
 ولو في منة المنة ويعتقد ما يجب عليه في المنة







وليس تعدد العنوان واجبة في الجمع بالجمع بقدر تعدد الحمل في الزكوة  
 فكل حمل الزكوة في مال واحد ياتى بعد النصاب في كل عام ان كان  
 باقيا على النصاب في كل عام كذلك تعدد حمل في مال واحد في كل  
 وفي عنوانين وفي جهة كونه معنونا لعنوان الغوص والكثرة المحررة فيه  
 نفس الغوص واخوته ومجموعهم كونه معنونا لعنوان الدراية ومجموعها  
 الدراية في فية نفس الدراية بشرائطها وما صدر له دلالة فيه بنفي تعدد حمل في  
 من جهة عنوانين واما ادلة المثبتة للجمع في عنوانين الخاصة من الغوص  
 لا تظهر فيها في نفى الزائد عن نفس العنوانين اما حصة وادلة فيها لعدم  
 وجوب الزائد عن ذلك فيها لعدم وجوب الزائد عن ذلك فيها بل في  
 اثبات حمل في العناوين اما حصة وفي صدرها ١٥١٥ عنوان  
 سبب ثبوت حمل فيها ومقتضى لثبوت فيها وانها باب مرجحة لثبوت  
 الحس فيها لغيرها وللدلالة فيها ولا يظهر في عدم وجوب الزائد عن ذلك  
 فيها وما صدر له مقتضى في ثبوت اطلاق ادلة المثبتة لنسب العناوين  
 بالجمع كما لا يقتصر في ثبوت اطلاق الدعوى ادلة المثبتة للجمع في الدراية بالجمع  
 واما اجتماع ثبوت حمل بعد المدة بعد الزمان على جميع ما يستحق  
 السبب في جميع صروب الصاعا في مقتضى الدليلين انما  
 في جهتين وفي عنوانين ولان الدليلين انما تعدد حمل في الجمع واما  
 الاجتماع والتصادق نعم لكانت الدلة المثبتة للعناوين اما حصة  
 ظاهرة في نفى الزائد عن نفس العناوين اما حصة سلم مما لو فرض غير عنوان



ان وطء عليها جهات انما يقع التعارض في من ظهوره في ذلك  
 وبين ظهور الدلة الدالة على ثبوت حمل في الدراية والجماعة والدلالة  
 وانها سبب مرجحة لثبوت حمل فيها ومقتضى لثبوت فيها وانها سبب مرجحة لثبوت  
 الدالة على ثبوت حمل فيها اقول من ظهور الدلة الدالة على ثبوت حمل  
 للعناوين اما حصة في ذلك فتقدم ظهوره على ظهور الدلة المثبتة للعناوين  
 في ذلك وما صدر له دلالة في ان على ثبوت حمل في مجموعها بشرائطها  
 غير تعارض وتنافي بها وان كان ينفى عن فرد واحد وليس هذا انفي الدلة  
 الدليات واحدا الثاني والدلالة المثبتة بدلالة ثبوت حمل في  
 بشرائطها فلا ينفى عن المعبر بها في الجمع واما الاجتماع والتصادق ولما  
 ظهر دلة المثبتة لنسب العناوين اما حصة في انفي تقع المضادة والخاصة  
 بينه وبين ظهور الدلة المثبتة للجمع في الدراية في تقدم ظهور ذلك على ظهور  
 الدلة المسند للجمع العناوين اما حصة لقوة ظهوره على ظهور الدلة العناوين  
 اما حصة ولما لا قواية ظهوره في ظهور الدلة العناوين اما حصة ونحو  
 اما ما ذكر بقوله على ان المستفاد من اية الفية في بعض الدلائل  
 ان كل سبب مرجح عنوانا واحدا او اربعة اية الفية غاية الدليل بعضها  
 شروط ان سبب مرجحة لثبوت حمل فيه اذ صدرت الدلالة على مقتضى  
 والمخيرة بحيث لا يتجه كدلالة منها مع الدلالة على اعتبار حمل وثبوت  
 الحس في بعضها والنصاب وثبوت الحس في بعضها وفي بعضها  
 وبعضها الدلالة تدل على خلوها من المثرات ولكن في ذلك ان

في قوله  
 في قوله  
 في قوله







المسمى بالخلف مقدرا من المال بالكتاب به يقدر على النفقة  
 اياها وذنبا والوفى عنده من المال به يقدر على اياها وذنبا  
 في غير هذه فكونه ذاك المقدور من المال من المونة المستحق في الرب  
 فقد يعلق بذلك المقدور من المال الذي هو من المونة المستحق في الرب  
 حاله كمال المذبذب والريارات لمندوبة فلما ان ثمرتها في الرب  
 الذي لا يعلق به محس كذلك مرثه الحج الواجب في تمام الكتاب  
 فليعلق به محس بذلك يعلق بغير المونة وبما يفيض عن مرثه  
 في الرب ولوحصلت الرقعة من فضلة من فضلة من فضلة  
 وجب كل مرثه اولا في محس ما يفيض سبق لعلق محس في الرب  
 في الفضلة من المونة المستحق في الرب المستحق في الرب  
 صادف من الرقعة حول تلك الفضلة والذات في الفضلة المستحق  
 ولعبارة اخرى لو استطاع من فضلة من فضلة مستعدة وجب محس  
 سبق في تمام الرقعة لذنبا لمست من المرثه وكانت مرثه  
 الحج في ذلك العام من جهة مرثه المرثه اذا صادف من الرقعة  
 حول تلك الفضلة والذات في الفضلة المستعدة كل لو كان حول  
 حول مرثه الوجوب سرفان في فضلة لعبارة المكون لمرثه قبيح  
 القافله الحج وقد تكلمنا في معنى الحج فانه يجب محس في تلك الفضلة  
 وان كانت الرقعة في تمام فضلة في تلك المرثه ولو فاته الحج في  
 تمام الرقعة فانه كان لعند فليست في مونة وان كان عند

صحيحة

عصاية بمعنى ترك الحج عهدا وعصيانا ولم يفر مع الرقعة  
 عصيانا فليست بمنزلة التقيت يجب له نظرا الى صدق كونه  
 في المرثه التي لا يعلق محس الذي انزل عليه والى المصروفه فعند  
 فيها لم لا نظرا الى اضراف المرثه عرفا الى ما يتلفه في حوائج  
 وما ربه ارفاقا في الشارع بالمالك الدقوي العدم الممر  
 مرارا في اعتبار لفعليته في الدفاق فيجب عليه اولا في محس  
 محس في سائر التقيرات كل تقدم الكان اليه سائلا وما في الحج  
 في الواجبات المرثه التي يحصر الخطا في لها كالانكسار في  
 اشراف العبد وبقعة في الكفاية رد اشراف اطعام وصرفه في الطعام في  
 فقيمة العبد الذي يحصر في الكفاية والطعام الذي لم يصر في  
 في الطعام في الكفاية في المرثه فان كان ما يفيض عن مرثه مستحقا  
 بتجديد ذلك الدر المذموم الواجب فمرد ذلك لم يبق بتجديد الدر  
 ليضم اليه ما يفيض عن مرثه اخرى ولعبارة اخرى في المرثه التي سبق في  
 او لطعام الذي صرف ونفق في الطعام في المرثه فما يفيض عن مرثه  
 مستحق وان لم يتجديد ذلك الدر المذموم الذي ان حطه ليضم اليه ما يفيض  
 عنه في مرثه اخرى فيحصل ذلك الدر المذموم معدود من المرثه المستحقة  
 وما يفيض منه العبد الذي سبق في الكفاية وكذلك الطعام في المرثه  
 المستحقه ومنه المذموم التي لم يصر في الكفاية انفا ففقد وعيد انفا  
 فليست له عيبا في التمسد والمطلوب في ذلك فليست له ما في التمسد

بما يفيض عن مرثه

فان كان







دلالة وصحة سنده وخصايصه لغير المشهور بل يعلم المتخالف عددا  
 ربما يستظهر من بعض المتقدمين لا يجب ان لا يذكر هذا القسم في مورد  
 المحس مع ان عدم ذكر المحس في ذلك اعم من انكم بالنسبة وانه لا يمكن ان يقال  
 ان عدم ذكر جماعته في العداء المحس في نفسه ثم تارة في سبب عدم تفرقه  
 بذلك مع كونه في مقام البيان ولقد اوجب فيه المحس ذلك على المحس  
 وان كان يمكن دفعه بضم بانه في القدر والمخبر ان يكون عدم ذكر المحس في نفسه  
 عدم تفرقه بالوجه والبرهان الذي عليه الحق وان كان هذا النسبة المعتبرة  
 مع انه ظهر بذهب المال كونه في العلماء وخصايص الذي لا يغتر في ذلك  
 السابق عن معلوم لانه لم يكن لا ينفقه في الشهادة حتى يكون قراءه  
 وصدق الرواية تقيته عن نفسه مع انه الموجد في المسئلة قبل الصادق  
 فان عليه فيها المحس واما المصريح في تعلق المحس بالارض والارض  
 المزروع فيها واما المحس فالرواية صحيحة واطالة دلالة ومعمل فيها  
 المستوفى فلا يقال في امرها عددا معانها بمفهوم بعض الاخبار والمصرحة في  
 حصة شياء ثبتت بعد ادعاء العداء لاصح ان المحس في شياء في القام  
 والغرض من التميز في المعادن والملاحة وبنى الى غير ذلك من  
 المروى في اخصاصه والحق المحس في حصة شياء التميز والمعادن والارض  
 في حصة ونسب الى المروى في حصة ولعل من يفرق بين شياء المحس في  
 اخصاص التميز والمعادن والارض والمختم الذي ليات عليه في المحس  
 وشره محس من مودان على ان اعتبارهم فيها يخرج من المعادن والارض  
 والمعدن المحس في الارض اذا لم يعرف صاحبه وفي المتن المحس قال في  
 حصر المحس في هذه الاشياء مني في دخول البنية في القام وادعاء المحس في

في المتن

في المتن

بالنسبة الى ما عدا هذه الحيات وشره من عداله بنسبة الى على الصادق  
 ليس المحس الذي القام جماعة وصحة سنده عن المحدثين  
 عليها السلام قال ثبت اهدا على المحس نقالة ليس المحس الذي في القام  
 قال في الراي ان قول المراد ليس المحس الواجب لظاهر القول الذي في القام  
 فانه وجوبه فيما سواه انما ثبت بالهبة ويمكن ان يراد بالقام هنا جميعه  
 التي يجب فيها المحس ذكره في غيره ويمكن كونه محصرا في ما بالنسبة الى  
 الدواع التي لا يجب فيها المحس السابق في ذلك اي في ارض الذي  
 اذا اشترى من سلم لانه ليست في القام ولان في الحدود في انطوي  
 كما يجب فيها المحس بدوافعة في مورد هذه الرواية مرة في حق المحس  
 ذلك بمضمون هذه الاخبار الدالة على المحس فيقع المعارض والمعارض  
 بين المحس وبين وبين محس هذه الاخبار وفي الواقع ظهر المحس في  
 في وجه المحس فتعلقه بالارض المذكورة انما هو في مورد هذه الاخبار  
 في انقضى لانه المحس في الارض في ذلك المحس في تلك المحس فانها ظاهرة  
 في انقضى فيقضي انما اخصه او لا يفرق بينه وبينه في حصة محس  
 غير مورد ما في المعادن انه ليقع المحس في الارض على اقسام عدلتها  
 واما ما في المعارض لها الذي بعض المرات والاراضي التي تخصيصها بالارض  
 المحس في الارض ولا يكون لها عددا انما في بعض المعارض الذي في القام  
 عدم ذكره وتفرقه بذلك ليدل على ان الارض في حصة المحس في حصة  
 الموقوف ان بعض الدعا في حصة الموقوف او في غير الموقوف وان كان

في المتن

في المتن







خصوصية في خصوصياتها منصرف الى خصوص المباح والناحية المله  
 فليد ان يثبت ذلك اذ لم يتبادر في ذهنه ان يكون له  
 ثم دله على المذكور في ما ان له طهارة من غير ان يثبت له طهارة  
 كاشف العظمة او نطق الانتعالي ولو كان طهارة من الشهير  
 فيه كمال من خصوص انفس والنفوس ما اشرنا وفيه عرفنا ان  
 المعاهدات بمفهومها في نفس اشرنا عرفنا ان كناية من سلم المعاهدات  
 او سلب الانتعالي ولو كانا وبغير عقد المعاهدة بما فيهما ولما  
 انه ظهر من عرفنا ان كناية على سلب المعاهدات او سلب الانتعالي  
 حكم الكراس والكتابات وفيه ان المناط من سلب الانتعالي  
 لم يستفاد من نفي اقرار العائنه وانما في المعبر والسمي والذكر  
 حيث ان طاهر الدقوال المذكورة في العائنه في مقابل الاشارة  
 الانتعالي وبعبارة انه يعلم سلم الانتعالي ولو بغير عقد المعاهدة تنفيها  
 للمناط وهو انه يعلم قطعا وفيه ان خصوصية المشرية في الحكم المذكور  
 دله ان في الدليل لا يجد خصوصية فيه فاذا لم يكن فيه خصوصية في  
 ذلك فتعدي منه الى سلم المعاهدة او الى سلم الانتعالي او لا تعدي منه  
 بمقتضى المناط وبالمقتضى الذي نتج من المناط ونحوه وقطع واذا لم  
 تعدي على سلب الانتعالي او استلزم ان كناية على سلب المعاهدات او  
 الانتعالي نقصا انما على اشرنا فاعنه لا يوجد على طهارة انفس وفيه  
 ثم ان طاهر انفس وافتقر تعلق هذا انفس بالعين فلهذا م اذا ما لم يكن  
 في

بكرة المقر والاشغال بالبيع والاشغال بالبيع والاشغال بالبيع  
 بكرة المقر والاشغال بالبيع والاشغال بالبيع والاشغال بالبيع

اشارة الدفد منها ومن ارتفاعها يعني تحريم الامام اذا لم يكن قد علم  
 انفس العين او على الارتقاء وبعبارة او لا تحريم في اليه انفس من فخذ  
 رتبة الارض وبين ارتفاعها من لجان وحصة مزرعة ونحوها  
 وله ان قد قيمت العين بالبيع بحصة على الذي لم عليه حسن انفس  
 بعد اشرنا ولطاهر ان ان قد قيمت شروط رضائه الذي لعدم الدليل  
 سلمه اما لم على ذلك وان كان طاهر كالم انفس يعطى ثبوتها واهم  
 لا كمال ان له الدفد منها ومن ارتفاعها وكذا ان يبيع حصته على  
 وبان قد قيمت العين اي قيمت حصته وهذا الصالح كمال في ان كمال  
 ان قد قيمت العين قرا عليه ام لا وطاهر ان ان قد قيمت شروط رضائه الذي  
 لعدم الدليل على سلمه اما لم على ذلك اما الدليل الدالي على ثبوت انفس  
 الارض شحها بعبارة انما ورسد المعقولة لدل على ذلك كمال  
 له ان قد قيمت العين قرا عليه وجرأ عليه ولدتل على انفس من فخذ  
 رتبة الارض وبين قيمتها قرا عليه اما الدليل منها ربي فافرض  
 ليس في المعام واما قد تحريم بين رتبة الارض وبين ان قد قيمت  
 قرا عليه سنا الى الدليل من دلفد او خارج ولفرض منه عليه  
 وفيه ان قد قيمت قرا عليه اي على الذي ومن دون رضائه  
 كما ان كان يكون عليه حسن انفس لو ان قد قيمت قرا عليه حراما  
 بعد رضائه منه وبان قد ثبوت رتبة الارض قرا عليه سنا وفيه  
 التسليم كونه ثبوت حسن انفس عليه في انفس انفس كما يدرك

حجة



فاعلم ان الكسوف لشرط ثلثه اذ انما يشترط عدم المحر او كونه  
 بطر الشرط ولتقوى بطرد العقد الفهم والعبارة ان الشرط الذي هو  
 المحر في الشرطه وهو شرطه وتقوى فاد العقد لغيره ولعدم وجهه ان المحر  
 متعلق بالعين فاشترط عدم تعلقه بغيره فاشترط عدم تعلقه بغيره  
 الحق حتى لا يعلق بالاعتقاد وكذا علمه انما اعد الله سبحانه في كتابه المحر  
 فرق في ذلك بين تعلقه بالعين او بالذمة والظاهر انه يفرق في ذلك  
 بين تعلقه بالعين وبين تعلقه بالذمة واما صفة الشرط عدم المحر  
 فيشرطه وعدم تعلقه بالعين او بالذمة والشرط ان لا يكون هناك اي فاشترطه  
 محس وان لا يتعلق بالعين او بالذمة محس بالذمة يكون سبب الدخول في  
 الذي هو سبب تام وعقد تامه لتعلق المحر بالذمة او بالذمة ومقتضى ذلك مقتضا  
 لذلك ولكيما وعقد تعلقه بالعين اياها او بالذمة ولا مرجعاً لثبوته هناك  
 واولا لشرط محله عنه بمعنى لشرط على الدائم اذ انما هي اياها على محله  
 بالبيع والشراء المتعلق بالعين او بالذمة عنه فوفقا للمحس الحق الثابت بالشراء  
 المتعلق بالعين او بالذمة عنه واداشه عنه بعد ثبوته بدسته او بالعين  
 وثالثه لشرط سقاطه او براءة ما فاته وتكليفه بملك ما ثبت وتعلقه بالعين  
 عليه بعد ثبوته وتعلقه بدسته او بالعين بالشراء بان لشرط على اياها  
 ابراء ذمته من المحس الثابت الحق المتعلق بدسته بالشراء وتكليفه بالثابت  
 براءة الدخول استحقاق العين وتكليفه عليه واداشه له وسقاطه عنه بعد ثبوته  
 بدسته او بالعين اياها او لا لذلك في فاته بدنه منافع الشرط

في  
 المحر  
 في الشرط

ولا يمتنع من الشرط ذكره وانما فاعلم ان محله ان يعلقه بالذمة او بالذمة  
 يعلقه بالذمة فيما لشرطه والكتاب والمحس ليس له ذلك بان لشرط عدم  
 المحر في الشرطه وليس له ان يشرط بالشرط ما ليس له ولا ينافي به بالشرط بل  
 وليس له رفعه انما الثابت منه قبله في مرضه بالشرط وليس له رفعه حكمه ان  
 الثابت الحق في مرضه ومعه بالشرط وليس له ان يرد انما حكمه ان يرفع  
 بالشرط وانما يكون له ذلك حكمه ان لشرطه عدم المحر في الشرط بل  
 العقد لغيره وليس ذلك من قيد الحق اي في قيد حق اياها رتبة محس سقاط  
 بالشرط بل بدخول المحس في الدخول بشرطه حكمه ان اياها لشرطه ليعمل بالشرط  
 مع ان حق اياها رتبة ليعمل بالشرط لما عرفت في محله قد يرفع المحس بالشرط  
 محس لشرطه ان العقد الذي هو سبب لثبوته اختياره ومقتضى لثبوته  
 ان لا يكون سبب له ولا مقتضا لثبوته ولا مرجعاً لثبوته اياها فيه يكون باطل  
 بدنه ليس عليه بدخول المحس في فاته لشرطه المذكور فافان لشرطه فيطلب فتم لو  
 شرط عليه سقاط اياها بالثابت ما لعقد والموجب عن العقد لداين  
 به واما صدره حتى اياها لثبوته على انما تارة لشرطه عليه عدم  
 اياها بان لا يكون هناك كذا بمعنى ان لا يكون العقد عقد البيع  
 الذي هو سبب لثبوته ومقتضى لثبوته فيه بملك اياها ويجعله سبباً  
 له ولا مقتضا لثبوته ولا مرجعاً له فيه وقد قلنا في محله انه باطل  
 بدخول العقد لغيره فافان لشرطه منافع الشرط واما في  
 لشرط عليه سقاط ان الثابت ما لعقد والموجب عنه والشرط عليه  
 اسقاطه بعد ثبوته وكيفية ما لعقد لغيره لداين به ولا يضر فيه







المنع عن الغد والركب ودينه في عروضه فانه افعله اعماع ذلك  
 يتغير بعرضه حكمه وحقا لا كماله فانه التري قد دل على ابعثه  
 حيث لا دينه في عروضه التي اذ اختلف على تركه اذ امر الولد تركه او  
 عروض الحرب له اذا صار مقدره لراجل او نزل فله مع القادة  
 الى غير ذلك وقد ثبت له لا مع غيره في مله في المعزات  
 انما جهة الطارئة عليه والعارضة عليه ولازم ذلك معصاة لشارع  
 بين شرط هذا الميم وبين شرط حكمه لا غلب المرات والواجبات  
 قال الميم بالمنع عن الغد والركب بطون لا مقيد بحديث جرد لمضوء  
 الذي عن بعض العزات كما اضره في فاذا ورد حكمه في غير جهة  
 امره والصرح في حقه في المصارف بين دليله الميم اذا  
 عرفت هذا فالشرط اذا اورد على ما كان في قيد الدولة لم يكن  
 الاثر في ذلك مما لنا للكتاب او المفروض انه قد شاع بين حكمه ذلك  
 الاثر في الكتاب والشه وبين دليله الاثر بالشرط وجوب الرافعه  
 وهذا هو الحقيقة راجع الى تغيير الموضع ورفع له في حكمه اذا  
 ورد ما كان في قيد الشاهد لان الاثر مما لنا للكتاب في الميم  
 ومملد للوام وبعبارة اخرى فالمدل في الزمان في شرط الميم  
 والمما للكتاب والشه واما في المشرع على كذا في الشاه في تمام  
 في المعامات من ان طلب ما شرطه ايا ما تطلب شرطه ومنه في  
 فكل ما سبه سياتا وعلته آتية له بحيث ان ثبت في حكمه ما  
 حيث زعمه عليه فانه او طوعا عليه غير ان ثبت او لا يتغير

المنع عن الغد والركب ودينه في عروضه فانه افعله اعماع ذلك  
 يتغير بعرضه حكمه وحقا لا كماله فانه التري قد دل على ابعثه  
 حيث لا دينه في عروضه التي اذ اختلف على تركه اذ امر الولد تركه او  
 عروض الحرب له اذا صار مقدره لراجل او نزل فله مع القادة  
 الى غير ذلك وقد ثبت له لا مع غيره في مله في المعزات  
 انما جهة الطارئة عليه والعارضة عليه ولازم ذلك معصاة لشارع  
 بين شرط هذا الميم وبين شرط حكمه لا غلب المرات والواجبات  
 قال الميم بالمنع عن الغد والركب بطون لا مقيد بحديث جرد لمضوء  
 الذي عن بعض العزات كما اضره في فاذا ورد حكمه في غير جهة  
 امره والصرح في حقه في المصارف بين دليله الميم اذا  
 عرفت هذا فالشرط اذا اورد على ما كان في قيد الدولة لم يكن  
 الاثر في ذلك مما لنا للكتاب او المفروض انه قد شاع بين حكمه ذلك  
 الاثر في الكتاب والشه وبين دليله الاثر بالشرط وجوب الرافعه  
 وهذا هو الحقيقة راجع الى تغيير الموضع ورفع له في حكمه اذا  
 ورد ما كان في قيد الشاهد لان الاثر مما لنا للكتاب في الميم  
 ومملد للوام وبعبارة اخرى فالمدل في الزمان في شرط الميم  
 والمما للكتاب والشه واما في المشرع على كذا في الشاه في تمام  
 في المعامات من ان طلب ما شرطه ايا ما تطلب شرطه ومنه في  
 فكل ما سبه سياتا وعلته آتية له بحيث ان ثبت في حكمه ما  
 حيث زعمه عليه فانه او طوعا عليه غير ان ثبت او لا يتغير

المنع عن الغد والركب ودينه في عروضه فانه افعله اعماع ذلك  
 يتغير بعرضه حكمه وحقا لا كماله فانه التري قد دل على ابعثه  
 حيث لا دينه في عروضه التي اذ اختلف على تركه اذ امر الولد تركه او  
 عروض الحرب له اذا صار مقدره لراجل او نزل فله مع القادة  
 الى غير ذلك وقد ثبت له لا مع غيره في مله في المعزات  
 انما جهة الطارئة عليه والعارضة عليه ولازم ذلك معصاة لشارع  
 بين شرط هذا الميم وبين شرط حكمه لا غلب المرات والواجبات  
 قال الميم بالمنع عن الغد والركب بطون لا مقيد بحديث جرد لمضوء  
 الذي عن بعض العزات كما اضره في فاذا ورد حكمه في غير جهة  
 امره والصرح في حقه في المصارف بين دليله الميم اذا  
 عرفت هذا فالشرط اذا اورد على ما كان في قيد الدولة لم يكن  
 الاثر في ذلك مما لنا للكتاب او المفروض انه قد شاع بين حكمه ذلك  
 الاثر في الكتاب والشه وبين دليله الاثر بالشرط وجوب الرافعه  
 وهذا هو الحقيقة راجع الى تغيير الموضع ورفع له في حكمه اذا  
 ورد ما كان في قيد الشاهد لان الاثر مما لنا للكتاب في الميم  
 ومملد للوام وبعبارة اخرى فالمدل في الزمان في شرط الميم  
 والمما للكتاب والشه واما في المشرع على كذا في الشاه في تمام  
 في المعامات من ان طلب ما شرطه ايا ما تطلب شرطه ومنه في  
 فكل ما سبه سياتا وعلته آتية له بحيث ان ثبت في حكمه ما  
 حيث زعمه عليه فانه او طوعا عليه غير ان ثبت او لا يتغير

لظوه حكمه واقفا على امر عليه فاذا كان شرط حكمه موصوف  
 لذلك في جميع مع الف شرط وطوعا عليه الف طارئة  
 يتغير باختياره وطوعا عليه حكمه مشد بوقتها في البيع بيات  
 وعلته آتية بخيار المجلس او خيار المصحة الثلاثة في الجوان  
 فله البيعان باختياره ايا لم يفرقا على اخصا حيل الجوان باختيار  
 الى ثلثة ايام او بيع الارض على الدمي وشراة في اسم مشد على  
 آتية لشرط الميم عليه وسبب تام لا يحل في الميم ووقفه الى الميم  
 في عروق ذلك بين لعله بزيته ايا بزيته الدمي او الجوان  
 فله شرط عدم اختياره وتعيينه وقطعه او عدمه وحسره ونقصه في  
 قد يدان في الميم مما لعل للكتاب والشه وما في الميم  
 ومملد للوام فاذا شرط كذلك كان محسره في الميم  
 في الشروط المحيطة للملك والمملد للوام فله شرطه في الميم  
 قوله المشرع عند شرطه الشرط في الميم عدله او احدوا  
 وعمل من الميم كل شرط خالف كتاب الميم هو مردود ومشد  
 الميم عند شرطه الشرط خالف كتاب الميم هو مردود ومشد  
 ومشد قوله من شرط شرطه خالف كتاب الميم هو مردود ومشد  
 يجوز على الذي شرط عليه ومشد قوله فمن زوجه الميم  
 والشرط عليه ان يبداء الجاء والهداق قال خالف لشر  
 ووليت مما لست الله فقضى الميم لصدوق بديه  
 الجاء والهداق وذلك الشاه لاه بخلاف القضاء

المنع عن الغد والركب ودينه في عروضه فانه افعله اعماع ذلك  
 يتغير بعرضه حكمه وحقا لا كماله فانه التري قد دل على ابعثه  
 حيث لا دينه في عروضه التي اذ اختلف على تركه اذ امر الولد تركه او  
 عروض الحرب له اذا صار مقدره لراجل او نزل فله مع القادة  
 الى غير ذلك وقد ثبت له لا مع غيره في مله في المعزات  
 انما جهة الطارئة عليه والعارضة عليه ولازم ذلك معصاة لشارع  
 بين شرط هذا الميم وبين شرط حكمه لا غلب المرات والواجبات  
 قال الميم بالمنع عن الغد والركب بطون لا مقيد بحديث جرد لمضوء  
 الذي عن بعض العزات كما اضره في فاذا ورد حكمه في غير جهة  
 امره والصرح في حقه في المصارف بين دليله الميم اذا  
 عرفت هذا فالشرط اذا اورد على ما كان في قيد الدولة لم يكن  
 الاثر في ذلك مما لنا للكتاب او المفروض انه قد شاع بين حكمه ذلك  
 الاثر في الكتاب والشه وبين دليله الاثر بالشرط وجوب الرافعه  
 وهذا هو الحقيقة راجع الى تغيير الموضع ورفع له في حكمه اذا  
 ورد ما كان في قيد الشاهد لان الاثر مما لنا للكتاب في الميم  
 ومملد للوام وبعبارة اخرى فالمدل في الزمان في شرط الميم  
 والمما للكتاب والشه واما في المشرع على كذا في الشاه في تمام  
 في المعامات من ان طلب ما شرطه ايا ما تطلب شرطه ومنه في  
 فكل ما سبه سياتا وعلته آتية له بحيث ان ثبت في حكمه ما  
 حيث زعمه عليه فانه او طوعا عليه غير ان ثبت او لا يتغير











الكتاب والشئ اذ هو معدود اذ هو اذ هو معدود اذ هو معدود  
 وهو غير الناقص والباقي تحت اى تحت عدم الامور عند وقوع كل شرط  
 كان غيره بل هو اعتبار خصوص عنوانه بدلا من عنوانه لم يكن بذاك العنوان  
 ومن الواضح ان الشرط الذي لم يثبت له المماثلة من ذلك وما حجب  
 المعنوية لعنوان خاص به المستثنى به المستثنى منه والمستثنى منه به  
 كل شرط غير معنوية بذاك العنوان اما في ذلك الشرط كان غيره واما في  
 بذاك العنوان اما في ذلك الشرط خصوص عنوانه بدلا من عنوانه لم يكن  
 بذاك العنوان اما في ذلك الشرط الذي لم يثبت له وصف المماثلة من  
 الشرط اغير المعنوية بالعنوان اما في ذلك الشرط تحت عدم الامور  
 ويدفع ذلك المستثنى منه اى تحت عدم الامور منه في الواقع المذكور  
 يقع ويحقق لم يرضى المكنونه عند وقوعه ما ارجع عنه ليدل  
 عنوانه خاص والباقي تحت لسلالة كل شرط غيره بدعيا وحسب  
 عنوانه بدلا من عنوانه لم يكن بذاك العنوان فقصده في  
 في عدم غير اجمع الكتاب وما يشبهه وليس المقام مقام تفصيل الاستفاء  
 واما الشرط العاشر من فاسد العقد او ليس فاسده حاصله ان  
 الشرط العاشر من فاسد العقد او ليس فاسده حاصله ان  
 عدم الثمن في البيع هو لارادة حقيقة اسم الذي هو التملك بالعرض  
 من لفظ بيعت ليعتد العقد ليعتد بالشرط سواء لم يعقد  
 الى مصلحتك العقد حقيقة من راس اذ راد له بعد ثبوت فاقب باينا قصده  
 وبنا فيه وان كان فانه لا يرد غير ذلك ان كان ما لعلك اذ الشئ

روي في الكتاب

او هو المخلد او هو المخلد او غيره ذلك فلو قيد في الشرط والشرط  
 بوضحة المطلوب ليعتد العقد ليعتد وان قيدت عند المطلوب بل  
 ليعتد العقد ليعتد اما عندك المتعاقدين ان قصدا بغيره وهذا  
 ولا ان سطره سطره وهذا ليعتد بغيره وان قصدا بغيره  
 اثنين ولا ان سطره سطره سطره احداهما احد الشرط في  
 الشرط ليعتد العقد ليعتد مع شرط العقد في تفصيله  
 من الكتاب وما يشبهه وليس المقام مقام تفصيله والاستفاء ولو شرط  
 مع الذي بشرته في المهور يكون مكررا للبشر فلو لم يكن حيا  
 تسلط البائع او اياكم على البيع وسعه ليلق عنه ليقوله بالعقد  
 وعلى القدر الذي فيه يلزم به بمقتضى الشرط وجهان في انه تشرية  
 لما لم يجعله اياكم فيما لفت اليه ومنه انه بمنزلة اشرط اية  
 بعضه على اياكم اذ لشرط دفعه الذي له بالنية ومن  
 هنا قيد الدخول اشرط اياكم الذي تفصيلا عن اشرطه في  
 احد المشتد ولسانه روي لشرط البائع على الذي اذ لارج  
 اياكم بناء على قول بعض المتأخرين بعدم وجوبه باحد الشرط  
 فلو ساعد وجوبه عليه لانه ليس اياكم بالشرط لما لم يجب فيها  
 بدلا لزم المشتري به بعض ما له الى اياكم اذ ليعتد بانيته  
 من الذي وعلى كذا في بعض من ان الشرط الشرط فوجاهة  
 فذلك من لم يوجب في هذه الدرس قال في التملك الذي  
 من شدة بعقد شرط با القبط لا الهية شدة فاسلم انما قد اى الرب

روي في الكتاب







معنى لا يترى دمي ارضا من سمي واهل الدمى الخلف قبل القبول بعد اتمام  
 البيع المبيع وبعد تحقق الديار والمسلم فليبارره او لا يبرم الدمى قبل  
 التملك بالعرض وقيل الشراء وانما ملك بعد البيع وليس للمالك ان يملك  
 بالعرض ما عدا اى ملك بالدمى واشترى اى تملك بالعرض واسمط  
 حقيقة لا حقيقة ليس الدال ملك العرض والملك العرض والمراد من  
 البيع والشراء هو المسبب والنتيجة وهو التملك والملك والعقد والعقد  
 للمالك اى سببها وهو الديار والقبول والمراد من نعت التملك  
 بالعرض هو اشترى هو التملك بالعرض لا لعلقت واشترى التملك  
 البياه للملك والملك بالعرض فلهذا قبل القبول اى قبل الشراء  
 وبعد الدكاب اى بعد ان يسلهم ويبيع ويملك بالعرض او بعد  
 الديار والقبول اى بعد العقد وقيل القبض الذي هو عليه  
 الملك له كمال انه لا يملك عليه ولا يملك اى الوجه الذي لا يملك  
 الوجه ولو بعين ذاك الوجه المبيع الذي قال بعين ذاك الوجه  
 هو المبيع والضعيف شترت اى عليه ولهذه الشترت  
 في عكس ذاك الفقه اذ من لم يملكه من شيء يعقد به العرض  
 انما هو انما قبل القبول انما هو الفقه الذي هو عليه وشترت عليه  
 من جهة تملكه من سمي واستقاله اليه من سمي وقال اهله وبعين  
 الوجه لعل انه يرض عليه لعل قبل القبول او قبل العرض وان كان  
 بعد الديار او بعد العقد لعل انه اشترى وملكه وقال كفه يد  
 اشترى وملكه قال اهله قال اهله لعل لعل لعل لعل لعل لعل  
 من جهة التملك ما قلنا في الدليل في كفه يد اهله لعل لعل لعل

ارضاه وبعده كقول الدار والعقد والعقد  
 في قوله وبعده كقول الدار والعقد والعقد

الى غيره هذه الودع والضرر والضرر لا يقدرا المتعق منه غيره هذه الودع  
 والضرر والضرر هذه الودع والضرر لا يقدرا المتعق منه غيره هذه الودع  
 نقلها اليه عما وجب ملكية العين بها كماله اذا فرض ان الداء ما يرضى  
 منها لمصالح المليون او ارضى عنها وعطى له فاعره فلهذا في  
 المحس في عينها اذا اشترى الذي وبيارة اوى ان كان نقلها اليه عليه  
 ملكية العين احالة كماله اذا فرض ان الداء ما يرضى منها قطعة لمصالح المليون  
 او ارضى عنها الى المدة فاعره من الذي فلهذا في كماله وهو المحس في عينها  
 وان كان يبيعها بتعا للذكر المبررة فيها فاني قلنا بانها تملك حقيقة  
 بتعا للذكر فلهذا في كماله ايعض وهو المحس فيها اذا اشترى الذي ولو لم  
 يرضى عنها في حيث اقيمت فجميع عليه من من جهتين وبعين في  
 محس المالك ولعلنا فلهذا في كماله محس اقيمت ثم يحس الباء في كماله  
 الانتقال الى الذي ولعل في ذلك لكون الشراء واقعا في محس  
 ولعلنا في ذلك لعلنا في محس فيها لعلنا في كماله من جهة  
 المحس في كماله سابقا وان قلنا ان الملك نفس الدار وانما  
 بيع العين ضمن الدار فيقع الانتقال في تعلق محس من ان الذي  
 لم يملك ارضا حتى يرضى عنها بتعاقب محسها من جهة مرققة في طبعها  
 المحس ولما فهمه وفيه صدق انه اشترى ارضا ولو بتعا وان لم  
 يملك حقيقة ولذا في ان اشترى ارضا المصلحة حقة فليد المحس في كماله  
 استحقاق ارضا بتعا للدار فيقارن بالارض بما له من حيث انما  
 مستقرة غير ملكة بما له فليد محس في كماله فلهذا في كماله  
 الذي يملك العين حقيقة بتعا للدار وان كان يرضى بزيادة الملك للدار

في قوله وبعده كقول الدار والعقد والعقد







صيرته الزعينة ولفظ صيرته زعينة خفيطة وما يمازجه والتسوية في وجهه  
 زعينة خفيطة التي مائة الخلف الماء شدة صيرته المائية ولفظ صيرته المائية  
 وصار لها زوايا العكس ثم قد يقال بان المعداد في الحكم الكيفيتية  
 على الصيرة الزعينة المعرفية والصيرة الزعينة في لفظ المعداد ونظر الخلف  
 للصيرة الزعينة في لفظ الدقن ونظر الدقة ونظر العقد الخوض انه ليس  
 وصيرة زعينة بل زعينة بل ليس هناك الدليل وصيرة زعينة لية وان زاعة  
 لية ولد وجهه للزعة يدعي الحق اى قيمة الماء على من حلق زوايا المعداد  
 والخطوط الخارجة لغرض ان يدعى ان تغلف عليه ماله ومنه ان تغلف بالزعة  
 صافي او على اليد ان قدت حتى تردى وما بعد ذلك هناك يرضاه  
 او الله من سلف فيه ضامه ولا يرضى للشكة في هذه الصيرة في سلفه  
 كما ترى من الزعة عدم الضمان لم يكن هناك يدعى في اولى كبرها كمال  
 تارة اخفقت في باب الدقائق بدو صيرته في زوايا المعداد في زوايا المعداد  
 ان تغلف بغرض غلب ومن دونه ان تغلف في صاحب اللين وغيره والى  
 كما ترى في ما صيرته اخفقت المتعارفين في المعداد نحو المعداد لا يكون على  
 الزعة مرة يخلق الخيطين في المعدادين صيرته الزعينة ويا قد صيرة  
 الزعينة اولى ثلثة وبرا العبد لا انهم في العنكبين يخلقون في العنكبين  
 صيرة اخفقت الزعينة والعنكبية الزعينة وتخلقها بصيرة الصيرة الزعينة  
 اولى ثلثة وبرا صيرة الكيفية والصيرة الكيفية ويا قد صيرة الكيفية  
 وبرا العبد وتخلقها في المعداد صاحب الخلف وصاحب العنكبين  
 لسر كمال في الكون بنيت احد والعنكبين وتخلقها في المعداد صاحب الخلف  
 ولا يشبه ان ماله وخلقها بعينها سر وجوده ان هناك ووجدت صيرة وصيرة  
 ولفظ صيرة

ولفظ صيرة اولى ثلثة لا يجب زوال ماله وخلقها وهذه الصيرة  
 يدعى الكمال فيها وروى يخلق بعد المعدادين صيرته الزعينة ويا قد  
 صيرة زعينة خفيطة الخلف وما يمازجه والتسوية في وجهه صيرته  
 الزعينة بصيرة زعينة خفيطة الخلف بان الخلف الماء شدة صيرته المائية  
 صيرة الزعينة المائية وصار لها زوايا العكس ووجدت الماء صيرته الزعينة  
 وانهم في صيرة المائية ولفظ صيرة زعينة خفيطة وصيرة الزعينة  
 المائية مع بقاها بمادة بمالية وبمالية يدعى زوال ماله صاحب كماله  
 وماله عن البين بل في مادته وبمالية وبمالية هناك سر وجوده غاية  
 الدمر خلق صيرة ولفظ صيرة اولى ثلثة صيرة اللين ووجد ذلك لا يدعى  
 السلف والظرف كما يستعد الى القيمة ويجب على من حلق الخلف وبع  
 لتمام ماله وماله في وجوده هناك ما معنى السلف وجوده ما في  
 ملكه هناك حتى يخلق المعداد المعرف في قصده في انظر الدقن الخلف يكون  
 للسلف ما الاخر في ذلك المعداد الذي ليس بمعناه الخلف صيرة وليس  
 اولى وبرا يدعى زوال والتلف بدلالة الشركة في المعداد  
 في المعداد ماله بنظر الدقة بمادته وصيرة سر وجوده هناك غاية  
 الدمر انظر الى المعرف في برسته ونشأ في افراده لصغارها  
 افراده صغار الماء في اللين لا يدعى في المعداد بنظر الى المعرف في افراده  
 بمادته وصيرة سر وجوده هناك كما يدعى في المعداد وقوى مادته ان  
 ينطق ما شاء في المعداد او يئنه فانه حقيقة ماء اللحم او المعداد اللين  
 ليس اللين اى ماء اللحم وواقعه ليس كذلك وماهية حار حقيقة  
 وواقعا ماء اللحم وحقه اللين اللين الذي يقال له المعداد في المعداد

ولفظ صيرة اولى ثلثة لا يجب زوال ماله وخلقها وهذه الصيرة  
 يدعى الكمال فيها وروى يخلق بعد المعدادين صيرته الزعينة ويا قد  
 صيرة زعينة خفيطة الخلف وما يمازجه والتسوية في وجهه صيرته  
 الزعينة بصيرة زعينة خفيطة الخلف بان الخلف الماء شدة صيرته المائية  
 صيرة الزعينة المائية وصار لها زوايا العكس ووجدت الماء صيرته الزعينة  
 وانهم في صيرة المائية ولفظ صيرة زعينة خفيطة وصيرة الزعينة  
 المائية مع بقاها بمادة بمالية وبمالية يدعى زوال ماله صاحب كماله  
 وماله عن البين بل في مادته وبمالية وبمالية هناك سر وجوده غاية  
 الدمر خلق صيرة ولفظ صيرة اولى ثلثة صيرة اللين ووجد ذلك لا يدعى  
 السلف والظرف كما يستعد الى القيمة ويجب على من حلق الخلف وبع  
 لتمام ماله وماله في وجوده هناك ما معنى السلف وجوده ما في  
 ملكه هناك حتى يخلق المعداد المعرف في قصده في انظر الدقن الخلف يكون  
 للسلف ما الاخر في ذلك المعداد الذي ليس بمعناه الخلف صيرة وليس  
 اولى وبرا يدعى زوال والتلف بدلالة الشركة في المعداد  
 في المعداد ماله بنظر الدقة بمادته وصيرة سر وجوده هناك غاية  
 الدمر انظر الى المعرف في برسته ونشأ في افراده لصغارها  
 افراده صغار الماء في اللين لا يدعى في المعداد بنظر الى المعرف في افراده  
 بمادته وصيرة سر وجوده هناك كما يدعى في المعداد وقوى مادته ان  
 ينطق ما شاء في المعداد او يئنه فانه حقيقة ماء اللحم او المعداد اللين  
 ليس اللين اى ماء اللحم وواقعه ليس كذلك وماهية حار حقيقة  
 وواقعا ماء اللحم وحقه اللين اللين الذي يقال له المعداد في المعداد











بما له بآدمه وصيرته وادبارة وما راجع الموضع على المدين وما زاد  
 على الناس اصله كما في الشركة في العين فبالبالين سهم الحكم <sup>بالعين</sup> <sup>في الشركة</sup>  
 في بطنه في بطن البصر والمقامات لا يمكن ان تكون في ذلك المقدم مع  
 في حصول الشركة لها في العين فبالبالين سهم الحكم في الشركة في العين فبالبالين  
 في المدين فكلهم لهم سهم من كل ما ذكرنا في الحصة المذكورة وهرانه كل  
 موضع انتهى الموضع على الناس اصله حيث لا يبعد وقال احمد بن محمد  
 عرفا بكم ما افعالكم ان كل واحد منكم في ذلك الحصة وتوزل اليها ما  
 ذكرنا ليس مما لنا للشهر ولو كان مما لنا لهم في بطنه في بطنه  
 في شدة هذه المقامات والمبادئ المسئلة ليست شدة تبعية تبعها  
 مسألة عرفية فها دام لم يرد على رعي انتهى على العهر بها فخيرها في الشركة  
 لتكشف في عدم رعي رضائه به وبمضاة بعلمها وانا اخشى  
 الاشياء معصى القامه فيه القصة اذ من انظر افراده ومصاديقه  
 ان ما لا يكون له منها باق على ما هو عليه في الدفوز واقفا وان عاينه في  
 عن عاينه واقفا عاينه الدفوز الاشياء ان مقتضى ليعلم عدم الوضعية لكل  
 او شتبه بدعي المراه المقام الداعي يمنع من تسليمه غير الصالح  
 في اتفاق اذ الصلح والمصالح بالترضى في الشركة في العين اذ الاشياء  
 اسباب الشركة الشائعة وليس هي الكسب الموجه للملك على وجه الادارة  
 الحقيقية الشائعة بالدفوز جزء الدفوز حق لها والمراد بالاشياء  
 ان لا يفرز في الدفوز حق لها ولا يوجبه الشركة على وجه يمكن كل واحد من  
 رعي

لدفوز الاشياء بآدمه تقضى الدفوز على الملك وبمقتضى اذ في رعي  
 الملك ولا يفرز في ملك الملك على ملكه ودخوله في ملك الدفوز  
 وجه الشركة كصفة والشركة ما لا يمكن كل واحد من الدفوز في  
 الدفوز حق لها بمقتضى القامه لتمام كل واحد على ملك ما له واقفا  
 وليس هناك تعيين بتقديره الا بغير رعي الدفوز انما على ذلك لتمام  
 والاصحاب لا يقدرون ان لا ينفذوا في الدفوز الى الدفوز فبالبالين  
 انما يستظهر الحظ منه ويذكر في ان المدة في الشركة في الاشياء  
 احد المدين على الدفوز ان الاشياء في اسباب الشركة وفيه انما  
 الى الدفوز كصف الدليل على ان كسبه الى دبر سعيه والوضو ليس  
 وعدم جواز تصرف كل واحد في الكسب او البعض من الدفوز ليس من اثار  
 انما في الشركة الشائعة مدعى اعم من الشركة بد الصلح في الشركة  
 الغير لغير اذنه ولا يجوز التصرف في ما لا يفرز الا باذنه واما تصرف  
 في البعض فانه لا يجوز اذنه ما اقرانه له دافعه له لا في الدفوز  
 ويجوز ان يكون لصاحبه الدفوز له ولا يملك الدفوز وجه احدية عدم  
 جواز تصرف كل واحد منها في المدين او لا ولا يملكها بغير ذلك لا بغير  
 الشركة وليس هناك اثار خاصة في اثارها خاصة خاصة الشركة الشائعة  
 في اشياء ان الاشياء في اسباب الشركة الحقيقية الشائعة في الشركة  
 من الدفوز انما في حصة ملك الصلح وبمعنى الصلح والصفة الدافعة  
 خاصة الشركة الشائعة انما انما هناك ليس في خاصة بغير حصة  
 رعي

في رعي  
 ما في الشركة























وادله و دعوى تنفع الما طارة يدعى و لقا له عدم مدخلية خصوص التميز و  
 اذا لكان قدر المال معلوما معارضة مثلها فانه اذا وجب صرف المقدار الواجب  
 من الخراج في صرف محض فاني فرق بين كونه ذلك المقدار المخطط معلوما للمالك  
 او مجهولا معه ان العلم بالمقدار لو اوجب التصديق به لزم في القسم الرابع  
 التصديق او يدعى المقدار المتحقق فليس معنى تردد المحض و دعوى انه لعله لا يضاف  
 الى القدر المتحقق و هذا في التصديق بالمقدار المتحقق اذا علم عدم الرضا عليه و  
 تصرف المحض اذا احتج به و هو زائد عليه اذ لا بد من يدعي تنفع الما طارة  
 كيف يمكن دعوى تنفع في الما طارة المالك مع كونه مضافا الى الما طارة  
 كما تعرف سابقا ان كونه متميزا يصدق به الى صرف الميزة او المحض و بعض  
 المصلحة تنسب للملك الملتقط و في بعض صرف تصديق بها على المالك بعد تصرفه  
 الى غير ذلك و انما الما طارة المالك و مع ذلك كيف يدعى تنفع الما طارة  
 و ما حدد و ان صرفه غير واحد من الما طارة بخصائص محض القسم الرابع  
 يدعى بعض انما لا يتردد بل يدعى دعوى عدم كونه في ذلك و انما  
 الى طارة جميع من الما طارة بل يدعى انما هو الما طارة الما طارة  
 او مراد من صرفه عدم تميز قدر الخراج لفصله فلذا حصص الميزة و انما هي غير ما  
 عندها لمصلحة تصدق عدم تميز المقدار و انما هي مضافا الى ان طارة الما طارة  
 مستحاكم في الردايات الدنية و شرف انما طارة سيما في الما طارة بمعرفة  
 تعليلها في صرفه هذا المقدار لفصله نعم يمكن ان يقال بان استبعاد الما طارة  
 لصفة هذا المقدار الدانية فيه بناء على خصائص محض في الما طارة الدنية  
 انما طارة مطلق الخراج الما طارة الما طارة الما طارة الما طارة الما طارة

في الما طارة

فيهم الدان الما طارة و انما رضي مع هذا مقداره الما طارة الما طارة انما فرق  
 بين العلم بمقدار الما طارة و الما طارة في وجوب صرفه اليهم انما قدر كانه الدان الما طارة  
 رضي عن هذا صرف محض فمهم فتعين فمهم الما طارة انما في الما طارة  
 امره في نفسه و مع قطع النظر عن جملة مقداره اليه فيكون الما طارة الما طارة  
 بهذا المقدار لا يميز كونه امره اليه و في فيقوى فمهم الما طارة الما طارة  
 القسم اى الما طارة مقداره معلوما يبنى شئ لم يبنى وجوب محض الما طارة الما طارة  
 يدعى كونه الما طارة فليدرك الما طارة كثر من باب محض و عبارة او كونه الما طارة  
 الما طارة الما طارة من باب محض و انما كان مضافا للمحض اذ لا يتردد انما  
 ما ذكرنا ان ما تقدم من اخبار تصديق محض الما طارة الما طارة الما طارة  
 الما طارة و لم يعلم جماع مع عدم الفرق بين الما طارة و غيره و دعوى محض  
 انما الى محض الما طارة و انما في قد تقدم الما طارة فيها باق و تصرف الما طارة  
 سابقا و دعوى تنفع لها قد عرفت انما منقحة و لا يميز من الما طارة  
 مع مبنى ان شئ دان قلنا بحكمة مطلق المصداق الواجبة عليهم و انما  
 من دنية يجب على المحض فعلا على المالك فيها المصداق الواجبة الما طارة  
 ماله الما طارة الما طارة بذلك الما طارة الما طارة الما طارة الما طارة  
 الذي لم يعرف صاحبه و لا وارثه و ما هو و انما تقديره عدم رداية  
 انما الى محض الما طارة الما طارة الما طارة الما طارة الما طارة الما طارة  
 و دعوى محض الما طارة الما طارة الما طارة الما طارة الما طارة الما طارة  
 ميمنا و عرف صاحبه و عليه انما لم يعرف صاحبه تصدق به لا مقدارا  
 كما هو كذلك و قد ذكرنا ان ذلك سابقا لبعض و في معنى ما نحن فيه و انما































الصالحه تندف رفع هذا الحق فانه واجب وسيعدها  
 واما هذا فمقتضى قاعدة اليد ارضاء وكره الدرك في تحصيل  
 بالحقس وتمامه بال سبب اباقة تصرف في الباقي وفي تمام  
 بانه ملكه الباقي له وحليته له فلهذا يرفع الصالحه ولا يحل العهده  
 ولا يخرج منه في عهده اي في عهده بال الغير الذي لا له فيه عهده  
 الغصب والعهد وال غايته الدرك رفع الدائم وتسببات السكف  
 لدائه ميراث الدائم وسقط للعهد ومنه الرافع انه ملزمه بين حوز  
 المصروف والباقي وحليته له بدله بين ملكيته له وبين ارضاء  
 له عقلا ولدرعا ولدركا واي ملزمه بينه وبين ارضاء نفا  
 الى ثبوت ارضاءه في اماله من ارضاء غيره المالك والقطعه  
 كونه الباقي حلالا له او ملكا له لا يوجب سقوط العهده الدائم  
 ان يدعى المديونه العقلية او العرفية او الشرعية بين حبه الباقي  
 وحله ارضاء فيه وبين رفع ارضاءه وسقوط العهده ولكن دعوى  
 المديونه باقها منسوخة كما ان وضعه لا يرفع ولكن يمكن تعليل  
 ان يقرب ابراء الدائم وسقوط العهده ورفع ارضاءه بخلافه لكان  
 بعد اقامه المال المحل نخبه اقام بمقتضى تصديق نخبه المالك  
 وماير المالك عدل وصار على المال المحل ملكا طلقا للفقير  
 او اذارة بكم تصديق نخبه المالك وماير المالك والفقير اذارة ان

فان كان المالك قد ارضى بالباقي  
 فان كان المالك قد ارضى بالباقي  
 فان كان المالك قد ارضى بالباقي

ان تصرف فيه تصرف المالك في اماله بالجماع من ارضاء  
 وانقد والدته قال والعتق ووطئ الدائم لكان امة وصار لاربعه  
 ارضاء المالك المثل المحل بالجماع ملكا طلقا للمالك وما بمقتضى  
 وماير المالك لك عدل وبكم قوله وقد طاب وله ان يصرفه في  
 المالك في اماله بالجماع والعتاق وبكم الباقي كذا وكذا عدل  
 وبكم وقد طاب اي قد طاب لك الباقي وقد طاب لك الباقي  
 وقد طاب لك الباقي وليس المراد من طاب او من عدل  
 + ارضاءه تصرف في الباقي بدل المراه منه ارضاءه لباقي  
 ايا المراه المراه ملكا طلقا له بحيث له ان يصرفه في غيره  
 المالك في اماله من انقد والدته قال والعتق ووطئ الدائم وله ان  
 تصرف فيه تصرفات الموقوفه واستثنى له ولو لم يوقفه  
 على المالك بكم وماير المالك لك عدل وبكم قد طاب بغيره تعالى  
 تصديق نخبه المالك بالجماع فلما ان نخبه صار ملكا طلقا  
 للفقير اذارة بمقتضى تصديق نخبه المالك وماير المالك ان يصرفه  
 التصرفات ارضاءه على المالك كذا وكذا ارضاءه فما صار  
 طلقا للمالك بمقتضى قد طاب ومقتضى ارضاء المالك لك عدل  
 وماير المالك ان يصرفه ارضاءه الموقوفه على المالك من انقد

٥٠



والسبع والبراء واعتق كماله مولا هو والوطى بان اتمه ان غيرك  
 في المصروفات المروية على الملك <sup>بالشأن</sup> في حقه وبيد اقسام المال  
 المحتل على قسدين وصار قسم منها ملكا لطلقا لمعينين ومن الغير  
 ادبارة هم المحدث في المصروف وقسم او ثلثها ملكا لطلقا <sup>لنفس</sup>  
 معينين او ذوات المالك <sup>المالك</sup> او المالك المثل الذي بيده المال  
 وتغير الموضع وانقلب المال <sup>المثل</sup> المحتل بالارام على غيره في الواقع  
 وانقلب المحتل على كماله ارضه في الواقع اي الذي كان بين المالك  
 المثل وبين المالك ارام الجهرل وانقلب الموضع على غيره في الواقع  
 وصار قسمه ملكا لطلقا للغير او لادارة ورتبه خلاسه ملكا لطلقا  
 لملك المثل الذي في يده المال المحتل في غير فرق وذلك بين  
 ان يكون له ارام ملكا للفقراء او لادارة وبين ان يكون له ملكا  
 للمالك وبين ان يكون له بعضه ملكا للغير والادارة ونقصه ملكا  
 للمالك اذ المفروض ان معين المال ارام الجهرل المالك محبوس  
 في بين ماله اي بين مال المالك ملكا له وفيه ثلثه والادارة  
 حكمه بالكر او <sup>المثل</sup> هو نحو الشاغة حكمه بالادارة وبعدها  
 قسم على قسدين معينين وصار ملكا لطلقا لثلاثين معينين  
 نصف محرم لك وبكم ما ير المال لك عندك وبكم قد طاب

وتغير الموضع

وتغير الموضع وانقلب ارام المحتل بالارام على غيره في الواقع  
 المحتل المثل ملكا لطلقا للغير <sup>بالمثل</sup> او ملكا لطلقا للمالك او ملكا  
 لبعضه ملكا للغير وبعضه الملك للمالك وذهب مالك الفقهاء الى ان  
 على المدين وزال ملكه وفرد في ماله على ملكه ودخل في ملك الفقهاء الى ان  
 او في حكمها بالانتماء المذكور في دفع الضمان وسقط العهدة وانقطع  
 قامة اليد وسقطت ادلة اليد التي اراد ليد الضمان على الدين  
 المقام <sup>وتغير</sup> وينقطع <sup>وتغير</sup> ايضا على الدين اي يرتفع وينقطع <sup>وتغير</sup>  
 الضمان ايضا على الدين دون الضمان ارضه او العين من جهة المالك  
 لا بدليل العين من جهة المالك <sup>المالك</sup> اذ لا الضمان ارضه او العين من جهة المالك  
 او العين من جهة المالك <sup>المالك</sup> اي بين ماله ملك المثل وادارة  
 استقلت له الغير وصارت ملكا له او استقلت له المالك وصارت  
 ملكا له او استقلت له وصارت ملكا لها وبعدها صارت ملكا  
 يرتفع ضمانها وينقطع عهدها عنه وينقطع ضمانها له  
 بين ضمانها وعهدها عليه على تقدير ثبوتها في ملك المالك الجهرل  
 بدعي تقدير وجودها في ملك المالك الجهرل ودخلها على ملك المصروف المالك  
 او حكمها عند سماع الضمان في نظر ما يرضى له بالغير عدوانا  
 واثبت به عهدها وانما <sup>المالك</sup> <sup>المالك</sup> المثل في اليد وبكم بعد اشراف

وتغير الموضع







ما يجب عليه الكل من المتوجه اليه ذلك اصد ثواب الصدقة <sup>بما</sup>  
 يب ثوابها لما لك الجهرل وجهك من انه مال الله تم عليه صدقة واجبة <sup>بما</sup>  
 فيدفع في الصدقات الواجبة فمزمع على ان لا يرد صدقة عليه بناء على <sup>بما</sup>  
 على حرمه سطلق بصدقات الواجبة عليه بمعنى ان لو لم يخلط بالمال <sup>بما</sup>  
 المره مكرول الى الله عليه صدقة واجبة فصدقه الصدقات المفروضة <sup>بما</sup>  
 وليعارة او ان هذه الصدقة صدقة واجبة على المالك ابتداء <sup>بما</sup>  
 قد تم تصديق بحسن لك وان لو لم يخلط بالمال على صدقة <sup>بما</sup>  
 التي يجب عليه في هذا الموضع الحسن ويلزم عليه ابتداء تصديق بحسن <sup>بما</sup>  
 هذا المال المحلل وبحسن هذا الموضع كالكرز والمعدة والجرور <sup>بما</sup>  
 في العبادات انما هي فاذا تحقق هذا الموضع يجب عليه ابتداء <sup>بما</sup>  
 الصدقة بحسن له نفسه عن نفسه كل ما كان له فليد اخذ الباب <sup>بما</sup>  
 في صدقة الصدقات المفروضة ولا يرد صدقة عليه على سادس <sup>بما</sup>  
 القول بحرمه سطلق الصدقات الواجبة عليه ومن ان طاهر <sup>بما</sup>  
 واهصدق بحسن هذا المال المحلل او ان لم تصديق على مال <sup>بما</sup>  
 الجهرل وفي قديم صاحبه الجهرل كل ما كان طاهر فليد اخذ الباب <sup>بما</sup>  
 جوابا حيث ان طاهر سؤل السائل بصدقة بعد زيادة التوبة <sup>بما</sup>  
 من السؤل في التحصن من اكرام واجبة والصدقة على احوال ما لا <sup>بما</sup>  
 الى مال الجهرل وفي طريق على احوال مال الغير الى صاحبه الجهرل <sup>بما</sup>  
 وفي طريق احوال مال اكرام الى مال الجهرل وفي طريق تحصيل <sup>بما</sup>  
 على مال اكرام فاجابة الدعاء ولا ريب في ان طاهر <sup>بما</sup>

وعلمه العدل واجبة والخروج دأره بالتحسين وقال تصديق <sup>بما</sup>  
 بحسن لك على مالك وفي قديم صاحبه الجهرل بانه اقرط <sup>بما</sup>  
 الادب الى المالك الجهرل بعد الياس في معرفته وفي <sup>بما</sup>  
 احواله اليه في الدنيا بصدقه اليه في الدرة بمعنى تصديق بماله <sup>بما</sup>  
 وصدقه اليه ثواب ما لم بعد الياس في معرفته وفي احواله <sup>بما</sup>  
 ماله اليه في الدنيا فعليه ان يكون صدقه سدرية على مال الجهرل <sup>بما</sup>  
 ودرهم على سمس وان كان له وجب على هذا الموضع المعطى <sup>بما</sup>  
 المالك فعليه على مال الجهرل صدقا الصدقة الموصى بها في مال <sup>بما</sup>  
 الميت هي صدقة تسمية على الميت الموصى وان كان له وجب على <sup>بما</sup>  
 فصدقة الصدقة على الميت الموصى وفي قبله داما اضافة <sup>بما</sup>  
 المال اليه في قوله تصديق بحسن لك اضافة عرفية لدرضا <sup>بما</sup>  
 حقيقة واقعية حتى ياتي تصدقه على مال المالك الجهرل <sup>بما</sup>  
 ذلك انه لما كان المال المحلل في يد سنين متوالية وكان تصدقه <sup>بما</sup>  
 بالتمام تصدقات من البيوع والشراء والصدقات والاضافة <sup>بما</sup>  
 والهيان والزمان والاعطاف على الفقير والمثمة عليه بصدقة <sup>بما</sup>  
 الى غير ذلك من اقسام تصدقات وفيها صنف المال <sup>بما</sup>  
 المحلل بالغير الى غير اليه عرفيا ودرهم هذا المال <sup>بما</sup>  
 ماله بحسن لغيره كيف كان وقال انه السبب في <sup>بما</sup>



في سطر ليه عدد لروا ما لدرانه ما له حقيقة وواقعا وانما ضيق اليه  
 اذ كان يصدق حقيقة وواقعا وليس الذي كنتك يد سطر لروا ما لدرانه ما له حقيقة وواقعا وانما ضيق اليه  
 وياقي في تلكه فكونا المراد من تصديق كسرك اي تصديق كسرك  
 مال الذي بعد مال كسرك وان لا سطر لروا ما لدرانه ما له حقيقة وواقعا وانما ضيق اليه  
 يد مال المال كسرك وواقعا اي تصديق كسرك المال كسرك  
 مال كسرك فان قلت عما ذكرت يلزم عليه ان تصديق عنه سطر  
 ابرام لا سطر لروا ما لدرانه ما له حقيقة وواقعا وانما ضيق اليه  
 الجهر لانه بيد الله واليه سبانه ولتلكه ولا المال كسرك  
 قد رضينا من سطر لروا ما لدرانه ما له حقيقة وواقعا وانما ضيق اليه  
 بمقدور كسرك وبعبارة اخرى لما لا ولدته كسرك الجهر لانه بيد الله  
 وقد داوره سر كسرك اليه وقد رضينا ولا المال كسرك  
 بالحق والامر ما فرضه وحيثما كان سطر لروا ما لدرانه ما له حقيقة وواقعا وانما ضيق اليه  
 وجه ليه صدقة واجبة بغير فاطمة فليخص انه لو قلنا بكونه هذا  
 انفس من السادة ومصدروا في السادة ومصدروا في كسرك المصلحة فلو  
 قلنا بكونه هذا كسرك صدقة لدرصدوا في كسرك بغير صدقة وفي كسرك  
 وبهارة اخرى انه لكونه صدقة مندوبة عن كسرك مال كسرك الجهر لانه بيد الله  
 على الدافع اي على هذا كسرك كسرك فليخص مال كسرك الجهر لانه بيد الله  
 بوا عن مال الميت فان قلت لكان في نفسه عليه صدقة واجبة  
 منها وكونه صدقة مندوبة عنه فهو على بهارة وبعبارة اخرى لو كان في نفسه  
 المال كسرك صدقة واجبة وقلنا ان كسرك عليه صدقة واجبة

وكونه صدقة مندوبة عنه وكونه صدقة واجبة وقلنا ان كسرك عليه صدقة واجبة  
 سطر لروا ما لدرانه ما له حقيقة وواقعا وانما ضيق اليه  
 المندوبة من دفعه ما صالة البراءة وبقاها بغير الصدق هذا ولو كان كسرك  
 مما فيه كسرك ليقط ما فوا في هذا كسرك لعدم الدليل على سطر لروا ما لدرانه ما له حقيقة وواقعا وانما ضيق اليه  
 اذ قد هذا كسرك اي كسرك الجهر وحيثما كان سطر لروا ما لدرانه ما له حقيقة وواقعا وانما ضيق اليه  
 وهو على كسرك او في نفسه اي كسرك كسرك في قوله كسرك يعني بالحق والامر ما فرضه وحيثما كان سطر لروا ما لدرانه ما له حقيقة وواقعا وانما ضيق اليه  
 الجهر لانه بيد الله واليه سبانه ولتلكه ولا المال كسرك  
 قد رضينا من سطر لروا ما لدرانه ما له حقيقة وواقعا وانما ضيق اليه  
 بمقدور كسرك وبعبارة اخرى لما لا ولدته كسرك الجهر لانه بيد الله  
 وقد داوره سر كسرك اليه وقد رضينا ولا المال كسرك  
 بالحق والامر ما فرضه وحيثما كان سطر لروا ما لدرانه ما له حقيقة وواقعا وانما ضيق اليه  
 وجه ليه صدقة واجبة بغير فاطمة فليخص انه لو قلنا بكونه هذا  
 انفس من السادة ومصدروا في السادة ومصدروا في كسرك المصلحة فلو  
 قلنا بكونه هذا كسرك صدقة لدرصدوا في كسرك بغير صدقة وفي كسرك  
 وبهارة اخرى انه لكونه صدقة مندوبة عن كسرك مال كسرك الجهر لانه بيد الله  
 على الدافع اي على هذا كسرك كسرك فليخص مال كسرك الجهر لانه بيد الله  
 بوا عن مال الميت فان قلت لكان في نفسه عليه صدقة واجبة  
 منها وكونه صدقة مندوبة عنه فهو على بهارة وبعبارة اخرى لو كان في نفسه  
 المال كسرك صدقة واجبة وقلنا ان كسرك عليه صدقة واجبة



[illegible]

ما ولد یسوع



































فانه بما بعد ابارك بعد الصواب فخذوا كل واحد منكم  
 ما استطاع من رسل الله في الدنيا والآخرى  
 فليس ما يتبعه المكان المكتوب بل به عدا صحاح ربي بن عبد الله  
 قال كان رسول الله اذا آتاه المغنم اخذ حصوه ولان ذلك ثم قسم  
 بقى غنمه اجاس وياخذ غنمه ثم قسم لاربعة اجاس بين الذين  
 قاتلوا عليه ثم قسم خمس الذي اخذ غنمه اجاس ياخذ خمس المغنم  
 لنفسه ثم قسم الدببة اجاس بين ذوي القربى والساكنين  
 وبناء السيد يعطى كل واحد منهم حيا وكذلك ابناء ياخذ كل  
 اخذ الرسل من هذه الصلوات تدل على انهم  
 لا يدانوا وصاروا الى الظاهر تدل على انهم خمس اجاس  
 واهام لثمة اجاس واهام وتدل على ان رسول الله قد قسم  
 لهم ثلثه من واهام على انهم قد قسموا ثلثه لثمة وفيه انه  
 حكامه قد فعلهم اخذ دون ثلثه ثلثه الباقى على اقله ثلثه  
 والعبارة اولى انه لا يظن انها في ذلك لانه حكامه قد فعلهم  
 ففقد الرسول تجاوز حقه وعجزه عن شركائه وضافه فهو الله  
 تفضلته عن شركائه وقربانه الى الله ثم واخذ سهم العز  
 وحقه لنفسه امتنانا من قبله بانه ثم والعبارة آتاه الله جاوز  
 عن حقه عن شركائه ففضلته عن حقه وشركائه وقد فعل العز  
 لنفسه وليس فله وتقسيمه كذلك وطيفة شرعية وكل امرئ

وخذوا كل واحد منكم ما استطاع من رسل الله في الدنيا والآخرى  
 فليس ما يتبعه المكان المكتوب بل به عدا صحاح ربي بن عبد الله  
 قال كان رسول الله اذا آتاه المغنم اخذ حصوه ولان ذلك ثم قسم  
 بقى غنمه اجاس وياخذ غنمه ثم قسم لاربعة اجاس بين الذين  
 قاتلوا عليه ثم قسم خمس الذي اخذ غنمه اجاس ياخذ خمس المغنم  
 لنفسه ثم قسم الدببة اجاس بين ذوي القربى والساكنين  
 وبناء السيد يعطى كل واحد منهم حيا وكذلك ابناء ياخذ كل  
 اخذ الرسل من هذه الصلوات تدل على انهم  
 لا يدانوا وصاروا الى الظاهر تدل على انهم خمس اجاس  
 واهام لثمة اجاس واهام وتدل على ان رسول الله قد قسم  
 لهم ثلثه من واهام على انهم قد قسموا ثلثه لثمة وفيه انه  
 حكامه قد فعلهم اخذ دون ثلثه ثلثه الباقى على اقله ثلثه  
 والعبارة اولى انه لا يظن انها في ذلك لانه حكامه قد فعلهم  
 ففقد الرسول تجاوز حقه وعجزه عن شركائه وضافه فهو الله  
 تفضلته عن شركائه وقربانه الى الله ثم واخذ سهم العز  
 وحقه لنفسه امتنانا من قبله بانه ثم والعبارة آتاه الله جاوز  
 عن حقه عن شركائه ففضلته عن حقه وشركائه وقد فعل العز  
 لنفسه وليس فله وتقسيمه كذلك وطيفة شرعية وكل امرئ

فانه بما بعد ابارك بعد الصواب فخذوا كل واحد منكم

يجب عليه ذلك وغيره بذلك كما في الظاهر الآية اشرافه الدالة  
 على تعميمه فانما ليس بدفعه لغيره كذلك في جهة الجاوز حقه  
 شركائه من غير ما يدعى والفقير الذي ينبغي ان يكون رسول الله  
 ومتصفا به نعم وكان فله كذلك وطيفة شرعية وحقه وحكمه  
 في حقه باه كما انهم يدعون في حقه كذلك وكان ما باه فله وقيل  
 لانه ما في الظاهر الآية ولكن في ذلك ما عرفت من طائفة  
 فعدوا من وجهان بدو حقه فاه قلت ان اذكرت مشا  
 لقوله في ذيل الرواية والامام ياخذ كل ما اخذ الرسول اول  
 من ذلك ان علمنا ان الحق في الوجوب والتعيين او اما اذا  
 علمناه على طائفة فله واهام اخذ او على ان المراد لثمة  
 صفوا المغنم وخمس واثمناق فله فله ساقاة وبعث  
 او ان قوله فله والامام ياخذ كل ما اخذ الرسول بقوله  
 ان الامام ياخذ صفوا خمس وياخذ خمس وعنه كما اخذ الرسول  
 صفوه وكان له ذلك ثم قسم ما حقه اجاس ولفظ غنمه آتاه  
 في المقدار لا يزيد معنى تشبيهه على تشابههم في هذا المقدار  
 فله لا يزيد وليس في حقه الامام ياخذ كل ما اخذ الرسول وقسم  
 على غنمه اجاس ولو كان فيه ايضا ذلك كان ينبغي لوام  
 ان يقول الامام ياخذ كل ما اخذ الرسول وقسم كل قسم الرسول  
 اولى يقول الامام ليفعل كما يصنع فله الرسول مع ان طائفة

فانه بما بعد ابارك بعد الصواب فخذوا كل واحد منكم  
 ما استطاع من رسل الله في الدنيا والآخرى  
 فليس ما يتبعه المكان المكتوب بل به عدا صحاح ربي بن عبد الله  
 قال كان رسول الله اذا آتاه المغنم اخذ حصوه ولان ذلك ثم قسم  
 بقى غنمه اجاس وياخذ غنمه ثم قسم لاربعة اجاس بين الذين  
 قاتلوا عليه ثم قسم خمس الذي اخذ غنمه اجاس ياخذ خمس المغنم  
 لنفسه ثم قسم الدببة اجاس بين ذوي القربى والساكنين  
 وبناء السيد يعطى كل واحد منهم حيا وكذلك ابناء ياخذ كل  
 اخذ الرسل من هذه الصلوات تدل على انهم  
 لا يدانوا وصاروا الى الظاهر تدل على انهم خمس اجاس  
 واهام لثمة اجاس واهام وتدل على ان رسول الله قد قسم  
 لهم ثلثه من واهام على انهم قد قسموا ثلثه لثمة وفيه انه  
 حكامه قد فعلهم اخذ دون ثلثه ثلثه الباقى على اقله ثلثه  
 والعبارة اولى انه لا يظن انها في ذلك لانه حكامه قد فعلهم  
 ففقد الرسول تجاوز حقه وعجزه عن شركائه وضافه فهو الله  
 تفضلته عن شركائه وقربانه الى الله ثم واخذ سهم العز  
 وحقه لنفسه امتنانا من قبله بانه ثم والعبارة آتاه الله جاوز  
 عن حقه عن شركائه ففضلته عن حقه وشركائه وقد فعل العز  
 لنفسه وليس فله وتقسيمه كذلك وطيفة شرعية وكل امرئ

فانه بما بعد ابارك بعد الصواب فخذوا كل واحد منكم

فانه بما بعد ابارك بعد الصواب فخذوا كل واحد منكم  
 ما استطاع من رسل الله في الدنيا والآخرى  
 فليس ما يتبعه المكان المكتوب بل به عدا صحاح ربي بن عبد الله  
 قال كان رسول الله اذا آتاه المغنم اخذ حصوه ولان ذلك ثم قسم  
 بقى غنمه اجاس وياخذ غنمه ثم قسم لاربعة اجاس بين الذين  
 قاتلوا عليه ثم قسم خمس الذي اخذ غنمه اجاس ياخذ خمس المغنم  
 لنفسه ثم قسم الدببة اجاس بين ذوي القربى والساكنين  
 وبناء السيد يعطى كل واحد منهم حيا وكذلك ابناء ياخذ كل  
 اخذ الرسل من هذه الصلوات تدل على انهم  
 لا يدانوا وصاروا الى الظاهر تدل على انهم خمس اجاس  
 واهام لثمة اجاس واهام وتدل على ان رسول الله قد قسم  
 لهم ثلثه من واهام على انهم قد قسموا ثلثه لثمة وفيه انه  
 حكامه قد فعلهم اخذ دون ثلثه ثلثه الباقى على اقله ثلثه  
 والعبارة اولى انه لا يظن انها في ذلك لانه حكامه قد فعلهم  
 ففقد الرسول تجاوز حقه وعجزه عن شركائه وضافه فهو الله  
 تفضلته عن شركائه وقربانه الى الله ثم واخذ سهم العز  
 وحقه لنفسه امتنانا من قبله بانه ثم والعبارة آتاه الله جاوز  
 عن حقه عن شركائه ففضلته عن حقه وشركائه وقد فعل العز  
 لنفسه وليس فله وتقسيمه كذلك وطيفة شرعية وكل امرئ































وما صدر منه الاخبار لا دلالة لها على ثوب المهر احد ما ذكر  
 بها لئلا يثبت في قبيل الادلة والادعاء الذي هو في حيز  
 احتم في غير هذه الدالة على انهم انما هو الطائفة بالاصح في  
 ان الملك واحد من هذه الاصناف المتعددة والطائفة المتعددة  
 ونحن بالخصوص نعلم من التبيان وقم بخصومه في غير هذه نعم كان  
 ثبت وقرب من ان المهر بوجه افر من ان يثبت حقيقة لثان  
 وطائفتين نصف من هذه الطائفة والادعاء الذي كان وقم بوجه  
 ووليت نصف تلك الطائفة والاصناف الاولى من ان يثبت  
 وارجح من ان يثبت ان نصف تلك الطائفة والادعاء الذي كان  
 ومن ان يثبت في زمان حيزه بناء على ان حق في الزمان هو مكانه  
 له في زمان حيزه وكان ما قد نفي كل من تلك كما قد نفي  
 عرفه من نفي وكان ذلك وكان مكانه ما على المهر في حيزه  
 اية منه بانه وقم الى اية وما على في اية من هذه المهر بالولادة  
 ولا يجد لثمة عليه ولما دام بعد من يافقه كما قد نفي  
 وكان ذلك كان مكانه المهر بالولادة الذي عرفه وبين ذلك  
 المهر يافقه من نفي ويملكه وحامله ان يثبت من هذه اية  
 ويملكه من كان وقم الى اية من نفي بعد وفاته في حيزه بانه  
 ملك على فيه اودام حيزه على كماله اقرق في انقطاع الملك  
 الموقت وبعد وفاته ملك على فيه اودام بانه وقم الى اية من نفي  
 الملك المطلق وورث منه الولي بالولادة ولما على الولي  
 فهو من هذه المهر انما بالولادة فانه في المهر وهو المهر

في الادعاء ما قد نفي من ثمة ان كانت لول المهر احد ما ذكر  
 الادعاء وان في المهر بالولادة ونحو الملك لم يثبت او لم يثبت  
 والمثابة بالولادة بعد من ويملكها كلها ببيان ذلك الوجه في  
 كانت لول المهر فكل ذلك نصف الادعاء واحد من تلك الطائفة  
 والاصناف الاولى بمطابق المصنف والمهر ووجهه بانه بوجه  
 ان ما قد نفي المصنف الادعاء بهذا المطابق والادعاء وكان له  
 المصنف بهذه المهر فكل ذلك نصف المصنف على الادعاء الذي  
 كذلك لم يثبت نصف الادعاء والاصناف المتعددة الادعاء  
 ومثابة في هذا المهر بالولادة والادعاء المعتبرة الدالة على ان  
 من المهر بالاصح وان كل واحد واحد من هذه  
 الادعاء الادعاء والاصناف الادعاء بخصومه ومن نفي  
 ذلك بمطابق انه لو فرض نفي المهر من ان نصفين بالولادة  
 في اية من الادعاء والمهر الادعاء وعلى ملك المهر والادعاء  
 وعلى تقدير فرض نفي المهر على المهر المطابق وعلى المطابق  
 بالولادة والمساواة كان يقيم من اقام ولها من اية  
 من هذه المهر بالولادة وفي المهر المهر في حيزه  
 تحقيق ولها من اية من فرضه تقديره لولا ان حقيقة  
 لكان كل واحد من هذه الادعاء والمهر وعلى المهر في  
 المطابق بخصومه ومن تحقيق المهر المهر المهر المهر  
 ان نصف ونصف ولها من الحقيقة ان كان من لول

في الادعاء  
 في الادعاء



الشيء في زمان حيزه واللام بعد حيزه وهو الواحد في كل الزمان  
ثقت في ذلك اني لو حطت بمناط الحيز واللام في حيزه بميزة  
طائفة واحدة وصنف واحد وجمعت في نصف اي نصف  
الحس كالمناقص الدو في ابر لو حطت بمناط الدوام وجمعت  
بميزته كشم واحد وجمعه في نصف اي نصفه الذي في هذا  
الاصحى مع اقول بعدم وجوب لبط العلم في المناقص  
المكث كما في المهر والروايات في اصرته او اصرته  
في ان اللام في المهر ثمة زمان وراثة وهو معلوم في زمان  
ثم وثقت انهم ليسوا الهمم وهو على كنهه وهو ثمة  
وساكنهم وبناء سبيلهم معنى لهم لسانى وهم لما كان في  
لبناء السبيل بمناط الجمع بمناط الفردى الذي في  
في انهم لم يذكروا في تقديره ولا في تقديره ولا في تقديره  
في مناط الجمع بمناط الحيز المناقص الدو في اوقات في  
حيزه في اعم الحصة اشياء وجمعه ثمانين وثمانين  
نصف هذا ونصف هذا في هذا المناط واللام في  
هذا الوجه عند سفاة بنها وانما هذا في المناط  
لما في مجموع اعمان وحداد في مناط الفردى في تقديره  
انما في هذا المناط في مناط الفردى وجمعه ثمانين وثمانين  
ثمانين هذا في مناط الفردى في مناط الفردى وجمعه ثمانين وثمانين  
اشته وانهم لم يذكروا في مناط الجمع في فرض تقسيم في المناقص

الدو في المناقص الذي بالهوية واللام في المناقص  
لم يثبت ان يكون لكل واحد من هذه المناقص والمناقص  
لها وجهها وبهذا المناط والوجه يمكن تصحيح القول بعدم وجوب  
الابطال والتقسيم وهذا بحسب المنطق وان كان له وجه ودراسة  
وحسب الراجح ومقام اثبت وان كان يمكن في المناقص  
الدائمة فحسب طائفة الدائمة والروايات اصرته او اصرته  
في ان لكل واحد من هذه المناقص والمناقص في حيزه  
معلوم في الزمان وانه عند سفاة الدثبات والدراسة  
اشياء في مقام الدثبات مضافا الى ان الدثبات في مقام  
في حيزه كما عرفت واما في ذلك لعدم وجوب لبط نصف  
في المناقص ووجوب تخصصه نصف واحد في حيزه في سفاة  
بميزته نصف واحد بناء على اعتبار فقره اعم واثبت  
فكان في حيزه نصف فقره اعم اثنان في حيزه في حيزه  
في الزمان في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
الكمال وعند بين المهر وبين في حيزه والوجه في حيزه  
سفر في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
الفكرات بالهوية واللام في المناقص الدوام وان في حيزه  
ومتاقتان في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
عنه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه







واما اعتبار الفقر في الجمع كما هو المشهور ما يسهل عليه بوجه  
 منها بدلية الجنس للركوة لمعتبر فيها ذلك فكذا الجنس كالمبدية  
 كذا لانه اعتبار جنس اذ يوجد ذكره في بعض الركوة ويبدل عنها  
 وعبارة الفقر في صحة ما يبدلها في خارج من اطلاق او  
 لم يستثنى عنها في صحة ايضا ولولا الدليل لكان في الدعاء او  
 انضى لقنا بعدم عبارة في صحة ايضا مع ان الجنس ليس  
 الصدقات بل من حق الرئاسة والدارة ولذا لم يفت  
 الاداء وان كان غنيا بدينه بعد ان يمانته في عتاقه  
 كونه بدلية الجنس للركوة مع في اعتبار الفقر في ما يبدل عنها  
 المكفافية في جنس خاصة وان كان غنيا ما لم يكن كفاها  
 وما ذكره في ظاهر ما يفتقر الى المدرك حيث قال في صحة ما يبدل  
 فيه انه لو كان له اب لم يفتقر شيئا قطعا فاذا كان له مال  
 كان له ما كان اوله اذ هو الغنى من ادب ومنها رتبة عداد  
 وفيها ان احد جبر للفقراء في اية البراءة ما غناه به في صحة  
 الناس ومنها رواية ابن طاووس الدرة بدينه في صحة  
 اهل البيت ومنها مال على نعم الدائم في بغيره في مدركه في حق  
 والفاصل في اعوز عليه في فرض الكفاية تنقضي انضيب  
 والعبارة اولى في قاعد في بعض الاخبار مع ان الدائم في  
 في تقدير ما يستفاد به لشيء في فرض ان يتم لغنى عنه  
 ذلك فدل على اختصاصه بمن ليس له ذلك ولا بد منها

ايضا لا يفتقر شيء وحاصله انه يكتفي ان يدعى والى ان لا يفتقر  
 الى صنف الجنس لو علمت في جنس وشعره بالجنس والادوية  
 في كل واحد من هذه وجوبه في كل واحد من هذه وجوبه في كل واحد من هذه  
 الشارحة للاختلاف في التفصيلية وشعره هذه التماس في بعض الحالات  
 في كل طائفة طائفة في التماس الشارحة للاختلاف في التفصيلية  
 التفصيلية في مقام الضمنية والقيم لفتح ومن الممكن ان  
 في هذا التماس اتفاق كل صنف صنف ووجه الادعاء في كل واحد من هذه  
 بالاضطرار والاعتدال ويجوز لكل واحد من هذه مقدار من الادوية  
 ولو كان غنيا ولو كان غنيا انما يتم من ابد مقدار ان  
 يستفاد به لشيء ومقدار ما يكفيها من المال والعبارة  
 اولى في هذه الاخبار في مقام شرح الجنس وبما هو مصرح به في  
 مقام بيان كيفية التقييم وبما هي كيفية صحة وعرضها في صحة  
 فيها على اعتبار الفقر فيها واما الدلالة على اعتبارها في اية  
 او ثمة اهلها في صحة ما تقدم في الكمال ولها في صحة  
 سلك عليها في احد المثلثات في الكمال في صحة  
 المتقدم في كمالها في صحة فالتحقيق في صحة في صحة في صحة  
 فيها بدلية الدلالة كذا يابوشه ومما يثبتها بالافعال فيها

في كل واحد من هذه وجوبه في كل واحد من هذه وجوبه في كل واحد من هذه

في كل واحد من هذه وجوبه في كل واحد من هذه وجوبه في كل واحد من هذه



فاعطى اسمهم ورايهم وان كان غنيا لم يطق الله والرواية  
 والحق في المالين اية وشبهه فهذا الكلام ايضا قد  
 وضعه ابي بكر الخواف في الملحق بالفتاوى المتقدمة المطبوعة  
 في مختار الفقهاء بناء على ورود في مقام بيان معنى  
 وكيفية وما جعلناه فيها تاويلنا في حكاية المختار بدونه  
 طاه المختار والمهر في مختار الفقهاء هذه الاصناف المذكورة  
 وما المتعاقبة فيها لا تقض المباشرة والفاخرة بدو قصد  
 بارادة الفقير الغير البائع في اسم والفقير البائع في المكان  
 من ابن السيد الذي كان سابقا فمع هذا لا ينضم على  
 التاكيد والادعاء تمام ورفع كمال الفقر والقرينة الباقية  
 او لدراسة الشخصين سعة فيهم اغراء الباقين  
 رافعة بهم بناء على ارادة التبرك لا لمصرفه فاما  
 ان سعة بطلان على الحساب وعدمه وغاية الكلام  
 في ان طاه الله والروايات المطبوعة على الصلح في وجوب  
 البطلان على الحساب مع انه على طهارة شريعة لا يجوز  
 جوازها اذا كان السامي الفاعل والمالك الوفا وبن ابي  
 مع انه قد لا يوجد ابن السيد بل السمع في بعض الدورات  
 والشراء المثل لها او في هذه الصورة على الملحق بالروايات

في الملحق بالروايات المطبوعة على الصلح في وجوب البطلان على الحساب مع انه على طهارة شريعة لا يجوز جوازها اذا كان السامي الفاعل والمالك الوفا وبن ابي

والروايات بعيد جدا ومنه لا يدري عدمه لم يطق  
 منع دلة الخبر التي استدل بها على عدمه وحملها على تمام  
 ساه شراعه في جميعه وبما صرفه في تمام بيان  
 كيفية تعيينه في بعضه ايضا لا تقدم وبيان ان لا يرد  
 المختار المتعاقبة لعدم الروايات المطبوعة في كتابه  
 على مورد حكمه او وقتا انها واردة مورد حكمه او لم يرد  
 في الملحق بالروايات المطبوعة على الصلح في وجوب البطلان  
 المشهور باذنه بقاء ويحتمل ان لا يفي انما قد يرد  
 الطاه ان الشك ما رجة بمعنى انه تعشانه على طهارة  
 الشك حجة ما رجة وجعل على وجهه ما رجة  
 قد بين ان كونه كدوة في اوانه موزعي على كدوة  
 ولا يقصر وجوب البطلان على كونه في الخطاء وتصرف في اليد  
 ويدعي العلم والخطأ ولو في اثاره من باب الدقائق من ان  
 المراد من الدية اربعة بيان لمصرف اي الاصناف التي  
 تصرف على معنى اليهم لا لغيره ويقال ان الدية محولة  
 على ان الاصناف المذكورة اصناف من دفع الخس  
 لانه يجب دفعه اليهم بالتمويه والفاوة وان كل  
 اوهم بالخصم مقدارهم الذي تصرف في الدية اية الله  
 المطبوعة على اسم المذكر المذكر المطبوعة على الصلح في وجوب البطلان



















باب التهمة او دلتية هذا المال لانك لم تجد له مالاً  
ومالاً اتم وخالصاً والعلم فندرج بقوله بطلان الله واللعن  
في قوله الله انما يدرى خرف فيه ما يراه في نفسه بحسب نظره ولو كان الحق  
منافياً لما في نظره عليه بهمة وهم او حفظه لله بالادعاء عند  
طى الموت واحد بعد واحد او دفنه بغير علم كثر في ذلك  
للمرء في حاله ثم ظهره فندرج ان الحكم في الاقوال والادعاء على  
المال وما يدرى في الاقوال في المقام فقول ما يكون فيه ارضي  
الحكم الله انفع حكم الجمل المالك ذلك غير التصديق وقد  
احسننا فيه والى هذا ما لا بد من هذا الخوف والادعاء غير متين  
بعدم علم احد وذلك ان الشك ما يثبت اليه الجمل المال  
غير متين فان ضمانه تصديق في الله مع ضمان في دون  
اظهار معرفة المالك ومعرفة التفرقة كما الجمل المال المعروف  
فلا يشك في شئ مما انه سيجد ابتداء اذا كان دون ادم  
وبعد التفرقة الى رتبة او على العياش في معرفة وادعاء  
اليه اذا كان اكثر من ادم كما العلم فندرج في التهمة  
الى مال الشخص المعلن المعروف اليه ونفسه وحبه في  
وتسريه الى مال صهره في الشخص المعروف به في الجمل  
وبعد هذا لما في ارضي المتفق في احد جهل المالك ما يثبت  
اقباله في لها حكم وانما حقه حكم في كيف كان التصديق  
وتعال ان حكم انفع الله في حكم ارضي ضد وفي ارضي

اب التهمة في قبه وكونه حائزاً مضافاً الى ما علم في نفسه واصلاً  
للمال اليه بهذا الخوف والادعاء ولو بالاحوال فباب التهمة  
بعدم علم احد من نصوص في مال غير يميز اذ في رضاء ولا يوزر  
لعدم التصديق في مال غيره بل يثبت بالدلالة في رضاء عن  
في فترة الولاية في حكمه صدقة الذي كان في كتاب بني ارم  
لغنى الله واصحاب ما لا يكثر او ينفذ في ذلك وشهدوا من  
الخروج منه فقال ارضي في جميع ما كتبت في ذلك من معرفت  
منه رددت عليه ما لم ومن لم تعرفه تصدقت به على حكم المقام  
اذ لمطاع في قبه ومن لم تعرفه تصدقت به على معرفة والعرفان  
يوجب له نفسه وبكسبه وللاشك في حاله في حاله في حاله  
فيهم فانهم يكتسبون ويكتسبون صاحب الادعاء في حاله  
وياخذون اية المكاتبه والمكاتبه في حاله في حاله في حاله  
الادعاء والعلم انهم في الادعاء في هذا المال في حاله في حاله  
الادعاء في الناس بالعلم والبرر والعدوان والادعاء في حاله في حاله  
كله لا يعرفون صاحب نفسه وبكسبه ولا حقه وفي هذا  
الموضع كان الحكم بالتصديق فندرج في رضاء بالاعتماد  
اصلاً الذي تعرف صاحب المال بنفسه وبكسبه وبكسبه  
المعرفة والعرفان بحسبه وبكسبه دون نفسه يعني ان معنى  
تعرفة اى حقه وله في نفسه يعني دراهم تعرفه بنفسه

ادعاء  
على ارضي  
في قبه

ادعاء  
على ارضي  
في قبه







وما صدقوا بها من سباق لمرة في فترات ان هذا الحكم بيان  
 لصحة بطلان الادعاء وجباية جميع الصدقات والنفاس اليه وقد  
 اشتملت على شدة تلك في فقه الصدقات ايضا بين فقهاء الناس  
 والطائفة خصاص هذا الحكم بقية جليحة حتى يصير نصهم في ما يخص  
 قدر كفايتهم لولا ان لم يدفع من غير المقتضى كما في هذا الزمان  
 او زمان اخر من ذلك لاننا عرضنا البطلان وهو ما كان عليه في زمان  
 مبسطة فلهذا قد صار في كل الخطا على الحكمية لتلك الصدقات  
 وقد قد انقضت على بعض المتعين فيكون حيفا عليهم حيث يتبين  
 ان هذه الصدقات ولها قدر 2 2 مرة بتقسيم الزكاة كذلك حيث  
 ان نسبة الفقراء اليه في احوال من حيث الزكاة والشفقة فيجب ان يكون  
 تقسيم النفاس والكرات وبيت المال على وجه البطلان فيكون  
 شدة الشك للفقراء عنده كما لو طبقه لمتعة الشخص في كل سنة من عند  
 نفسه فقد وليه التقدي من هذه الصلة الى غير ذلك من اوجه  
 وزمان عدم بطلان الادعاء وعدم جباية جميع الزكاة والنفاس اليه  
 فقيما بين تصور بين الزمانين لا يجب عليه الاداء في كل وقت  
 ماله الذي اخص به وثانيا انه لا دلالة في هذا الادعاء الوجوب حال  
 الحضور ولعل ذلك في كلام الرياسة والولاية والشفقة بطانة من  
 كلام الادامة والحجة او يكون ذلك في باب سواصة الدقارب باهاتة  
 عند الفارقة بعد الشقة لكثير ما يجب علينا ما بينت الدنيا والاشارة  
 لدلالة في الرواية على وجوب الاداء في هذا المال بالخص من فقه الاتفاق

ان هذا الحكم بيان لصحة بطلان الادعاء وجباية جميع الصدقات والنفاس اليه وقد اشتملت على شدة تلك في فقه الصدقات ايضا بين فقهاء الناس والطائفة خصاص هذا الحكم بقية جليحة حتى يصير نصهم في ما يخص قدر كفايتهم لولا ان لم يدفع من غير المقتضى كما في هذا الزمان او زمان اخر من ذلك لاننا عرضنا البطلان وهو ما كان عليه في زمان مبسطة فلهذا قد صار في كل الخطا على الحكمية لتلك الصدقات وقد قد انقضت على بعض المتعين فيكون حيفا عليهم حيث يتبين ان هذه الصدقات ولها قدر 2 2 مرة بتقسيم الزكاة كذلك حيث ان نسبة الفقراء اليه في احوال من حيث الزكاة والشفقة فيجب ان يكون تقسيم النفاس والكرات وبيت المال على وجه البطلان فيكون شدة الشك للفقراء عنده كما لو طبقه لمتعة الشخص في كل سنة من عند نفسه فقد وليه التقدي من هذه الصلة الى غير ذلك من اوجه وزمان عدم بطلان الادعاء وعدم جباية جميع الزكاة والنفاس اليه فقيما بين تصور بين الزمانين لا يجب عليه الاداء في كل وقت ماله الذي اخص به وثانيا انه لا دلالة في هذا الادعاء الوجوب حال الحضور ولعل ذلك في كلام الرياسة والولاية والشفقة بطانة من كلام الادامة والحجة او يكون ذلك في باب سواصة الدقارب باهاتة عند الفارقة بعد الشقة لكثير ما يجب علينا ما بينت الدنيا والاشارة لدلالة في الرواية على وجوب الاداء في هذا المال بالخص من فقه الاتفاق

في هذا الحكم بيان

الله تعالى في المحرمات عند الزكاة عند حاجتهم ماله اذ خاص بالفقراء وهذا  
 المال لا مصرف اذ خاص وليس لهادة والذرية من يجب عليه فقهاء  
 وفيه على ما هو عليه الواجب التفتت عليه بحيث كان لهم ربطا بته عند الزكاة  
 وكان عليه الاتفاق بحيث لم يتفقوا على ان يدفع في خلد في كل سنة  
 في كل سنة الا في الذي جدد فحقه بل الاتفاق عليه اما في الزكاة باب  
 سواصة الدقارب والذرية وعطى صفاء الذرية والذرية وشفقة في كل سنة  
 والشفقة والشفقة واما في باب الرياسة واما كان يتبين لبقية ذرية  
 بدريش كالحكم كان ينبغي له ان يراعي حاله ويؤيده ويظهر من الرواية  
 وانكسرت وليد حاجتهم الا غيره ويظهر في ماله مقدار ما يمد ويظهر  
 وهذا في خصاص لم يقره بقرائه بقرائه وشفقة اهل البيت بدريش  
 اليه بل كل الناس اليه على احوال من حيث الزكاة والشفقة وبذلك  
 في مرة حاد انه ان نقص في ذلك شيء ولم يتفقوا به يعني الاضاف في نسبة  
 اهل الزكاة كان على الواجب ان يؤتمن من عنده ومن الواجب ان يؤتمن  
 في احوال من غير عيب فقهاء ومع ذلك يعطون عند الزكاة ما يمد في  
 اتمه وانكسرت ونقصه فلهذا كيف في ماله وكذلك اليه والذرية في  
 عنده كما في فقهاء الناس في هذه الزكاة وروشت قد رتق في قوله  
 في قوله الناس لا جبر افة نسبه ونسابة اليه والذرية والذرية  
 بدريش في قوله في هذا الزكاة لا بد من ذلك وجوب فقهاء عليه السلام  
 في قوله في جماعة او لم يرد في قوله ان الحكم في كل سنة  
 في قوله في جماعة او لم يرد في قوله ان الحكم في كل سنة

في هذا الحكم بيان لصحة بطلان الادعاء وجباية جميع الصدقات والنفاس اليه وقد اشتملت على شدة تلك في فقه الصدقات ايضا بين فقهاء الناس والطائفة خصاص هذا الحكم بقية جليحة حتى يصير نصهم في ما يخص قدر كفايتهم لولا ان لم يدفع من غير المقتضى كما في هذا الزمان او زمان اخر من ذلك لاننا عرضنا البطلان وهو ما كان عليه في زمان مبسطة فلهذا قد صار في كل الخطا على الحكمية لتلك الصدقات وقد قد انقضت على بعض المتعين فيكون حيفا عليهم حيث يتبين ان هذه الصدقات ولها قدر 2 2 مرة بتقسيم الزكاة كذلك حيث ان نسبة الفقراء اليه في احوال من حيث الزكاة والشفقة فيجب ان يكون تقسيم النفاس والكرات وبيت المال على وجه البطلان فيكون شدة الشك للفقراء عنده كما لو طبقه لمتعة الشخص في كل سنة من عند نفسه فقد وليه التقدي من هذه الصلة الى غير ذلك من اوجه وزمان عدم بطلان الادعاء وعدم جباية جميع الزكاة والنفاس اليه فقيما بين تصور بين الزمانين لا يجب عليه الاداء في كل وقت ماله الذي اخص به وثانيا انه لا دلالة في هذا الادعاء الوجوب حال الحضور ولعل ذلك في كلام الرياسة والولاية والشفقة بطانة من كلام الادامة والحجة او يكون ذلك في باب سواصة الدقارب باهاتة عند الفارقة بعد الشقة لكثير ما يجب علينا ما بينت الدنيا والاشارة لدلالة في الرواية على وجوب الاداء في هذا المال بالخص من فقه الاتفاق















ومتفرع على الفرز وتعيين وقدر الفرز من مال المالك بطراد  
 يكون حكم الكذا أو الصدق الكذا أو المصروفين الكذا  
 بل ولكن قدر الفرز والصلاء الى الامام او من يعق مقامه  
 متناه وقبضه او من يعق مقامه لا يكون محسنا ولا الى  
 مال الامام ولا يقدح في وجوب الصلوات في مال الامام  
 في مال كصور ودفع اليه وفي زكاة ائتمن في الصلوات  
 والقباض الى الامام كمال كصور هذا كله في مال الامام  
 في يد من هذا الفرز وتعيين ومن ولدته هذا الفرز ويبد  
 من ولدته هذا التعيين ومن يفرزه ويعينه لا يقال ان  
 ولدته التبدير ابتداء كالمقدم وكذا لا يقال ان له ولدته  
 والتعيين بحيث لا يراعه ثلثا بمعنى اذا افرغ من مال محسنة  
 مال معين من ماله ودفع الى الامام او جهة او احد اليه او الى  
 الجهة وعطاء اليه او الى الجهة محسنا ولا يقدح في مال  
 الامام ولا يوجب الامام او جهة ان يراعه وتقول ما يريد هذا الفرز  
 غيره الا ان لا يكون يقسم والفرز على وجه الصبح باق لا محسنة  
 ما دفعه عيته ودفعه وما عطاء وكان ما اوصد وعطاء قبل  
 من محسنا وبعد الفرز وتعيين والقباض والصلوات  
 والعطاء والدفع وقبضه او جهة يكون مال الامام  
 الامام محسنا لا يقدح في الصلوات والعطاء والقباض  
 وقدر قبضه وكذا لا التبدير بعد الفرز وتعيين والعزل  
 وبذا لا التبدير بعد العزل وقدر الصلوات والدفع والعطاء

الى الامام فاذا عين من ماله مقدرا محسنا وعلم في يد الامم التبدير  
 والتعقيب بالاف من ماله ان يصرف ويبدل مكانه ماله  
 من ماله قبل الصلوات وقبضه الى الامام او من يعق مقامه وقبضه  
 ولم تكن قبل عطاء اليه وقبضه اليه او من يعق مقامه  
 على ماله المالك وكلية المالك قبل الفرز والعزل في الفرز  
 والعزل بعد الصلوات وعطاء ودفع منه الى الامام وعطاء  
 منه وقبضه الى الامام لا يوجب في ماله المالك وعطاء ولا يقدح  
 في ملك الامام ولا يصير ماله ماله بدسني في ماله المالك وكلية  
 لم يدفعه ولم يقبضه اليه وما قبضه ما صار ماله للامام ولا يكون  
 بدسني في حاله وفيه التبدير لو بدله التبدير ولو ان  
 تعقبه ويصرف فيما شاء واراد ويبدل مكانه ماله او ماله  
 ويعين المحسنا الى الامام او جهة الامام ويعطيه محسنا للامام  
 فيه محسنا ولا يفرقه وصورة محسنا للامام متناهية المحسنة  
 عجز الفرز والعزل في تعين الصلوات بعد خاص لا يقدح  
 ان يصير محسنا للامام او جهة في تمام عجز الفرز والعزل  
 في ذوق الصلوات ودفعه في المالك وقبضه الى الامام لا يقدح  
 له التبدير لو بدله التبدير ومعنى اخذ له ولدته الفرز وتعيين  
 ان له ان يعين ماله الامام ويفرزه ودفعه الى الامام  
 وقبضه وما عيته وافرزه من ماله وعطاء اليه وقبضه صار ماله

في التبدير

في محسنا







وصديق على انما المدين الفقير اذا اطلبه المدينه وطلبه المدينه  
 انما اذا اقرضه ما يرضاه عن صدق ماله على انما الفقير  
 وهكذا ويحل حله فاشتمه لما عرفت انه مال الامم ولا يملكه المدين  
 فقه ورضاهم ويصرف فيه المدينه ويقتدر اذنه ورضاهم  
 عدم الدين المدين على تصديق والامم وصفه من اهل الامم  
 ماله انما انما بالاجماع فهو والديع رضاهم ولكن مقتضى  
 وعدم اقرضه المال الامم من يدفع المالك الى المدين ولا يملكه  
 باذن الفقيه والفقيه يقتضيه ولا يملك باذن المالك ولا يملكه  
 انما يقتضيه بغير رضاه المالك وكذا ليس للمالك ان يصره  
 اذ الفقيه منه اذا عين المالك لمصرفه وماله الا مصرفه  
 كذا في رعايته رضاه الامم في ذلك ولا يملكه المدين  
 ان لا يرضاه ولا يقتضيه ولا يملكه المدين بغير رضاه  
 لا يرضى به المالك بغير مصرف المالك اذ الفقيه والامم اذ  
 فاشتمه مع رعايته رضاه الامم في تعيين مصرفه لما عرفت  
 انه لا يملكه بغير رضاه المالك وكذا لا يملكه المدين  
 الفقيه مكره في الجهره يكون للمالك المدينه ماله وكذا في الجهره  
 ان يكون للفقيه المدينه كمنه في المال الذي ماله الامم وماله  
 الرسول والولي من حيث انه ولا يملكه المدينه من حيث نيابة  
 العامة واقفا ونايته اذ نيابة العامة ماله قالوا في حدوده اذ نيابة  
 خصوص انما المدينه على كونه جهة الامم على الرعية كمنه في الجهره

هذا هو المالك فقه الامم بغير رضاه  
 لا يقتضيه بالاجماع فقه الامم بغير رضاه  
 هذا هو المالك فقه الامم بغير رضاه

هذا هو المالك فقه الامم بغير رضاه  
 لا يقتضيه بالاجماع فقه الامم بغير رضاه

وصديق على انما المدين الفقير اذا اطلبه المدينه وطلبه المدينه  
 انما اذا اقرضه ما يرضاه عن صدق ماله على انما الفقير  
 وهكذا ويحل حله فاشتمه لما عرفت انه مال الامم ولا يملكه المدين  
 فقه ورضاهم ويصرف فيه المدينه ويقتدر اذنه ورضاهم  
 عدم الدين المدين على تصديق والامم وصفه من اهل الامم  
 ماله انما انما بالاجماع فهو والديع رضاهم ولكن مقتضى  
 وعدم اقرضه المال الامم من يدفع المالك الى المدين ولا يملكه  
 باذن الفقيه والفقيه يقتضيه ولا يملك باذن المالك ولا يملكه  
 انما يقتضيه بغير رضاه المالك وكذا ليس للمالك ان يصره  
 اذ الفقيه منه اذا عين المالك لمصرفه وماله الا مصرفه  
 كذا في رعايته رضاه الامم في ذلك ولا يملكه المدين  
 ان لا يرضاه ولا يقتضيه ولا يملكه المدين بغير رضاه  
 لا يرضى به المالك بغير مصرف المالك اذ الفقيه والامم اذ  
 فاشتمه مع رعايته رضاه الامم في تعيين مصرفه لما عرفت  
 انه لا يملكه بغير رضاه المالك وكذا لا يملكه المدين  
 الفقيه مكره في الجهره يكون للمالك المدينه ماله وكذا في الجهره  
 ان يكون للفقيه المدينه كمنه في المال الذي ماله الامم وماله  
 الرسول والولي من حيث انه ولا يملكه المدينه من حيث نيابة  
 العامة واقفا ونايته اذ نيابة العامة ماله قالوا في حدوده اذ نيابة  
 خصوص انما المدينه على كونه جهة الامم على الرعية كمنه في الجهره

هذا هو المالك فقه الامم بغير رضاه  
 لا يقتضيه بالاجماع فقه الامم بغير رضاه  
 هذا هو المالك فقه الامم بغير رضاه











من واحد من اثنين واما ملكين واما ملكا يكون واحد ملكا تاما واما ملكا  
 وسطا لخصان في غرض واحد ومرتبة واحدة وفي زمان واحد  
 ولتعدد اضافة شي واحد بالاضافة الحقيقية الثانية المطلقة  
 واما الملك المطلق الى اثنين والى ملكين في غرض واحد واما  
 واحد وملكته والملك بها كلها بهذا المحرم الملكية في طول  
 بالكية وملكته الناس لها بالانكباب المذكورة وهذا يجمع الملك  
 والملكته لها بهذا المحرم الملكية التراقية والاضافة التراقية  
 في نسخ ملكية السيادة وتم السويات والارض وله ملكا لكون الارض  
 مع ملكية الناس لها بالانكباب المذكورة ولهم الارض كلها  
 بهذا الاعتبار وهذه الاضافة للناس وله فيهم والاشية  
 من ذلك انهم اعم من الناس بالانكباب المذكورة والديا كلها والارض  
 كلها للامم على جهة الملك فانه اولها من الذين في ارضهم  
 في حيث الملك التراقية والاضافة التراقية وله ملك السيادة وله  
 وهذا المحرم على الملكية التي كان لهم خللا في شفتهم  
 فيهم ومراهم الذين في جناتهم وخلقوا في فاضلتهم  
 وقرأ على اعداءهم وخلقوا واما ملكها منها في ارضهم كان  
 غصبا على وقتها والى هذا المعنى في ارضهم في زمانها  
 سائر روايتهم في حبس بعد ما قال الارض كلها لنا فارفع  
 انهم فيها في شي فهو لنا قال ملكا ملكا في ارضهم في ارضهم  
 وفيه في ملكهم وملك له ذلك ان يعوم قاعنا فيجيبه

طلق ملكا

طلق ملكا في ارضهم وملك الارض في ارضهم واما ملكا في  
 ارضهم فان كسبه من الارض وارض عليه حتى يعوم قاعنا  
 فقد الارض في ارضهم وخرجهم منها صفة وفي زمانها في ارضهم  
 ما رقت وسمعت فمنا واما ملكا لنا فهو ليعيشا وليس ليعودنا  
 منه شيء اذ ما غضب عليه وان ولنا لفي ارضهم في ارضهم في  
 الية يعني ما بين اسماء والارض في هذه الية قلنا للذين  
 اسما في حيرة الدنيا لغصوبين عليها حالته لهم لو اقبلت بل  
 غضب الى غير ذلك من ارضهم في ارضهم في ارضهم في ارضهم  
 انما الارض في ارضهم في ارضهم في ارضهم في ارضهم في ارضهم  
 التراقية الثانية للامم في كل زمان وفي زمانه ملكه وحده  
 عليهم لهم في جهة الملكية الخاصة لهم بالانكباب في جهة الملكية  
 الملك الناس لهم اذ ما حكم الله به للامم في ارضهم في ارضهم  
 فقال لخصي وامنغ وذلك له ولا يجوز لنا ولا ملك له  
 ان ياخذ ما له انما ثبت ارضهم بالانكباب في جهة الملكية  
 السابقة ولو ارضنا ارضهم ارضهم الملك لا يجوز لهم  
 ويغير طي لان غصبا وعاصيا ولا يجوز له ارضهم في ارضهم  
 حرة لغير ارضهم ولا يرد مال ارضهم ارضهم ارضهم ارضهم  
 ارضهم ارضهم ارضهم ارضهم ارضهم ارضهم ارضهم ارضهم  
 لخصي ليعيشا وارضهم ارضهم ارضهم ارضهم ارضهم ارضهم  
 باطلحها بالملكية المطلقة ان لا ارضهم في ارضهم في ارضهم











بعضها البعض ويخضع بها في شيء ما ياتى ولعظمها  
والعطيا الى من شاء وغيره في شيء ونصير قولنا في  
وللقسم ولد ولولد ولد والغير حسب ما يراه من الحق  
الاضافة باقية وضاف اليها الاموال الدولية والاموال  
السلطنة والملكه وكذلك اموال الدولة التي هي ملكه  
الاموال في حقهم بغيره فيها ما شاء حسب ما يراه من الحق  
ويعملون في اذنه في الحياة والكرامه في العمل والكرامه  
والكرامه ومع ذلك الاضافة الدولية والوطنية والدولية  
بالنسبة اليها باقية وضاف اليها واما في  
اموال السلطنة والملكه والكرامه والدولية والاموال  
ومع حق الاضافة الملكية والملكية بالنسبة الى من يملكها  
ايه الاضافة بالنسبة ما بالدولة والاموال الدولية  
والملكه والكرامه والنسبة بالنسبة اليها باقية صادقة والاموال  
والاموال والنسبة والملكه في حقهم ما يراه في الاموال الدولية  
في حق الاموال في حق الاموال الدولية والاموال الدولية  
في حق الاموال الدولية والاموال الدولية والاموال الدولية  
الاموال الدولية والاموال الدولية في حقهم ما يراه في الاموال الدولية  
حق ولده امم اقلنا في حقهم ما يراه في الاموال الدولية  
وولد الامم والملكه والاموال الدولية والاموال الدولية  
وولد الامم وولد الامم في حقهم ما يراه في الاموال الدولية

والاموال الدولية والاموال الدولية

وولد الامم في حقهم ما يراه في الاموال الدولية والاموال الدولية  
ولحقهم في حقهم ما يراه في الاموال الدولية والاموال الدولية  
والسلطنة الدولية والاموال الدولية والاموال الدولية  
والملكه الدولية والاموال الدولية والاموال الدولية  
عرفت انها في حقهم ما يراه في الاموال الدولية والاموال الدولية  
في حقهم ما يراه في الاموال الدولية والاموال الدولية  
عنده ولم يصر في نفسه والاموال الدولية والاموال الدولية  
اراد ولحقهم ما يراه في الاموال الدولية والاموال الدولية  
في حقهم ما يراه في الاموال الدولية والاموال الدولية  
ثم لم يعد ان يقال ان الاموال الدولية والاموال الدولية  
ولحقهم ما يراه في الاموال الدولية والاموال الدولية  
سلطنة الدولية والاموال الدولية والاموال الدولية  
طاهر كذلك في اموال الامم الدولية والاموال الدولية  
المقتدرة بالاموال الدولية والاموال الدولية  
الاموال الدولية والاموال الدولية في حقهم ما يراه في الاموال الدولية  
دائرة في حقهم ما يراه في الاموال الدولية والاموال الدولية  
ويشكل في حقهم ما يراه في الاموال الدولية والاموال الدولية  
الاموال الدولية والاموال الدولية في حقهم ما يراه في الاموال الدولية  
في حقهم ما يراه في الاموال الدولية والاموال الدولية  
الاموال الدولية والاموال الدولية في حقهم ما يراه في الاموال الدولية  
الاموال الدولية والاموال الدولية في حقهم ما يراه في الاموال الدولية

والاموال الدولية والاموال الدولية



مع ١٥٠ الذي كلفها بالانفاق في مقام كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه  
 كما عرفت وهذه الاخبار في ظاهرها الدالة على ان المقصود منها هو  
 حصولها في مقام كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه  
 فغير بد لها بالانفاق في مقام كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 مقام كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 وفي مقام كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 منها بحسب قوتها في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 واجبة في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 منها ويرفع منها ما هو باق في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 الموضع والادنى في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 عليها بخير ولا ريب قد يبادر اليها ويخبر عنها اليها ولا ريب لها في  
 الادنى بهذه القيد في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 كانت في الادنى في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 ومقدار في الموضع وفي مقام كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 وفي مقام كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 الموضع والادنى في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 وشرع وحد بعض الموضع ومقدار في الموضع بحسب قضاء المقامات  
 ولم يبين في الموضع عدم قضاء ذلك المقامات

انما هو في كسبه ١٥٠

انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 منها في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 بيان في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 بعض الادنى في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 بهذا الموضع في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 الخلفه في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 احد ويرى ان الادنى في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 وهذا بعض الموضع في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 هذه الاخبار كلها في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 ان ليقول ان المراد من المقيد والارادة الادنى في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 وما صدق لا يمكن ان يقال ان الادنى في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 كما هو الحال في المقيد في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 بعض الموضع وبما هو مقداره في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 محدد في الاخبار الادنى في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 الثاني اقرب في نظر الموضع الادنى في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 المقيد في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 وفي الموضع وفي ثالث الموضع في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 افذه في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠  
 وهذا يشهد انه في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠ انما هو في كسبه ١٥٠

انما هو في كسبه ١٥٠















ولدته اذا صار تبصر شيئا من ولدنا ولدنا في كل حال  
 احوال سواء تبصر او لا تبصر كان ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 او المتألف اذا تبصر وصار شيئا ومرايا له في كل حال  
 اية عليه وبغض له في كل حال وولدته واقا وحققة وولدته  
 واقا وفقن الدرك في كل حال ان المراد من ولدنا ولدنا  
 الولد من غير ما اراد المراد من ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 والحمة والعلة بان يكون مجا ومرايا له في كل حال  
 في بغضه وفي عهده ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 ولدنا المتألف بان نسبة اليه في كل حال ولدنا ولدنا  
 ومرايا له في كل حال ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 كذلك وكونه كذلك ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 ولدنا ولدنا اذا تبصر وصار شيئا ومرايا له في كل حال  
 المراد من ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 وما كنه ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 واعنى والبيع والوقف ونحو ذلك ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 فيها بغضه في كل حال ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 طوبيا لله في كل حال ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا

ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا

له في كل حال ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 على التخليد او الجوارى له في كل حال ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 المتألف ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 وعن ابنته شيئا بها وولدته ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 بالتخليد على التخليد ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 صدور الرواية وقد اشيع في هذا الزمان ولدنا ولدنا ولدنا  
 ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 في حقها ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 الشيعة والشيعة به وسامته معهم ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 الجارية اذا تعلق به في كل حال ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 في مائة له ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 عنه او له جارية او جوارى زائدة من مائة له ولدنا ولدنا  
 اشترت بعين المال الذي تعلق به في كل حال ولدنا ولدنا  
 التخليد فانه ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 بعد ثوبه في كل حال ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا  
 ورواية وليس في ادلة الدلالة على التخليد المتألف ولدنا ولدنا

ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا ولدنا



ولم كانت لها علم وحسب مع ذلك فصار تعلق به حق ادعاء طاعة  
مصرفا الى ما هو الغالب في احوال الدولد ومن تلك الشبهة ان  
اما ما يسمى واما بالاعتناء في الساعات والاعمال واما  
بازاء عين مال تعلق به نفس او مال من جهة مال ثارة تعلق به  
نفس فهو في غاية الندرة فالطمان عدم ثمره الجار كشبهه بعدم  
ثمرتها اذا كان الساعات شيعيا فان لطمان عدم ثمره اخره انما رايه  
لدى الغالب انتقالها الى اسم بالثراء ولو فرض حضوره  
معهم في الغنى فالتقدير اليه بعد اسما بعد لطمانه طاعة  
ايضا وصدره اليه انما الكلام فيما لو انتقد الشيعي بالادعاء ولا بد  
في ان لا يملك ادعاء حتى الادعاء وان ملكا حقه اذا انتقد ما فيه حتى  
اليه في غير نظم قوة تصرفه في ملكه وادعاءه التي تعلق بها  
نفس مع صليته تصرفه فيما ينتقد من ذلك في غير وجه المتألفين اليه  
وبها صدر التقدير المسمى من ادلة الجليل وما ذكرنا ولا بد في  
غيره ولو كان ناكرا في المطلق مع ذلك المذهب والديق تحت ادلة  
الدالة في بطلان الشبهة في وجه الادعاء ان الجليل يحكي ان الادلة  
لنفسه لانه معروف عنه قد فسخا في بطلان ادلته في ما وشم واما  
باجته المتكافؤا لاعدائيه الادلة وما يقع التجارة بينه من ادعاء  
انما ينتقد في نفس المتألفين فان عدم ادلة في عدم صدق ادعاءه  
بأنه لم يثبت ان ادعاءه بغيره بدون ادلة الادعاء طمان حار  
انما يفي ارادته بذلك في بعض الجوارح الشبهة في تعليل صدق

ما ينتقد اليه من الغنى صدقنا فيه من مال وشره في نفس الذي  
صلده للثقة مصرفا الى مال انتقد اليه بالاعانة بدنا في حق  
باعتهم في طمان الاختيار خصاصا من الادعاء بالمال المنتقد  
بدل لطمانه حتى يفي ذلك في ادعاءه بل بعد الادعاء في مال المال واما  
من لا يختص مع اعتقاده لا الشيعي حتى يوزن الثراء من المال او غيره  
اخر زبوع عدم صحة ادعاءه لعدم ثمره في ادعاءه في حق  
ثم ان انفس في المتألفين المتعلق بها قبل انتقاله من المال الى  
الشيعي واما ما يتعلق بها اي صدق الشيعي في هذه التجارة فالطمان  
عدم سقطه وعدم حاجته له لعدم ادلة البير في الادعاء وعدم  
الديق في الادعاء لم يخط بدان طمان ادلة الجليل في بعض الجوارح  
ما فيها قبل الانتقال فدينها في البير اذا اخرجها ولا بد في  
عنه في تصحيح هذه الجوارح ولارادة فيما ينتقد في الشيعي  
الشبهة في الادعاء التجارة طمان به التعليل طمان الجليل واما  
والشرب في ان الكلام موقوف لبيان حكمه في صدق الشيعي في  
الجميع في البرج الذي قد يتفق في هذه الاعانة للشبهة في  
الحس في الادعاء واما باجته المتكافؤا لاعدائيه الادلة وما يقع  
فان كان المراد انها من جهة ادعاءه في ادعاءه في بعض الجوارح  
ما قد عرفت انها بغير شبهة وان كان المراد من الحس في  
المعنى من مال الحس في الادعاء ان الوضوح ان كان في ادعاءه في  
شبهة الادعاء مع اجتهاد الغير فيه فهو عدم معنى ان الحس في











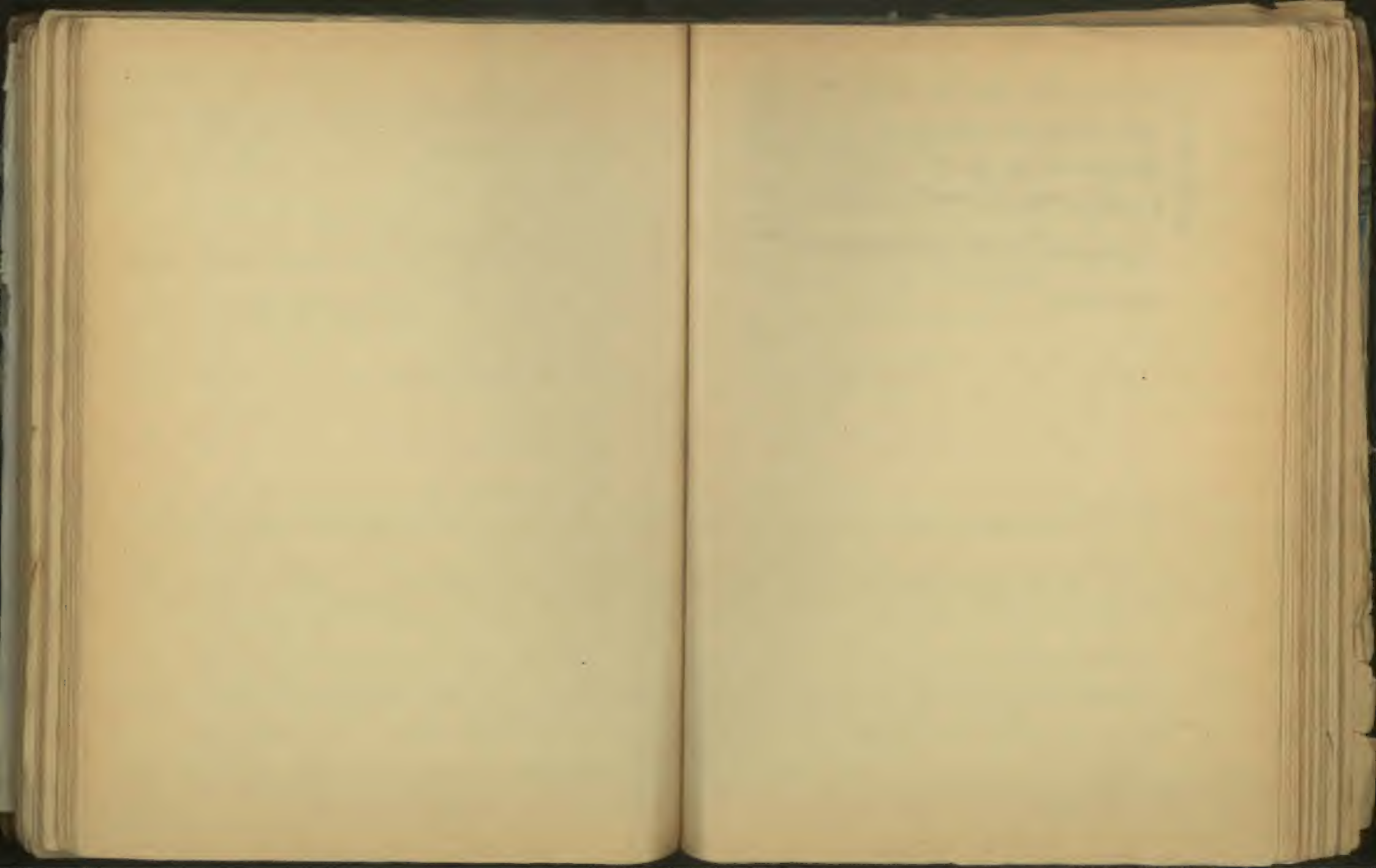




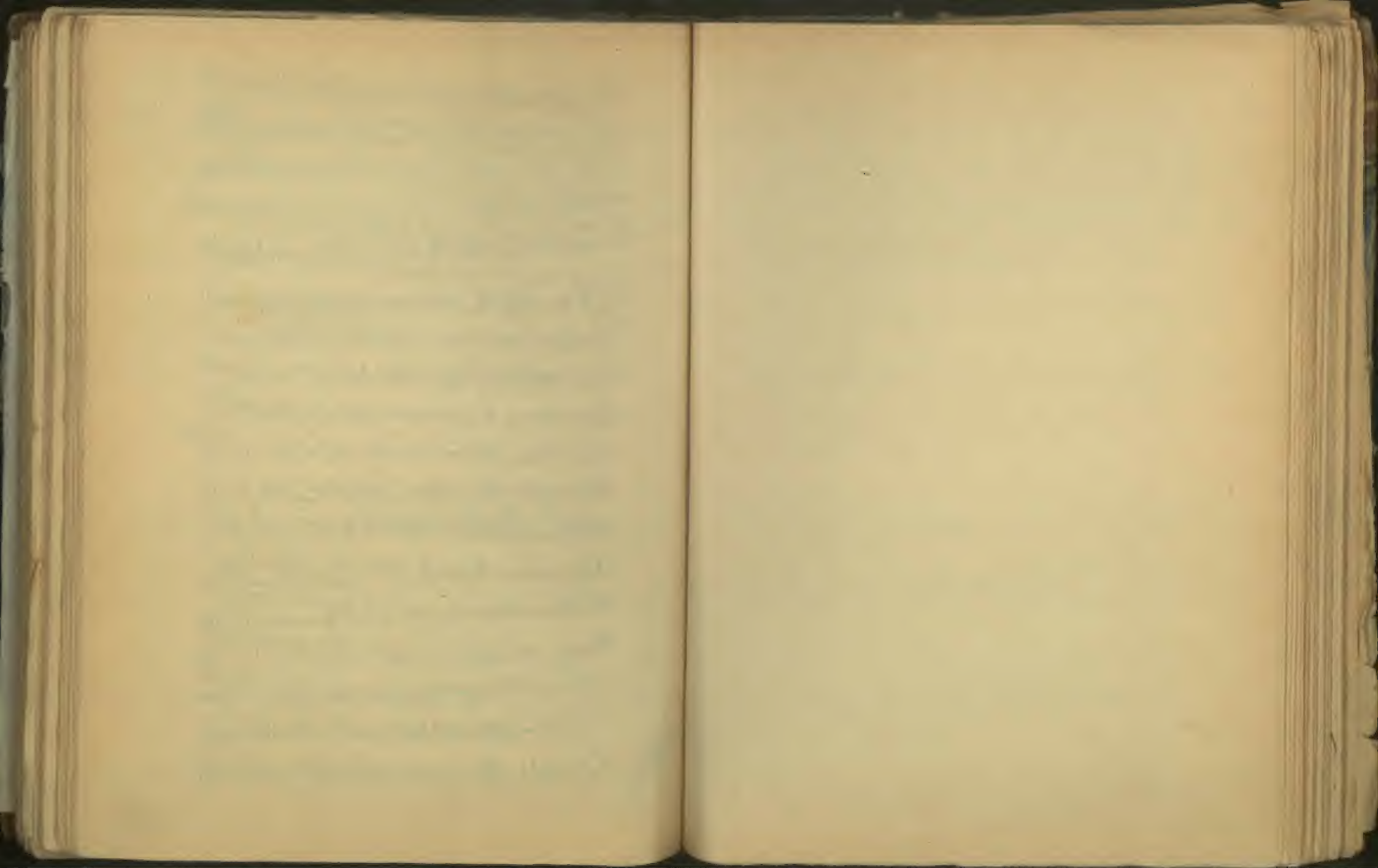
و ان صاحب برکتی بعقبه و نیادی انتم با ۱۰ سرق سرق منی  
 او غصب من شد و علم احاطه ان احاطه سرقه او غصب لا کوز  
 سرقه و اما اذا علم احاطه ان احاطه اللین یبذل ثرا  
 منی او زکوة و علم ان احاطه منی او زکوة بخزانه ثرا  
 قد تم بحمد الله و هو من لی راجع و فیما بعد ثرا منی او زکوة  
 احاطه منی ثرا منی

و ان صاحب برکتی بعقبه و نیادی انتم با ۱۰ سرق سرق منی











سم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين في  
 النظر في محضر القدر والبراط والواجب الاول الوصف عقد ثمره تجزئ  
 وطلبت لمنفعة فاللفظ الصريح فيه وثبت فالعلم اذ لا ما مضى الوصف حقيقة  
 عند الشراء والبراط غير يكون وصف فيه صراحة ولم يتعناه بل انما كان الوصف  
 المتعين او غير المتعين او جهة التام او احد الاقسام كقولهم المهر او ثمنه او غيره  
 المتعلق بالبراط من غير ان يكون له معنى بل كان الوصف في الكلام وفي  
 مورد ارفق الحاكم احرط في وصف المهر وهو حقيقة مبدئية مستندة  
 بالوصف بحسب الرق والبراط حقيقة السبع مائة حيث يقصد الواقف  
 بهذا اللفظ الصريح فيه او ليس به وصف ومضى كذا بك بدفعه معنى مجيد  
 لعلم اجماله انه معنى تحت الواجب يقصد به الواجب لفظا وهو غيره  
 ذاك المعنى على حسب دأبه وتعمقه في الواجب وعلى ما كان عليه في الواجب  
 او معناه عند الشراء والبراط المعنى على الواجب وعلى ما كان عليه في الواجب  
 المعنى على الواجب ويؤيد هذا المعنى ان غير كونه الوصف صدقة جارية كل في  
 معنى الواجب وبما يحبه الله تعالى وهذا المعنى الذي انما سببه الواجب يكون  
 مع انشاء تارة بحسب الواجب احيان على غير ذلك كونه الوصف فيها ياتى  
 بالوصف في الناقصة الاختيارية في السبع والاصح والبراط ونحوه وغير  
 الاختيارية كالهدية بحيث لا يباع ولا يهب ولا يورث الى ان يرث الله  
 الناس ولغيره اقول المالك يخصص انما سببه الواجب في الواجب

في الواجب  
 في الواجب

بحسب الناس على نفسه ويبيعها نفسه ويطبق ثمرها لنفسه على وجهه كقولهم  
 المصروف الناقصة الاختيارية وغير الاختيارية في انما سببه الواجب  
 العاين باقية في ملك الله ذلك صدقة جارية عنه في رده الى اهلك ملكها  
 وفي رده الى يدك في ملك الموقوف عليه وفي رده الى منتقد الوارث بالبراط  
 ولو كان سعادتها الى الوارث بالبراط ايضا لعل سعادتها اليه على نحو الذي  
 كان الموقوف غير يكون للوارث فيها اصرار الناقصة كل ما كان للموقوف في  
 بحسب جملته ووقفه من غير و ذلك بحسب الموقوف واختارنا انما سببه الواجب  
 والاعتبار ظاهر في الناقصة كل ما كان له في الاصل في رده الى منتقد في  
 ملك الواجب وهو قول بعض العامة لقوله بحسب الاصل وسبب ثمره  
 ودينا في ذلك اوضحه في نفسه اذ المراد منه ان يحسب على نفسه في رده الى  
 له سبعة واثمته ولا يرثه وغير ذلك في باب نقد المالك باه تمنع على نفسه بناء  
 المصروف الناقصة الاختيارية وغير الاختيارية واقرى بحسب الناس  
 الموقوف عليه وسبب ثمره عليه فلا يرث الاخر من الوقف اوضحه في  
 نفسه وتلك على الموقوف عليه في هذا نحو ما لا يكون الموقوف عليه  
 المصروف الناقصة وكان باقية في يد الموقوف عليه لئلا يورثه  
 بحيث لا يباع ولا يهب ولا يورث الى ان يرث الله الناس من عروق في  
 بين المسمية وغيره غاية المسمى في دفع المسمى ملكا على المالك في هذا  
 المسمى الى المسمى او لغيره فيه فانه في احوال عصفه الوقف عصفه















حصة البيع ودر المالك ما العرض و كل ما ساء فيه غير فيه شرط  
 او لم يعتبر فيه شرط عند بدنا في وحدة حقيقة ومعناه ولو فدا ان يملك  
 العرض وحيث <sup>بالملك</sup> المستر على البيع والناهي عن اثن قهر العدم دون  
 شرط ورضا لدينا في وحدة حصة البيع وحيث العرض كملك الذهب وملك  
 لوان قد يكون عندا يعتبر فيه القبول او القابض يعتبر فيه القبول <sup>بالملك</sup> والرضا  
 ما القصد في بني سدا و لوي وقصد في ان يكون سدا يصح فيه كل ما اراده و قد  
 بذلك ملكه ويخرج عن ملكه وكونه كملكه في الحقيقة عرسه كمال اذ ارسته و بالملك  
 وقصه بالملك عرسا لان اذ انما عرسا قالا في حصة سدا عند اوله كمال  
 يشاء وقصه بالملك لوي او القابض و لم يصدر عنه الكتاب و يشاء القابض  
 بالملك و لو كان <sup>بالملك</sup> و لو كان <sup>بالملك</sup> في الدية ان ارض على لها بان لا <sup>بالملك</sup>  
 الى القبول والبراءة و ان يملك الذهب على ابدان و ايتها اليه  
 بالملك طاعة او لا بد فيه من جهة في الملك والشاء القول وان السبب في  
 الذهب لا يصدر لا يتحقق العا بسبب احوال و لعقد العطي قال في ميسر اذ  
 بني سدا خارج و رده في ملكه فان لوي به ان يكون سدا يصح فيه كل ما اراده  
 زال ملكه وان لم يزد ملكه باق عليه سراء صح فيه او لم يصل وقال في ذكر  
 طاهر المالك بالية وليس في كماله دلالة على الملك ولعله اقرب و نحوه  
 في الدرر و ملكه البراءة و دليله و هي البراءة من المسلمين عند ذلك  
 و هي بمنزلة اذ البراءة البراءة اذ من النبي والبراءة من المسلمين عند ذلك  
 اسما على ذلك و لم يزل عن ذلك غير معلومة فان قت لعطى ان كثر من المسلمين  
 ينزل المالك و انات والقنطر و تحذره ابقا به هذا الخو كمال قلت  
 على حصة تعدر لتسلم سعي في ملكه ولا يردل ملكه ولا يصح بوجه حله و بالملك

مورد في الاشياء بالملك و قد يكون بان لا يملك بديل عليه

تصدق

متضمن المالك و عدم المالك والاشغال و عدم ترتيب اثر لوف  
 و كماله فيه نهي الحيرة في الطايا و بعدد ان الغر الوضعية تامة و سلمه بالملك  
 و لطفه ان ليس بالذات صدقات الله عليهم جميع اذ اقطعت صدقة على فقره كروا  
 صفة المصلحة و لا يقولوا الفقير تصدقك هذا و لم يملك الفقير قبل و قد  
 الصدقات غير الوضعية تصدق <sup>بالملك</sup> بالملك و لا يملك  
 و لنته في ذلك حتى في الملك و هي دعتهم انهم الى القصد المطلق و يوجب  
 عن ملكه عند العبد و لنته اذ اقصدهم و اراد به وجه الله عز وجل و لا يرضى  
 فيه و ما من نزلت ارضه الماشقة تصدق بركا المصلحة الماشقة في  
 احصى و قهره و بعدد ان لبر الوضعية كمال فيها سلك احصاه في حصة  
 العطف الماشقة في رضاه و قهره في كمال بر منع نعم لا يبعد و هو في  
 و سلمه بناء على المهر و العطف كمال في كل حصر و زمان في حصر المصلحة  
 الوقت بالملك و حصة عند الفقير مع لنته و لصد لوفية و عذر في  
 بانع عنه و لكن هذا المدد في البراءة المسلمين و لكن بان شريك به عبيد الله  
 او قوا بالفقير بناء على حكمه على الدلائل المأذون في اربع و بناء على ذلك  
 المأذون بالملك اذ من في المساء و لنته في المساء  
 و لنته اذ في القود ليس الذالم بيع و وضع و امانة و البراءة شعر و قد  
 سابقا الى الوضعية و اوسع و اوسع و نزل لا يملك المهر الى لوصا على الدعي  
 الواقعة و حقا ليعا ليعا ليعا و هي المساء و لنته في المساء  
 و هي القصد بالملك في الكتاب و القبول و ليعا بالملك و ليعا بالملك  
 ليعا فاذا ملك في حصة الوضعية المصلحة المصلحة المصلحة  
 آخر الوضعية و ما حصر في المشقة سدا حيا فبذلك انما المالك























































في ايامهم في عهدهم

المفرد في سائر هذه الطلعات والبراقات والنجمة باسم الحروف الاربعة

۱۰۰

تتميز بخاصة علمية  
لما فيها من العلم

فانقلنا ما عسار فيه



























كل مصروف بهذا الوصف للخصه بعينه ونعينا وصف هذا المصروف وهو المصروف  
ثم صار مصروفا المصروف المصروف وصار هو المصروف المصروف المصروف المصروف  
تحت المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
والمصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
ولما كان المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
ولما كان المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
لكن المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
وتكون المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
هذا المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
ويستفيع به وليس هذا وهو المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
حق المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
هذا المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
كذلك المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
لكن المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
للمصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
في المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
ما يتعارف به ذلك من المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
الاصغر وهو ذلك المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
تولد من ذلك المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
مختص به بالصفة المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف

المصروف

المصروف

حصولها مع حصولها اليه بالكون فاقته هي المصروف المصروف المصروف  
القيمة وثانيها المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
كل المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
ايضا عدم جواز تصرف احد منهم في شيء منها الا باذن المصروف المصروف المصروف  
وتكونت لكثير في المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
المنظر على هذا الوجه بل يريد تفويض الاستفاد المصروف المصروف المصروف  
المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
لما كان المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
ولم يكن المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
بعد ذلك المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
والاصحاح بها المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
الاصحاح وبذلك المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
ايضا في ذلك المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
الاصحاح المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
في المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
والمصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف



















فمما لم يطرأ دافعة على الموطأ لغيره وليست هي الموطأ المبدئية  
 ولما كانت في الموطأ المبدئية يلزم ان يكون شرط الموطأ وجعلها في  
 في طرف الواجب بما به في الموطأ المبدئية اذ هذه الموطأ بعد  
 والديار بعد قبولها في ضمن كل واحد منهما بعد انهاء الدوايم فمما  
 ومع قطع النظر عنه وسداد رباطه اليها في الدوايم يكون كل واحد منهما  
 شرط ابتدائي اذ بعد قبوله يكون العقد عقداً طرأ به اليها بعد انهاء  
 عقداً وفي الواقع ان العقد باطل لا يتحقق بالديار وهذه الدوايم  
 وهذه بدورها يصدر بها سماعاً فافهم انه ليس لنا لفظ ولا نسبة ولا  
 في شرط الموطأ الا حتى نذكر مدلوله غاية الامر قام الدواعي على وجود  
 شرط الموطأ في تحت الموثق من شرطه وان لم يكن له مدلول ولا  
 ركن فيها ان الدواعي ما قام على وجود شرط الموطأ المبدئية الذي  
 في تحت الديار فاما وجه القول ما يصدر من الموطأ عليه وبين ان  
 وهو وجه الموطأ عليه الذي شرط له ليطأ لما كان طرف العقد  
 وهذا الوجه ليس وعقد الموطأ وهو الوجه مع ليطأ يكون شرطاً  
 بالانطواء ويكون له في طرفه ايضا كما ان ارفق بعض ادوايم العقد  
 والموثق عنه شرطه ويكون حكمها في في حكم الموطأ الذي هو  
 عليه وقد عرفت ان حكمها فيه في هذا الحال وان حكمها فيه في  
 الى معرفة وكلف الموطأ وقد علم ان ليطأ وجه الموطأ الموطأ  
 الموطأ في طرفه الموطأ الموطأ الموطأ الموطأ الموطأ الموطأ  
 كما في الموطأ الموطأ في طرفه الموطأ الموطأ الموطأ الموطأ  
 قال يرد في طرفه بعد الفصل اذ لا خلافه في غير الموطأ الموطأ

والديار ان الدواعي على احدى الموطأين اجماع على الموطأ الموطأ  
 الموطأ في ليطأ الموطأ عليه بعد قبوله مستغنى عنه كما في غيره  
 بعد قبوله ليطأ مستغنى عنه ما الدواعي الموطأ الموطأ الموطأ  
 اشارة الموطأ في موطأ الموطأ تثبت في ثباته بعد الدواعي الموطأ  
 القول ما الفصل ولما كان في الموطأ في طرفه ايتا وعدم ثباته  
 بعد قبوله الموطأ الموطأ الموطأ الموطأ الموطأ الموطأ  
 والفاصلة ليطأ من الموطأ ليطأ هذا كما بالنسبة الى ليطأ الموطأ  
 الى الموطأ الموطأ الموطأ اذ الموطأ الموطأ الموطأ الموطأ  
 اذ اجماع الموطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ  
 يكون ليطأ اذ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ  
 الموطأ عليه في ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ  
 هو في الواقع ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ  
 ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ  
 الى ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ  
 في الموطأ الموطأ ولذا في الموطأ الموطأ الموطأ الموطأ  
 في الموطأ الموطأ الى الموطأ في ذلك ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ  
 ان الموطأ في غير الموطأ يجب على ليطأ الموطأ ليطأ ليطأ  
 بعد قبوله ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ  
 ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ  
 كما في الموطأ الموطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ ليطأ



















وحصر في فيه ما وليقربها ما على حلقه وسماحة ورعاية المفسر  
 على كتاب في النظر اذ يثبتون ما الى افرق فيهم تقدم وتقدم  
 على صلاحيه وما قدر ~~بغيره~~ ليس في اتمام دليله بقدر  
 يتعبد به ويدور بداره والبدل في اتمام ان يمتشي بمقتضى الوصول الى  
 والى ان ~~الصلح~~ العاقل والاصل للقض التي ما ذكرنا وليد اسمي  
 المقام على احوالهم شيت ثبات في سرائر الموقوف عليه وقد اشرنا في  
 تعتبر في الموقوف عليه فقط لانه الدول ان يكون مرصودا والثالث ان يكون  
 ملكه والثالث ان يكون موقفا والرابع ان لا يكون الوقف عليه في ملكه  
 وفي الدعاء ~~الموقوف~~ في حق فني انك عدم صحة في الموقوف الذي لم يوجد  
 بعد فخره والعقد بغيره في الخير ايضا ان الذي يقضيه بذبحنا ان لا يكون  
 في الموقوف والموقوف والموقوف مضافا الى سبب صحة القضاء الوقف  
 عليه المنفعة او امر به العين والحدود وغيرها بما لا يصح للموقوف  
 لعدم صلاحيتها للقبول الذي درخفت فبارة فيه وفي حدوده في عدم  
 لم يصح كمن وقف على من سواد له او على علة انفسه فانه وان لم يجد  
 وصحة الرصية له وفي المرات ان كان كالموقوف بالبيعة الى ابيها الوقف  
 الموقوف او لعدم قابلية الملك للدفع بناء على صحة الرصية له على تملكه  
 الغنق ولو قبل وليه بناء على ثبوت العارية له فبشر التولد والوصية  
 الحصرية او تملكه استا فقبولها في وليه حتى تولده فله بشره ان  
 صحة الوقف في عهد الموقوف عليه عدم صحة الوقف على الموقوف استاء  
 ان الدعاء الموقوف له الدعاء عليه لانه في صحة الوقف عليه في  
 ولما في من صحة عليه بحسب القواعد وانما بان الموقوف غير قابلية

في الموقوف

لا يصح لذلك بتره ان الملك حرة والبدل في موضع تحقق لانه في الموقوف  
 وفي مقولة الموقوف العرض لا بد له من موصي لا تحقق ولذا لا يكون بدون  
 الموصي والموقوف لا يصح ان يكون موصيا للملك بل للموصي موصي  
 تحقيق فكيف يصح وليقرب ملك الموقوف والوقف والملك عليه وفيه ان  
 من يصح ان لا يوقف على موقوف قابل له ليعود وجوده فبشره في  
 لموجود قابل لوقف الوقف يصح على ذلك فيه بل الدعاء بقسم عليه  
 لموجودا وحصر صدقاته كالمستحقة مستغنى اذ متواترة فيه في حق  
 ملكه بعد وجوده مرتباً وشا لا بد ضرورة ضم غير المعقول على المعقول  
 لا يصح للمعقول بمعقول فله الوقف على الموقوف غير المعقول  
 الموقوف والموقوف والموقوف على الموجود والمعقول كالمعقول الذي  
 الموقوف حين ثبوت الوقف لا يجب ان يكون صيغة غير المعقول  
 ولا يثبت صحة الوقف عليه ولا ملكه معه ان اكثر الوقوف من يد الموقوف  
 مع ان صحة الوقف على الموقوف وهذه الصيغة ما لا يمكن فيه  
 وانما ان الملكة الملكية ليست في يد الموقوف لاطلاق عليها بدعي الدماء  
 والاعقب يات وهو الامر المضافية والقبارية والامر الهادي  
 للموقوف في قبارة الدماء من اشتراء صحيح فيكفي في منشاء الاشتراء  
 ثبوت الواقف له ان ثبوت الواقف الملك للموقوف كالثبات للملك  
 للموقوف على كفي في ملكه لانه في غير الموقوف من الموقوف  
 منشاء الاشتراء الموقوف من الدماء لانه ثبوتها اما جواز الملكية فبشر  
 عرف او شرع في كفي الموقوف عند تحقق سببها فله ان الموقوف

في الموقوف  
 في الموقوف  
 في الموقوف







[illegible][illegible]











الطاهر بن الحسين بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

[illegible]



انما ليس لورثتها ما لم يحل تحت امره وما لم يامر به اقرض انا علف في  
 امار في ان غرض العلف كذا وان العلف يقتضي الكذا في مظهر هذه  
 ونعرب هذه كذا فاذ ولده اذ قد عده ما دام لم يامر به ولم يصرف  
 تحت امره لم يحل تحت امره فغرضه وما لم يطلب به لم يوجب هذه وكذا  
 لو امرنا بغيره فمما يصح في غرضه وعلف ان غرضه المقصود واللفظ  
 الذي صيره تحت امره برأيه في وقته ولم يلبس بدل امره ولفظه ان  
 ذلك وقد علف في اماره ان غرضه ان ياتي به في وقته ان  
 التبعي لغير المصلحة تانية في اماره وقته ان لم يات به في وقته بوجه ولو  
 لم يصاح وبخلاف امره في تانية في وقته لم يجب علينا ان لا نطلب  
 التبعي ولا تانية في اماره وقته ما لم يصير تحت امره وما لم  
 لم يوجب علينا بلفظه كما يوجب علينا بلفظه وخطابه في وقته فاما  
 انه لا دلالة لادرا بالوقت بوجه في الامر به في خارج الوقت فليكن  
 في الوقت بوجه ونزول المصلحة في هذا الوقت كما يكون  
 نحو هذه وهذه المطلوب كذا يكون نحو هذه المطلوب بحيث كان  
 احد الغرضين في خارج الوقت مطلوب في جهة وان لم يكن تمام  
 الله انه لا بد في ثبات انه هذا الخوف دلالة ويدل على ذلك  
 الوقت الله في ما عرف ومنه الله ففقهه في هذه وجوب  
 في خارج الوقت وهو محال للقيام وجوب الوقت بغير قصد  
 الوقت هذا انما يقال في تشديد الحال وتشديد ولا يمكن  
 ان يقال في دفعه انما ان العلم بان هذا العدة ولو في خارج الوقت  
 مطلوب لولا الامر في جهة وان لم يكن تمام المطلوب وهو ان ياتي به في

اجود اجود ما في العلف لا في الامور التي هي في

منقصة اللفظ وموضوعه فيجب امره كذا لو ان له المكشفة بالكلية في جهة  
 لغيره بالكلية في ما اراده لم يكن بحيث يكون كذا في اماره في انما جان ما في غرضه  
 القصي ومقصوده الذي يتوهم بطلانه امره ولفظه وهو تانية في الوقت امره  
 في خارج الوقت الصواب ان الامر به في نحو امره وترب كما يصح في  
 وجه امره الصواب وقال ان امره في الوقت وان لم يوجب به وجه ولو  
 انما في خارج الوقت كذا في اماره فان قصد نوع استاذان ولما كان  
 ولما كان نوعا في اماره يكون كذا في اماره في انما جان ما في غرضه  
 بوجه ولو لم يكن لغيره ان يكون بعض لهما في اماره في اماره ولو لم يكن  
 المتبايعين على وجه جهة وشراها في اماره كذا في اماره في اماره  
 عند سلكها ان يكون الباء في امره وكذا قصد في الواجب ان يكون  
 يعني ان يكون كذا في اماره واما على قدره في اماره في اماره في اماره  
 لسانها واما في وقته في اماره في اماره في اماره في اماره في اماره  
 اللفظ وموضوعه فيجب عقده كذا لو ان له المكشفة بالكلية في جهة  
 لغيره بالكلية في ما اراده وقصد كذا في اماره في اماره في اماره  
 بالقرينة في انما جان انما مقصوده الذي يتوهم بطلانه امره ولفظه وهو  
 انما في هذه الاوضاع التي يتبعها وجهها كذا في اماره في اماره في اماره  
 جان ما في غرضه الذي يتوهم بطلانه امره ولفظه وهو كذا في اماره  
 في اماره في اماره في اماره في اماره في اماره في اماره في اماره  
 معنيان احدهما ما لا يملكه واجبه وهما في اماره في اماره في اماره























و ليس هو لي بديع بل هو الحق الكافر بديع وقت على المسلمين المخلصين  
 كس جهنم وقاطع ونحو ما نسب اعانته عليه بذاك قصد اي قصد الكاش  
 على الله والعدو والاولاد يكونوا واما قصد افعالهم عادكا لهم للكرام  
 منعت الاعانة التيسارية والغير التيسارية التيسارية عليه اي على الله على الكاش  
 السبع حيث قلنا ان الوهب عليها لا يجب نقاديا في مقامهم فيها والله  
 زياد رغبة في اعادة فيها ضرورة انه يتبعده فيها كما لا يتبعده  
 فيما قبل الوهب عليها فكتب كذا اعانته على الله والكرام خيسارية كانت اذ  
 وحاد كذا العدد قال الوهب على كسب الفضل كالتسوية والتسوية  
 والخوف الذي المذكور في الخلق والافعال في هذه الوهب  
 نزاع في بعضه وليس في البعض لا يسحق ويتنازع في بعضه  
 ما كان في التنازع والكرام وفيها واحدة ان يقول في مقامه  
 وجه الكمال ان كان لله في حجة وحلة وكان الله سبحانه وتعالى يبرز الاقدار  
 ولفظ على الخواص بانه لو هو على الخلق او على الكاش في بعضه  
 تعبد الوجه الذي يبرز وجهه عليها جازله ووجهه على بذاك الوجه بانه في  
 طاعة وولفد يبرز وجهه عليها واما لوجه الكاش في بعضه كافر او على  
 السبع والكتابات او احد الكتابين جازله فلا بد من طاعة الله تعالى  
 عليه نعم في فقه بعد ان في الجوز قال وفيه وجه اخر في كمال  
 فالمراد من الاول اقرارا بالزمانا لهم على دينهم اذ كل قوم وطه  
 يدعون بدين ويعترفون بتعبود سيجمونه اليه والامر وجه الجوز ان الوهب  
 اريد به اللزوم والادوار على دينهم ووجههم ودينهم واما وجه عدم الجوز

ان الله تعالى

في بعضه وجه الكاش في بعضه

وعدم وجه اي الذي ذكره في الفاعل بعد ائذ ان عنه فاجاب بانه يمكن ان لا  
 ان نية الوهب شرط في الوهب ولا يمكن ذلك في الكافر فلا يصح منه الوهب  
 وضمه ان قصد الوهب في الكافر لمعروا بعينه بالادلة على كماله  
 على كسب حصول العوب والرفق له ايضا على كماله لعدم ايضا ان العوب والرفق  
 يحصل ما عطف الكاش في حق مسلم المزمين الموحد لوجب ارتقاء  
 درجته وسماته وحق الكافر لوجب تخفيف درجته وسماته  
 قرب ولو توب كماله في الدنيا والرفق والامر وجه الجوز ان الوهب  
 على الوجه الظاهر في الجوز الظاهر في الدنيا والرفق والامر وجه الجوز ان الوهب  
 بالادلة يستبعد ويتبعده في بعضه ويتبعده اليه كوجه اخر روي في وجه  
 او ان كان المراد من وجه الجوز الوجه الظاهر في بعضه وجه الجوز  
 مع حقيقة فقه بانه فالوجه هذا المعنى لا يحددها العالم ولا يقتضي وجه  
 الواقعة فانه قلنا ان الوجه الواقعة عنده آتية للوجه الواقعة عندنا  
 للثلاث وعلتها في بعضه كماله في الدليل على الاقرار واللامر به  
 كماله واقفا كماله في بعضه ولذا الوجه المداخلة او تراها عندنا كماله  
 لوجه كماله واقفا بنا على ان لنا في علمه في ثلثا عند الراعي عندنا  
 ساء في اي ان كماله في ثلثا عند الراعي لست فالله المداخلة في  
 الكمال وجه الجوز ان في كماله في بعضه واما الوجه في الجوز ان الوهب  
 ان كماله في بعضه في بعضه الوهب على بعضه واما الوجه في بعضه  
 يتبعه عن بعضه في الرضا في بعضه واما الوجه في بعضه في بعضه  
 وان يكون الوهب راجعا الى كماله في بعضه في بعضه واما الوجه في بعضه

في بعضه وجه الجوز



اذ عي الكافرو ولا يفرق في اقراره على ما عندك ولا يورد في ان يملكها  
 لفظ الاقرار ولا يملكها اي اقراره واقراره بما عندك ولا يورد في ان يملكها  
 ومثل ذلك في بعض النسخ لا يفرق في اقراره على ما عندك ولا يورد في ان يملكها  
 اذ عي الكافرو ولا يفرق في اقراره على ما عندك ولا يورد في ان يملكها  
 ليس في ذلك وجه الاقرار به في اقراره على ما عندك ولا يورد في ان يملكها  
 في وجه وقف المال والكافر واقفا اذ كان على ما عندك ولا يورد في ان يملكها  
 الكمال في وجه وقف الماله او حصوله او يورد في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 وحصوله او يورد في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 اذ عي الكافرو ولا يفرق في اقراره على ما عندك ولا يورد في ان يملكها  
 وفي وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 فقال برأي حقه استحق في اقراره في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 حتى اقراره في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 اقراره في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 لله وفي وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 حتى الله لا لا والله لا لا في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 لا يفرق في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 اصول عرفه الى ارادة فقوله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 الاقرار في الله ان شهادة المال عرفه في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 كذا في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 بغير ذلك اقراره في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 على ارادة فقوله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله

اقراره في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله

الى اقراره في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 لم يفرق في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 الى اقراره في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 وفي وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 والادل في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 الدلالة في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 ولا فرق في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 وقال في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 كذا في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 او في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 الى اقراره في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 المعنى في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 وجود وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 وبما في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 او في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 لوجه الى اقراره في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 الى اقراره في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 ووجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 ووجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله  
 ووجه وقف الماله في وجه وقف الماله في وجه وقف الماله















في الدوام على وجهه كسعة من ارضه كذا الملك فانه لا يملكه ولا يورث  
 يورث ودم كسنة ونحوها ذلك كانه من غير ارضه اما الملك فانه لا يملكه ولا يورث  
 كونه ملكا على ارضه ولا يورثه من ارضه ولا يورثه من ارضه  
 انما الموقوف على الخاضع لمعنه فذلك ملكه ملكا له ملكا له ملكا له  
 ساجدا ان اوقف ملكا ما عثر في حقه حقيقة لملكه ملكا له ملكا له ملكا له  
 به انما يشهد به في حقه حقيقة لملكه ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له  
 لا ارضه على اولاده او على من سواه او طاعة سعيه وانما يشهد به  
 كون التوقف والتوقف من ارضه ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له  
 يورث ويورث ويورث ويورث ويورث ويورث ويورث ويورث ويورث ويورث  
 او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر  
 في الملكية الملكية في الارضيات والاضافات بمعنى في ارضه ملكا له ملكا له  
 كذا في نيت عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر  
 لما في نيت عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر  
 ارضه في ارضه ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له  
 يدفع الفاضل البديل منه اوقفه الى المخصص عنه ويملكه المخصص  
 ويصرفه اليه ويملكه له ولا يملك له الفاضل المخصص ولو كان سبيح  
 الابواب كان ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له  
 بعد عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر  
 وانما في ملكه له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له  
 والى المخصص منه كل ما يوقف من البدلية نفعها وعرفها وانما في ملكه له ملكا له ملكا له

في الدوام على وجهه كسعة من ارضه كذا الملك فانه لا يملكه ولا يورث  
 يورث ودم كسنة ونحوها ذلك كانه من غير ارضه اما الملك فانه لا يملكه ولا يورث  
 كونه ملكا على ارضه ولا يورثه من ارضه ولا يورثه من ارضه  
 انما الموقوف على الخاضع لمعنه فذلك ملكه ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له  
 ساجدا ان اوقف ملكا ما عثر في حقه حقيقة لملكه ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له  
 به انما يشهد به في حقه حقيقة لملكه ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له  
 لا ارضه على اولاده او على من سواه او طاعة سعيه وانما يشهد به  
 كون التوقف والتوقف من ارضه ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له  
 يورث ويورث ويورث ويورث ويورث ويورث ويورث ويورث ويورث ويورث  
 او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر  
 في الملكية الملكية في الارضيات والاضافات بمعنى في ارضه ملكا له ملكا له  
 كذا في نيت عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر  
 لما في نيت عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر  
 ارضه في ارضه ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له  
 يدفع الفاضل البديل منه اوقفه الى المخصص عنه ويملكه المخصص  
 ويصرفه اليه ويملكه له ولا يملك له الفاضل المخصص ولو كان سبيح  
 الابواب كان ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له  
 بعد عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر او عثر  
 وانما في ملكه له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له ملكا له  
 والى المخصص منه كل ما يوقف من البدلية نفعها وعرفها وانما في ملكه له ملكا له ملكا له

في الدوام على وجهه كسعة من ارضه كذا الملك فانه لا يملكه ولا يورث



















وعلى تقدير تسليم كون الوصف ملكا مع كون الملك غير قابل للتقسيم فيكون  
 نقدا للملكية على مشروعية الوصف وعدم كونها في كسب من جهة  
 ملكها ليس بدفع على سبب من جهة ملكها بل من جهة الوصف  
 بالصفة والملكية وان كانت في الامر الفارة كل ذلك عند ان  
 في الامر الفارة كاللوازم والصفات الدار في ذاتها وذلك ان الوصف  
 والصفات وان كان في الامر الفارة في الملكية في الوصف في حصة  
 غايته التي تسع في بقائه وارتقاءه الى مقدار متعدي والى ان  
 الملكية تقتضيه ملك الملك فانه وان كان في الامر الفارة الدار في  
 اشتراطات اعتبارية بعد اعتبارها في حصة المتعدي في اشتراطات  
 كونها اعتبارا لغوا وهو صريح كما في اشتراطات الدار في الامر  
 واما صريح كونها اعتبارا لغوا في حصة المتعدي في اشتراطات الدار  
 الظاهر في حصة فانه امره والعتبة ليعرول الوصف كذا في  
 الوصف اي موقفا وهو موقوف بعد قيام الملك على مشروعية كونه  
 على حصة الوصف والاولاد والاعضاء على عدم اعتبار الوصف في  
 في البع والاشارة لقفنا بالوقوف عليه ايضا الدار الاعضاء قام بعد  
 في البع صافا الى انه قدس نفسه الركنية عدل في كون الوصف  
 في الوقف الدار وقال انه معنى مختلفا عن الملك المراد به  
 وبعد كونه الملك اعتبارا والاشارة الى اعتبار الوصف في  
 في نظره والوقوف في تقديره كذا بعد قيام الدار على مشروعية الوصف  
 بالنافع منه مع انه قدس نفسه قال بعد هذا انه لو وصف غايته في حصة  
 الملكية

المعروف وغير المعروف  
 والملك والغير

ثم على اعتبار ذلك في ملكا مع كون الملك غير قابل للتقسيم فيكون  
 ان الوصف على تقدير ان ملكا مع كون الملك غير قابل للتقسيم فيكون  
 الدار او غير متعلق بهذا المعنى الذي ادعى الاعضاء على حصة الملك  
 الملك والمقدود الى الملك والملكية الموقفة الى الملكية باعتبارها  
 في الوصف الموقفة في المصلحة الدار بالوقوف عليها وتضمن اشتراط  
 بالملك والوصف في الوقف الذي ادعى الاعضاء على حصة وارادته  
 ثم اجاب عنه بانه بوجهين احدهما انه وصف مطلقا وثانيا على هذا  
 الى على وجه التدرج في انفسها انه وصف على الاعضاء شرط على  
 هذا الوجه اي بالان يكون ملكا فريد الى حصة معنى انه وصف على اعتبار  
 بشرط وشرط عدم تعلقه في ان يكون وصفا فريد الى حصة وان كان الوصف  
 مع فريد الى حصة شرط في الوصف على الاعضاء وملكها وذكره في  
 اليه والملك عليه في حصة حصة في حصة الملك بها وذلك بعد ما علمت في  
 ذكرنا فمع انه لا حاجة الى ان الملك بانه الملكيات والاشارة  
 والاشارة وبما قلنا ان الملكية هي في الاعضاء والاشارة في الاعضاء  
 الاعضاء والاشارة في الاعضاء والاشارة في الاعضاء والاشارة في الاعضاء  
 هذه الملكيات والاشارة الى هذا الجواب ما الذي ادعى الاعضاء  
 والوقوف الى المذكور ثم ان الملك بانه الملكيات والاشارة في الاعضاء  
 صورية ان الملكية كما ان حصة ملكها ان الركنية كونه موقفا وغير موقفا  
 ودانما وقد علمنا ملك الركنية في حصة الملكيات والاشارة في الاعضاء  
 الملكية في حصة حصة كونه في الاعضاء والاشارة في الاعضاء

والاشارة في الاعضاء







































وهو ملكه اي المالك المبرر المنفعة الشرائعية الفعلية وهو ملك  
 ويورثه والد له منفعة ليست الدية على زندهند وباقه المجران بآراء  
 فله ولكل له كمال ولا شك في احد على اية فله والحق  
 وتوحيه فله والحق عهد المالك عليها فله بعد وفاته  
 على في حرر العقد فله على امرته معقودة بالعقد الا على بعض  
 ومضى مدتها وبعد زمن المدة التي في حياته المبرر احد الا على وكذا  
 تزويجها والحق عهد المالك عليها وتلك لغيرها واما الاحتياط  
 استماعتها ظهر بعد من المدة التي في حاله المبرر احد الا على  
 وهو كونه في حاله غير وشره الى شبهه ثم يوزنها فعلة  
 استماعتها على المدة التي بعد من المدة التي في حاله غير وشره الى شبهه  
 ترتيب الدية على المبرر والمساب في الكتاب بدافعه حال  
 وقع الدسباب في هذه المبرر والمقامات والحق وكذا  
 لا كمال ولا فله في همه الموصية والملك الموصية والملك الموصية  
 مع انه على المبرر فانه يملك عليه فله بعد وفاته واما احد  
 لا يستفاد من او اما العقود والعقود المبرر المبرر المبرر المبرر  
 يجب العهر والوفاء وترتيب الدية على العقد على المبرر الذي او  
 وقصده واما المبرر الذي او قصده وكيفية التي قصده وترتيب  
 عليه شره في طرف وجوده في المبرر الذي او شره فاه كان  
 على في المبرر وترتيب الدية عليه والوفاء به موقوف على حصول

في المبرر

المستقط

المستقط ومرتبة في

ذلك الشيء وذلك المعلق عليه واجبة ما ذكره في سافاه المعلق على ما دل  
 على سببه العقد ترتيب سببه عليه حال وقوعه وفيه ان العقد سبب لغيره  
 على مدله وشره في الوفاء به على طبق مدله فليس سعاد او اما العقود المبرر  
 او فاما العهر في ان العقد كالعهر اذا وقع على وجه يتعلق فربما تحقق  
 المعلق عليه في تحقق المعلق لا يوجب عدم الوفاء بالعهر واما العهر  
 ان لا يوجب عدم الوفاء بالعهر فله المنفعة في ثبوت العقد في المبرر  
 التي لا يعقد فله والى الذي لا يوجب الدية المبرر وترتيب الملكة شافيه  
 اثر سطق السبب الملكة المبرر بل سطق الملك فالكاه السبب شافيه  
 معلق كالمشره التي الملك المبرر المعلق على كاه سطقا فشره الملكة  
 المتعلقة بملك الوفاء في العقد هو ان تلف الملك على العقد  
 كثير جدا لم تقتض الكان الى بعض المولود كالموصية الملكية المتعلقة  
 والوفاء بعهد المبرر والوفاء به سببه ان الوفاء به في غير المبرر  
 هو عدم قابلية المبرر للتعلق بطلانه ورضي له المبرر المبرر  
 كاه بدله المبرر في التعلق غير معقول وغير تصرفه وان المعلق  
 كالمبرر ان الملكية المحققة على المبرر المبرر ان الملكية المحققة على  
 فوه ان كونه هذا كاه ان جاء زندهند او وقعت ان قدم زندهند  
 اذا جاء راس شر فترتيب في انه امر مبرر وحق في المبرر المبرر  
 كثير في المبرر والمالك في العقود والوفاءات واما سبب التعلق  
 في المبرر المبرر المبرر المبرر المبرر المبرر المبرر المبرر المبرر  
 في المبرر المبرر المبرر المبرر المبرر المبرر المبرر المبرر المبرر  
 الملكية على كاه في المبرر المبرر المبرر المبرر المبرر المبرر المبرر

المستقط ومرتبة في



















ففصل المناقشة بين قوليه او ليس كما هي حقيقة المناقشة في هذا  
 والظاهر ان الوجه ليس عليه انه نقض لما في حق بل من المبرر المبرر  
 المبرر نعم متقني طبق عقد الوعد في اي عقد لم يوافق شرط  
 المبرر فيكون مستحقا لمعصي طلاقه فيكون مستحقا لمعصي طلاقه  
 قيد طلاقه مستداما طلاقه ونقد الى المبرر عليه ما عدا ما جعله  
 فيه الوعد بالشرط المبرر وقرب ذلك وثيقه والله اعلم  
 كون الوعد عليه انه نقض لما في حق نقض الوعد وحصره ما في  
 الدين الموقوف الى مسعة مخصوصة ضرورة كونه الدار للكنة  
 كونه كسب المدرس لمطالعة اهل المدرس وطريقا فقط شذوذ في  
 اذن وراثة للديان والعارية ونحوها لا يقال ان له هذا  
 التقييد والتخصيص وليس لهم الدخان والعارية والدار لغيره  
 الا باجرة الدار ولكتب المبررين وليس ابراهم عظم واهلهم  
 وقد عرفنا اننا انما نلخص بعض ما في البيع لغة من  
 في البيع لغة الوعد وكذا في العرف والخبار المتداول  
 في ان الوعد عليه انه نقض لما في حق يكون الشرط المبرر سابقا  
 لمعصية ذات عقد الوعد فيكون فاسدا ومفسدا للعقد اذ قد عرف  
 سابقا ان اخبار المبرر فيستلزم ظاهرة في بيان حكم الوعد عدم  
 جواز اكل الوعد منه بعد ما وقع له في بيان انه بشرط هذا  
 الشرط والكل منه بعد هذا الشرط يكون فاسدا ومفسدا للعقد  
 حتى تستكشف منه ان الشرط المبرر ناقض لمعصية ذات عقد الوعد

او مستوفى لها لغة برهنة في الزمان او ما اوجبه في حق

والاصل في البيع

واما معصية اخبار المبرر لا دلالة لها على المعصية اصله وقدره فانه  
 لنقلها في المقام ولا يلحق ان لا يكتفى بهذا المطلب اي كونه  
 الوعد عليه انه نقض لما في حق المبرر ولا في الاخبار  
 المبررة في المقام وليس ان لا يكتفى منه ان الشرط المبرر في  
 المعصية ذات العقد وكذا عند الشرايع ولو لم يكن سابقا ومناقصا  
 عند الواجب ولذا نلنا لنقض بين قوليه وفي القول بان هذا  
 ما في المعصية ذات العقد لا دلالة ما معصية المبرر فيه بل  
 فيه الفاسد والفساد منها او الفاسد لا دلالة على الفاسد في  
 للعقد او في فاسد العقد كونه نقول ان الشرط المبرر في المعصية  
 العقد على فاسد الدول وهو ان يكون الشرط ما في المعصية ذات العقد  
 ومضنه كما البيع بدنه ان هو عليه البيع من الجمل في العرف  
 وبالدلالة انما بالمال فاشترط عدم الخبز في اراء الخبز في البيع  
 ليس بدنه ما في المعصية العقد كونه في اثناء ان يكون الشرط  
 ما في البيع والشرط المبرر في العقد الذي ارعته انه  
 لذلك الشرط والكم المبرر عليه بذاته وورثه بذاته سبباً لهذا  
 لكم اما الاول فلا يقال في انه فاسد في لغة ومفسد في لغة  
 مرجعه الى الشافعي في كلامه العاقد لذلك كون البيع هذا مع  
 كونه هذا الشرط لما في هذا ما في بدنه جمعة الى عدم  
 كونه البيع هذا مع كون هذا الشرط هذا ضرورة كونها ما جديدا  
 لا يكاد يكون ولا يكاد يجمع واما اثناء فان علم ان ذات







لانه ليس وقفا على نفسه ولعل جماعة من منته قال الرقبة بهذا الوجه  
 ليس وقفا على الكفاية بل يقتضين بهذا الوجه بدعيانهم الخاصة  
 ولولا ذلك لغير قهرهم ولذا قيل لبعضهم ولا يقتضيه ذلك ان يكون ذلك  
 ولا يقتضيه ذلك الرقبة وانما يقتضيه ذلك ان لا يكون ذلك  
 في جميعهم بدعيانهم هذا المسمى وقفا على الجماعة لانه الواجب شرط الجماعة  
 الغرض والكنة ولعلهم دفع كل من صرف بهذا الوجه لثقتهم  
 ولما صدر لروث في الميزان اوجهه وكما ان منطقاً عليه  
 يكن منطقاً عليه ثم صار منطقاً عليه وصار في مصداقية المنطق  
 عليه ولطبق عليه هذا الميزان والجماعة والحق في وقفا على نفسه  
 لانه اقر في نفسه عنه وقفا وصدقته لقولهم ووقفا على الميزان  
 واجهه لقولهم لانه قلنا ان الرقبة هي التحليل الخط على الميزان  
 اذا قلنا في تحرير الرقبة ورفع ملكية عنها وجب الرقبة وليكن نصها  
 او الدسعاء بها الى المرفق عليه وليارة او في حيازة الرقبة  
 الشرة وملك المنفعة او الدسعاء اليه وعلى كماله اقر في نفسه  
 لطلبه وهو صدقها الحقيقة ولصدق على الميزان والجماعة لقولهم  
 ولعلنا انطبق عليه الميزان وكما ان مصداقية ادعاء في مصداقية  
 المنطقية عليها مع الدسعاء الى المرفق المذكور لانه في الميزان  
 بعد الدليل في ذلك الكفاية اذا استعمل لغيره ولو يخص بطل الرقبة عليه  
 وباعطاه في الرقبة عليه لطلبه عليه وصار في المرفق عليه وان كان

لا يقدرون على ان يثبتوا في الميزان والجماعة

في الميزان

قبل تعيينه وقبل اعطائه في المرفق عليه اصدار ان الكفاية الكفاية  
 مملوكة الكفاية وقبل تعيين من يديه التعيين لم يكن مالاً ولا رقيقاً  
 عليه ولعلهم يتعين صار مالاً وموقفاً عليه وفي المصاديق المطبقة  
 ولين هذا هو الوجه على نفسه كماله في الكفاية الكفاية في تلك الميزان  
 قال وجماعتهم بان ذلك ليس وقفاً على نفسه ولعل جماعة من منته  
 نافع انما ينفذ لكان بعض المطالبين والمال في وارء المبلغ الوفاء  
 على نفسه وليس كذلك اذ الاخبار المذكورة ليس على هذا الوجه  
 بل الاخبار المذكورة ككاتبته على بن سنان وخبر طه بن يزيد  
 تدل على عدم حرز استعاضة الواثق بما وقفاً على حال والاصل  
 في ظاهرها من الكفاية انما قدم حرز الكفاية والواثق وبقائه باقية  
 بما لم يبق بعد في ان يرد ذلك في المرفق عليه في المرفق عليه  
 بما وقفاً ولصدق به بما لم يبق بعد في المرفق عليه وقفاً  
 ما وقع في المرفق عليه ولكن في تلك المالك ببقته وغير ذلك على  
 النفس بل في المرفق عليه على عدم حرز استعاضة الواثق  
 وعلى كل حال بدعيانهم ولا يثبت قاذون في تمام المرفق عليه  
 الواثق بما وقفاً مالاً ومطلقاً سواء كان فقراً او غنياً او مالاً  
 في مصاديق الميزان الكفاية المنطقية عليه او غير ذلك كماله في الميزان  
 تعييناً فاذا انجز الكلام انما يدان ان المرفق عليه شرال لها شرال

في الميزان والجماعة

في الميزان والجماعة



وهو انما هو في حق الله تعالى

بعد ما وقف ضاعه على قوائم خزانة فيه المؤمنين والمستضعفين منهم  
يقول لهم واوفوا بعهديهم فقه قوائم خزانة والمستضعفين  
ويعلمون فيها خزانة الله تعالى ما وقفهم وغيرهم في خزانة الله تعالى ما تصدق  
عليهم ومع ذلك لهم ان لا يذكروا الله تعالى في قوائمهم فقه قوائمهم  
انه يجوز له ان يذكروا الله تعالى ما تصدق عليهم وقوائمهم في قوائمهم  
جواز ذلك وانتفاعه منه مادام خزانة يملكه انه وقف عليهم ولو بطل  
انه كان له قبل الوفاء والتصدق وكان له الانتفاع به قبله الله تعالى  
الاستغفار في قوائمهم كما ورد في ان اكلها انما هي خزانة الله  
فاجاب بـ فليس لكم ان اكلها في تصدقهم ورفع قوائمهم  
بقوله فليس لها ان اكلها ما وقفه ولا يجوز له الله تعالى والى  
تصدق به فان كان جهة سؤال المسائل مجرد قوائمهم جواز ذلك  
ما وقفه ولو بطله كون العين الحقيقة ما وقفه وكان له الله تعالى  
والله تعالى انها قبله وقفا كغيره ذلك بعد وقفها على كماله وكان حاله  
حرب الدمام في حوزة رفع قوائمهم لانه ليس للواهب ان ياكلها  
في الوفاء بعد ما وقفه على قوائم خزانة والمستضعفين منهم  
وان حكم الوفاء عليهم جواز اكل الواهب وانتفاعه منه بغير  
حكم المعام والمضرة فيكون حكم المعام على القاعدة يعني على نحو الذي  
ذكره المشهور وان كان جهة سؤال الال في الواهب فقه قوائمهم  
ضاعه على قوائم خزانة المراد منه المؤمنين والمستضعفين في خزانة  
والسار اولى ان كان جهة سؤال قوائمهم ضاعه على خزانة  
المؤمنين اي على قوائم المؤمنين والمستضعفين انما هو

المستضعفين

الوقوف والمستضعفين والوقوف على خزانة المؤمنين في ان اكلها  
منها انما هي خزانة الله تعالى فليس لكم ان اكلها في قوائمهم  
الوقوف بعد ما وقفه على قوائمهم وانتفاعها بها بعد ما وقفها  
لا عينا ولا لطلبها واجاب بـ ان في قوائمهم الوفاء بقوائمهم  
عدم جواز انتفاع الواهب بما وقفه بال عينا ولا لطلبها  
فان كان جهة سؤال ان ياكلها في قوائمهم فقه قوائمهم  
الاستغفار منهم لكونهم في قوائمهم انما هو بـ لكونهم في قوائمهم  
ان ينفق للواهب ان لا ينفق ما وقفه وتصدق به بال عينا  
كان لكونه في قوائمهم في قوائمهم انما هو بـ لكونهم في قوائمهم  
والله تعالى ما وقفه ولو بطله العدة في قوائمهم فقه قوائمهم  
الدمام بـ ان يوقف في مقام العدة في قوائمهم فقه قوائمهم  
خزانة الوقوف والمستضعفين في قوائمهم فقه قوائمهم  
في العاديين العدة انما هي في قوائمهم فقه قوائمهم  
اجاب بما اجاب به وعلم في المكاتبه بقوله ان كان له في قوائمهم  
كل ما يرضى ومع ذلك له ان ياكلها في قوائمهم فقه قوائمهم  
يعني بعد ما وقف ضاعه على قوائمهم والمستضعفين وادخلها  
ملكه ووقف بغير عينا ووقفها في قوائمهم فقه قوائمهم  
سكن عينا في قوائمهم فقه قوائمهم فقه قوائمهم  
قوائمهم فقه قوائمهم فقه قوائمهم فقه قوائمهم  
فان انت اكلت منها فقه قوائمهم فقه قوائمهم فقه قوائمهم

وهو انما هو في حق الله تعالى

وهو انما هو في حق الله تعالى

وهو انما هو في حق الله تعالى

وهو انما هو في حق الله تعالى

وهو انما هو في حق الله تعالى















ما من تقييد للوقف بالتقضي انتهى أو تقييد الموقوف عليه بصفة  
 المرتبة أو بعبارة أخرى ما تقييد للوقف بالتقضي ارتقاؤه ذاتا أو  
 تقضي ارتقاؤه وصفًا لا الوصف مادام غنياً وتقييده وصفًا مادام فقيراً  
 وإذا احتاج إليه وارتفع عنه صفة التضايق إليه ملكاً وورث بناءً  
 على كونه تقييد للوقف بالتقضي انتهى ووقفاً ولا يورث بناءً على كونه  
 تقييداً للموقوف عليه بغير هذه المرتبة وصحة موقوف عليه في هذه  
 المرتبة التي هي مرتبة إمامة إليه وإمامته للوقف فردان ولتساوي  
 هذا المنقطع والدفء المزدول لغير الوقف بقول لم وارفعه  
 بقول لم غير وقف الذي وقفه على تركه كيفية لا أن سقط على تقدير قلنا  
 انتهى المسئلة <sup>المنقطع</sup> لا أن سقط وسواء على تقدير هو وإذا  
 انتهى ووصد الترتيب المسئلة الدوام والتأيد لا أن سريداً لا أن  
 الالدوام والالطاع في كيفية الوقف وخصوصاً بناءً على  
 عدم اعتبار الدوام بمعنى التأييد في حاق حقيقة الوقف <sup>الوقف</sup>  
 تقييداً فيتم ذلك الكيفية والخصوصية لا أن الوقف هو عينا الوقف  
 أو يوقفها أهلها بل لو لم يوقف عند وقفه ونهاية الوقف لصيغة  
 إحدى الخصوصية والكيفية لخصوصها معنا بل وصيغة مرتبة  
 وهي كونه إماماً والاهمال لغير الوقف بدنه أيضاً في كيفية  
 ولما لم يثبت لها ولا لتعلق فيه مع وجهه في عقد الوقف بد  
 من تقييد للوقف أو الموقوف عليه بغير هذه المرتبة <sup>الوقف</sup> على تركه  
 تقييده لوجود الموقف عليه أو بغيره في الدوام التي لا تقال

وصار

وفجران ضرورة رجوعه إلى جعله وقفاً مادام غنياً عنه بناءً على صحة  
 منه للفرق في الدوام التي يترك ارتقاؤه غنياً من أن  
 يتركه في الموقوف الآخر بعد الترتيب في تقييده لارتقاؤه بالقاء  
 بل الوقف بل موقوف عليه ذاتاً أو وصفاً وبالحاجة لتعلق فيه  
 بل من راحه إلى بيان كيفية الوقف وفي ممدداته ومعدلاته  
 كغير الممددات والمقدرات وبعد قصد إصدار الوقف على كونه  
 ولعل لم يرد في بعض العقد وقصد جعله لصيقة حقة  
 وقدره بالتقدير والمقدرات المذكورة ولما منع من تولد  
 الوقف على هذه التقديرات والكيفيات ولو سلمنا أن فيه  
 ففيه من التعلق أو شبه التعلق ولما ادعاء على الإطلاق أن  
 في العقد قلنا أن التعلق بالباطل والجمع هو الظاهر في العقد وأما  
 التعلق المتأخر في العقد لم يعلق منقولاً وما إنشائه بلفظه  
 وصيغته على أمر غير حاصل أو صفة متوقعة الحصول فيها ما  
 بل أو يتوقفه كما لو قال وقف شدان قدم زيد وإذا جاء  
 راسي الميراث لالتعلق الذي مرجعه إلى بيان كيفية  
 الوقف بعد إنشائه وقصد جعله لغير مطلق وليس الدوام  
 بمعنى التأييد معتبراً في حاق حصة الوقف ولا لجماعه على  
 فيه أن الادعاء على تقدير تقييده على الدوام غني بوجه  
 رقيقته مدة وبنائه كسنة ونحوه لا لوقيته وتقييده بوجه



الذي ينقض غايها كان يقفه على ريد وقصر اولوية الى طوله  
 ينقض غايها بوثيقته باليقضي وبما يقضي انهما دار  
 لقاعه ذاتا كما لو هو من سوس غايها او وصفا صفا كما نحن فيه  
 والدلي على ذلك هو ان جماعة من قول اصحاب الحق  
 الوفاء لمنقض الوفاء بنسب ذلك في المعامل الى اكثر  
 الاصحاب كما تقدم لعصه في الوفاء على من ينقض غايها فراجع  
 هو نعم لو كان الدوام بمعنى لما يبدى معتبرا في حاق حقيقة الوفاء  
 كما قال به جوه وفوقه بين احبس والوفاء بذلك على ملكها  
 حقيقته سابقا في جميعه الوفاء ومعناه يلزم لتعلقها في المصالح  
 العقد كما هو واضح في هذا العلم مع قطع النظر عن خبر سمعيني  
 بالعضد قال سئل ابا عبد الله ع عن الرقبة تصدق ببعض  
 ماله في صرة في كل وجه في وجهه واخبر وقال ان الرقبة التي في  
 المال فانما هي حق به ربي ذلك وقد جعله الله ليكون له في حياته  
 فاذا ملك الرقبة يرجع ميراثا او يمضي صدقة قال يرجع ميراثا  
 الى الله والموتى من اوقف ارضا ثم قال ان حجت الله فانما  
 احق بها ثم مات الرقبة فانها ترجع الى المراث واما اخبر  
 فيما فيها الوجهان الرقبة اليه مع حاجته ملكا او وفاقا اخبر  
 فيها لارة البطون انهما رثا كونه حق به وهو حق بمعنى ان يكون  
 من الوفاء عليه وهذه المرتبة ويكون حق به وهذا هذه المرتبة كالحققة

فانه لا يملكه  
 فانه لا يملكه  
 فانه لا يملكه

فيكون

الرقبة الصمة اليه ثم البطون بعده كما اسطرنا اخبرنا ان ابا عبد الله ع  
 قد يرجع ميراثا الى الله لا كمال الى يرجع ميراثا الى الله طاهر وذلك  
 اي الصمة اليه ثم البطون بعده انا القول بالصحة حب وقد دللنا على خبرنا  
 اصدا بطاير بعض فوات اخبرنا فيه ان حق الشيء في المال فانما  
 احق به خصوص قوله في خبر يرجع ميراثا الى الله لا كمال فحقنا  
 ليس للقبض بل للقبض في كل وقت اوله في قوله ثم ادرك الدوام بعضها او  
 في بعض وهذا المعنى الذي بين احبس لانه ماله حقيقة غايته الله ملكا فظن  
 من جهة خلق حق احبس عليه فيه واما صفة حقيقة امينة واثبتت لنا احبس  
 يناسب الوفاء وهو علم الله وفاقا او ملكا كما تقدم خصوصا قوله في خبر يرجع  
 ميراثا الى الله لانه طاهر في الحقيقة الى المراث في حين حصولها ما وجدنا  
 على بطون الوفاء لدقته وهذا الذي بين احبس يناسبه ضرورة ان المال  
 المحبس في المراث ويرات الله والورثة بعد هذا المراث يورث المراث  
 من اوجه المراث في المراث وضرورة ميراث الله بعد فرض حصولها ما وجدنا  
 ميراثا في اول الامر مطالعا مع حقيقة المراث بها كحاجة ام لا كحاجة ضرورة ان  
 اماله ميراثا بعد مرتبة وجهه والذي يصير ميراثا الله بعد ملكه في اول الامر في  
 وذا في اماله غيرا يصير ميراثا الله بعد فرض حصولها ما وجدنا في قوله الله  
 وهذا بعده واما صفة لدقته في المراث على احبس اصدا بد دللنا على ذلك لانه  
 من الدمال من جهة خلق الله لا كمال في المراث في حين حصولها ما وجدنا  
 في البين كونه مقتضى العاقبة هو الصمة وفاقا لعدم الوفاء في حينها فها  
 اليها والمراث من غير ردها بناء على صحة اسطحة منه لعدم قيام الدوام في المراث

فيكون  
 فيكون  
 فيكون



























ليوجد فيه ولا يوجد في غيره حتى يكون دليله على رد ال ملك الراءف  
 الى ملك الموقوف عليه وكونه ملكا للموقوف عليه نعم اذا وجدت من الدار  
 راءف اخاصته ثم وقفت عليه بحيث يوجد فيه ولا يوجد في غيره ولا يترك فيه غيره  
 يكون دليله على ملكه ولا يترك فيه كون ملكه الدار في راءف لنا الطريق  
 ذلك وهو راءف لنا ذلك واما دليله الذي في ملكه فلا يدل على  
 ملك الموقوف عليه كما في قوله سيد عيسى الموقوفة طه و بعض اصحاب طه  
 يدعيه ما يدل عليه ذلك من ان الموقوف هو ملكه سيد له وان ملكه  
 الى العين الموقوفة بل في ملك الموقوف الموقوف في ملك الموقوف عليه  
 وان الملك لها من الراءف او الموقوف عليه فقد دللنا عليه  
 ان الملك بالمشقة المختلفة في الملك لادوية له اهل طه الذي  
 يدل على رد ال ملك هو وجه عمل الملك الراءف وعلى قوله  
 بالرداءة والرداءة ملك الراءف لدوية للراءف وانه شغل الملك  
 الموقوف عليه ولا يستقل الملك مطلقا وعلى تقدير وجود الملك في ملك  
 وذلك لانا ان راءف في الدار واما خاصة الموقوفة به انه ملك الموقوف  
 وانه يدعى في كلامه وليس لنا طريق ان ذلك حتى نستكشف في الدار  
 انه ملك للموقوف عليه واما في كلامه لما وقف في الدار الموقوفة كما سبق  
 اننا لم ابعثنا ونحوها ليس في الدار واما خاصة الموقوفة به يدعى في الدار  
 ولا ندر ابعثنا ان الموقوفة حتى نستكشف في قوله انه دأ في ملك الموقوف  
 سائر قضا ان الكلام الموقوفة لا يوقف به والموقف والموقفية والموقفية  
 الكلام الموقوفة سائر عيارية شريطة في الكلام الموقوفة وليس امر مجهولة  
 وقال الكلام الموقوفة وليس لها اراء في زمانه يدعى في الدار الموقوفة  
 وعبار فيه دس الكلام الموقوفة فمن قلنا ان الله ليس سبب لصانته انه

بحسب عيونه المشرقة والقيمة اذا اجمع فيه شرائط التكليف على ما ينبغي  
 دلها رويها فانها خاطبة الى ما يقع في الواقع من احوالهم فمما انفقته وفاء  
 صغر كثر من هذا الخطاب مني ليعينه بسببه الذي ينفذ للصلوات والادب  
 فما من عيني انه يجب عليه ان يراة عند قضاء شرائط التكليف وكذا الحكم  
 شيخنا العلامة عبد الله بن ابي طالب انما السراية في قوله تعالى لا اله الا الله  
 وانها قابلة للموضع والزمها لا اله الا الله التكليف وانما انشاها شرعا  
 ما راء في ما راء لا اله الا الله التكليف لا الملكية والزوجية والوقفية والولاية  
 الى غير ذلك من الامارات ذوات الدار شرعا وعرفا كما ان شرعا وعرفا  
 منه كل بيع شرعا الملكية الواقعية في مورد البيع ثم ملكية في مورد البيع  
 في بيع شرعا والولاية في غيره لولا ان كل بيع شرعا في مورد البيع لا يستند  
 لا بامان الوفاء بالعقد او بان تصرف وابعاد ما انما في ملكية في ملكية  
 حكمه في غير ذلك من احوالهم عبد الله بن ابي طالب في داريه ملكية وكذلك آراءه في  
 كفاية بخصها وروى ما انما في اماره بخطها شرعا لعله اقل  
 وكذا في غير ذلك مما يتعلق بالسياسة في نظم الملكية عامة الذي روي عن  
 بحسب العقد البيع والصلح والوصف والوقف بشهد تحقيق موصوع الدار والدار  
 وهو الملكية والوقفية التي سررت عليها الدار والدار سررا وعرفا في كل  
 حال لما لم يند ولم يخرجه امارا خاصة ولله طريق لنا اليه فالجواب عن القيمة انما هي  
 في الدار التي سررت على تمام الوفاء ويجب فيها ترتيب على تمام الوفاء  
 في الدار والدار في حكم في تعدد الدار التي سررت على الوفاء والدار

17























فلما لا يرجع عيسى الدار شهد على زيد الكفاية ما دام عمره ملكية الدار لزيد  
 لا يرجع ذهب الدار شهد على زيد وفي الدار دعي او ولد او ولد له  
 ثم على الخوام شهد ان ان يرث الميراث في دار فيها ملكية الدار لزيد  
 ما دام عمره وبعد ان شهد على زيد في الدار لزيد ما دام عمره  
 وكل طقة تابعة او لغيره ما دام عمره بمنزلة زيدا ما دام عمره في الدار  
 وما لا يدرى في ملكية الدار لزيد وكل طقة ما دام عمره في الدار  
 وليس ذلك الدليل على الملكية لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 وفيه الحق في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 عند الموقوف وقال في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 ثم خفف لم يبق الحق قط في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 حين انزل على وجه لا يتغير عينا ولا منفعة عما وقت عليه في الدار لزيد  
 الدار فصار على اختياره في بيعه وشره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 الموقوف على الذي هو المالك لم يبق له ما سعت وتسكن في الدار لزيد  
 حيث كونه موقفا عليهم شهد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 عند الموقوف لزيد الموقوف عليه ودعي الوافد في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 الموقوف عليه تسكن في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 لا يتغير عينا ولا منفعة عما وقت عليه في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 واما الاختيارية لا يبيع وشره وان لا الرقبة ملكه وكانت درعة في الدار لزيد  
 موقوف على الموقوف في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 وفي طرف الوافد في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد

وان كان الموقوف على الموقوف عليه في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد

مرد الملك وفروجه على ملك الوافد اما ما سعت تسكن في الدار لزيد  
 كل يوم الموقوف على الموقوف في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 مع ان الموقوف في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 انه لا يبق له الحق في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 لا يتغير عينا ولا منفعة عما وقت عليه في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 للوافد في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 وجه ان يصرح في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 ولا يتغير عينا ولا منفعة عما وقت عليه في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 والتغير في الموقوف في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 وفيه دعي ليس في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 بيان انه لا يدرى في الدار لزيد في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 وفيه حق في الدار لزيد في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 لا يتغير عينا ولا منفعة عما وقت عليه في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 وفيه على هذا الموقوف في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 ولما خلفه وشره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 واما في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 وفيه في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد  
 في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد ما دام عمره في الدار لزيد























































انما قيل ان هذا اولى بالملك من بدل الرهن الذي حكم بكونه رهنا لان حق التمسك  
 متعلق بالعين من حيث انه ملك لما ملكه الدول في زمان يرتفع لاداء بدل  
 بالارتقاء ملكية الملك الدولة بالخصوص والحق الثابت للوطن المصمم  
 فانه ليس قسما بالعين من حيث ان ملك الوطن الموجد بيد خصص من وقت  
 نظير حصص الوطن الموجد من شيء بان شاء الى الراجح مقابل له بالجد  
 من وقت في الموجد من شيء ما ذكرنا ان البطلان في حكم المبدل والوجوه  
 والوقت في كونه ملكا للجمع البطون في ترتيبه ما كانه من يمكن ان يستغنى  
 البطون على كونه المبدل ولما كانت صحة البطون في ثباته البقي والاداء بدل  
 لما كانه ما راعى في حله ولما صارت العين الى المبدل ملكا للوطن فله  
 اولوية ان يظفر فيه وتصرف فيه بحسب جميع البطون ذلوا المبدل لوجوه  
 اولى اصح لهم بد قديس اذا كان ملكا لخصيصا للمحقق وليس بشرا الموجد  
 بمعنى غير سبعة الموجد له ذلك لان حكمه في حكم الوطن الموجد والاداء بدل  
 بدل الوطن انما هو بدل له في كونه ملكا للبطون فله ترتيب عليه جميع حكم الوطن  
 الموجد الى المخصصة به واما صفة الدية دية عين الموقوفة التي وقعت عليها الجبا  
 والعتق لوجوه العين التي لبطنت وقتها وانقطعت ما القعت والاداء بدل  
 وبعض قولها الصالح وهو ان لا يغير منه صان الى كونه الدية والعتق  
 عوض عين الموقوفة التي وقعت عليها الجبا والعتق ما هو عين الموقوفة  
 وبعضه بدلية الدية على العين الموقوفة التي وقعت ما القعت والاداء بدل  
 كونه ملكيتها ثم ملكية الدار الموقوفة وان كونه ملكية اليد على عد ملك المبدل

انما قيل ان هذا اولى بالملك من بدل الرهن الذي حكم بكونه رهنا لان حق التمسك  
 متعلق بالعين من حيث انه ملك لما ملكه الدول في زمان يرتفع لاداء بدل  
 بالارتقاء ملكية الملك الدولة بالخصوص والحق الثابت للوطن المصمم  
 فانه ليس قسما بالعين من حيث ان ملك الوطن الموجد بيد خصص من وقت  
 نظير حصص الوطن الموجد من شيء بان شاء الى الراجح مقابل له بالجد  
 من وقت في الموجد من شيء ما ذكرنا ان البطلان في حكم المبدل والوجوه  
 والوقت في كونه ملكا للجمع البطون في ترتيبه ما كانه من يمكن ان يستغنى  
 البطون على كونه المبدل ولما كانت صحة البطون في ثباته البقي والاداء بدل  
 لما كانه ما راعى في حله ولما صارت العين الى المبدل ملكا للوطن فله  
 اولوية ان يظفر فيه وتصرف فيه بحسب جميع البطون ذلوا المبدل لوجوه  
 اولى اصح لهم بد قديس اذا كان ملكا لخصيصا للمحقق وليس بشرا الموجد  
 بمعنى غير سبعة الموجد له ذلك لان حكمه في حكم الوطن الموجد والاداء بدل  
 بدل الوطن انما هو بدل له في كونه ملكا للبطون فله ترتيب عليه جميع حكم الوطن  
 الموجد الى المخصصة به واما صفة الدية دية عين الموقوفة التي وقعت عليها الجبا  
 والعتق لوجوه العين التي لبطنت وقتها وانقطعت ما القعت والاداء بدل  
 وبعض قولها الصالح وهو ان لا يغير منه صان الى كونه الدية والعتق  
 عوض عين الموقوفة التي وقعت عليها الجبا والعتق ما هو عين الموقوفة  
 وبعضه بدلية الدية على العين الموقوفة التي وقعت ما القعت والاداء بدل  
 كونه ملكيتها ثم ملكية الدار الموقوفة وان كونه ملكية اليد على عد ملك المبدل

انما قيل ان هذا اولى بالملك من بدل الرهن الذي حكم بكونه رهنا لان حق التمسك

بان يكون ملكا مقطوعا بحسب الدار المجمع المصلح ويشتر فيه بطون كما ذكرنا  
 في المبدل لان ملكه ملكا طلقا للوطن الموجد من يد كبرى ويترتب على المبدل  
 جميع حكم المبدل المخصصة به وعدم جواز سبعة الموجد ولو كان في الموجد  
 الموقوفة ليعمل كالداء الى اوراق المصنف والفايد بين الدار والموجد  
 لان ذلك لان حكمه في حكم نفس عين الموقوفة بعض الوقت المبدل له  
 بدل عن الموقوفة وبدل العين الموقوفة انما هو بدل لها في كونه ملكا لخصيص  
 مقطوعا بحسب الدار في المصلح الموقوفة والوقت المبدل له في حكمه  
 هو بعض عين الموقوفة والوقت المبدل له في حكمه هو بعض عين الموقوفة  
 الوطن وحسب ما شاء وحيله فان قلت ان ما ذكرت ليدفع فيها اذا  
 قطعنا عورت العبد الموقوف بعد ليدفع الموقوفة ردا عنه وعدم  
 ثباته الموقوف وجوده بطون القوت والمقتضى ملكه الى زمان وجوده حتى يملكه الموقوف  
 الموقوف فالتفقه في تلف وقته قائم في هذه المصرفة والوض فانه الدية  
 التي اريد بوجله عوض العبد الموقوف الذي وقع عليه القعت والاداء بدل  
 موقوف بعضه العبد والبدلية كان ملكا طلقا للوطن الموجد ليعمل عليه  
 لعدم ثباته الموقوف وجوده بطون القوت والمقتضى ملكه الى زمان وجوده حتى يملكه الموقوف  
 قد ملكه حكمه المبدل في هذه المصرفة ملكا طلقا للوطن الموجد كال المبدل  
 وفي الموضع ان احد المقتضى في فرق بين الدية في هذا الموضع وبين  
 غير هذا الموضع والمصرفة فليدبر ان كونه الدية ملكا طلقا للوطن الموجد

انما قيل ان هذا اولى بالملك من بدل الرهن الذي حكم بكونه رهنا لان حق التمسك  
 متعلق بالعين من حيث انه ملك لما ملكه الدول في زمان يرتفع لاداء بدل  
 بالارتقاء ملكية الملك الدولة بالخصوص والحق الثابت للوطن المصمم  
 فانه ليس قسما بالعين من حيث ان ملك الوطن الموجد بيد خصص من وقت  
 نظير حصص الوطن الموجد من شيء بان شاء الى الراجح مقابل له بالجد  
 من وقت في الموجد من شيء ما ذكرنا ان البطلان في حكم المبدل والوجوه  
 والوقت في كونه ملكا للجمع البطون في ترتيبه ما كانه من يمكن ان يستغنى  
 البطون على كونه المبدل ولما كانت صحة البطون في ثباته البقي والاداء بدل  
 لما كانه ما راعى في حله ولما صارت العين الى المبدل ملكا للوطن فله  
 اولوية ان يظفر فيه وتصرف فيه بحسب جميع البطون ذلوا المبدل لوجوه  
 اولى اصح لهم بد قديس اذا كان ملكا لخصيصا للمحقق وليس بشرا الموجد  
 بمعنى غير سبعة الموجد له ذلك لان حكمه في حكم الوطن الموجد والاداء بدل  
 بدل الوطن انما هو بدل له في كونه ملكا للبطون فله ترتيب عليه جميع حكم الوطن  
 الموجد الى المخصصة به واما صفة الدية دية عين الموقوفة التي وقعت عليها الجبا  
 والعتق لوجوه العين التي لبطنت وقتها وانقطعت ما القعت والاداء بدل  
 وبعض قولها الصالح وهو ان لا يغير منه صان الى كونه الدية والعتق  
 عوض عين الموقوفة التي وقعت عليها الجبا والعتق ما هو عين الموقوفة  
 وبعضه بدلية الدية على العين الموقوفة التي وقعت ما القعت والاداء بدل  
 كونه ملكيتها ثم ملكية الدار الموقوفة وان كونه ملكية اليد على عد ملك المبدل



حتى فيما اذا انتهى ملكه الى ربه ووجه المثل المثلوق والحق ملكه عليه وتوالت  
 الزمانه قلت بعد ما حكيت في الوصف لولا عدم الضمان ومثلها في الغرض  
 له صانعه ووجدتها كبدل للعن لمعرفه والمجد المرفوع نقول ان  
 مقتضى البدلية وحكمها ان يكون مشتركا بين المثل والمرفوع وبين المثل  
 والمرفوع المرفوع اما متعدد المطلب وانما ان حكم البدلية عرفا  
 الذي ارضاه النعم ذلك بانه ان لم يكن الوصف في مراد  
 سوغات ووجه الدوام اما انوار واما الفاد من الدباب وغير ذلك  
 على القول بالابطال انما هو بالنسبة الى الوين المرفوع نفسها ليدلها  
 فالجواب انما كان معتبرا فيها بديلها بالكون حيزها بما ليسها غايته ووجه  
 حيزها بنفسها وبعينها كمنها قيد في احد المظاري والظروف  
 كالاداء الى انوار في وقت القصد والاداء في الميعاد كما هو المقصود  
 الاداء الى انوار بديلها بعد ذلك واما وليد القصد والاداء بالاجابة  
 وفيما اذا طرأ هذا واما المقصود والمطلب الثاني ووجه اولي  
 بطلان الوصف انما يكون بالطلب بالنسبة الى مرتبة منه واما المرتبة التي  
 والمقصود الذي لا يجب حقيقة واما انما لا يجب بطلانه كذا في  
 اصله بطلانها بالنسبة الى العن نفسها ليدلها وقد عرفت ان  
 حيزها بنفسها مرتبة في المقصود لتمامه ولا يلزم من هذا ان لا يكون  
 العقود تامة للمقصود فانه انما مقصود غايته انما ليس بالمقصود الذي  
 ان قلت كيف ادراج هذه المرتبة في العقد مع انه لا يكاد يتدرج في  
 ارادته من شرطه قلت كذا مع وضع تبيينه للعقد قلت لا بد في  
 في ادراج فيه وقصده في ذلك اول ووجه قوله الواجب ليدلها حيزها

بالبدلية  
 بالبدلية

حيزية ينتفع بها والدين غالبا بنفسها لتصل لذلك كذا في معرض  
 انوار والتلف والدين وغيره مما ينسب به باب انتفاع بها فيكون  
 قريته على حيزها بنفسها فالمصلحة منه ذلك ويبدلها فيها اذا طرأ  
 فاذا وجدتها كمن في كل في مراد بوجه المرفوع المرفوع او وجدتها ك  
 دية كل في الهدف العبد المرفوع المرفوع المرفوع المرفوع المرفوع  
 بالبدلية وباقية ببقاء البديل داما كان ما طلب بالنسبة الى العن والبدلية  
 واذا كان دونه معلق واما بالبدلية كان البديل كما سقطت  
 لمصلحة المرفوع المرفوع كما كان البديل كذلك قبل طرأ المرفوع (تعب)  
 والدين بالاجابة فيجب مرفوعا انما يتبدل بما يبقى لهم فينتهي ملكه الى  
 ادراك افرار منه بقاء واما حيزها المثل في مراد المرفوع والدين  
 مراد بالدين العبد المرفوع المقصود بالاجابة كان لهم على كذا في  
 المرفوع فان كان البديل فمنه كان يبقى ويتفع به بطر على كذا في  
 وكانت مرفوعة المرفوع في بقائه البقي والاداء بطلانها ما هو اصله  
 واما انوار المرفوع الاداء على انقضاء المرفوع واما انوار المرفوع  
 المرفوع في حيزها المرفوع المرفوع المرفوع المرفوع المرفوع المرفوع  
 ليدلها حيزها المرفوع المرفوع المرفوع المرفوع المرفوع المرفوع  
 مرادها في ووجدتها كبدل العبد المرفوع المقصود المتلف بالاجابة  
 نقول ان حكم البدلية عرفا وعندما المرفوع الذي ارضاه النعم ذلك  
 ليدلها ان البدلية عند المرفوع المرفوع واما انوار المرفوع

بالبدلية  
 بالبدلية







للفظ المراد بصرف في البديل كيف شاء وان لم يكن له بصرف في نفسه  
 عا دام مرودا ثانيا لها انه مشترك بين اهل المرود وبين اهل المصدق كما  
 مثلا فيهما وجهان اما بحد الواقف في تقدير الخطيب لهما في مراد جديده  
 الوصف كما لهداه الى ارباب ذكره وفي القول بطلان الوصف في مراد جديده  
 البيع انما يكون بهما النسبة الى المدين المرفوعة نفسها لا يبدلها اذ ليس هناك  
 معتبرا فيها بديلها ما له يكون حصة بما ليسها غايته يكون حصة بنفسها  
 فيها اذا لم يلحق عليها احد من المرفوعة او القصد في انقراض لفظ المراد  
 المرفوعة في البديل فيها اذا طرأ عليها احد من القدر في البديل كما  
 في شراكتها لفظ المراد في الثاني وفي القول ما السطوة انما يكون بطلان  
 ما النسبة الى مرتبة منه ودر المرتبة الدالة في المصداق الذي لا يحسن حقيقة  
 كما يورث بطلان ما النسبة بما سطر النسبة الى المدين نفسها لا يبدلها  
 فكون وصفها محفظة بواقته بديلها كمال الواقف فيها اذا وجد هناك  
 بديل وانما يكون المرفوعة في البديلية على ذلك المعنى ودرها الى رابع لفظ  
 المضم وقد عرفت ان ما سطر واقف والادراك البديلية لفظ بديل  
 عند هذا المرفوعة على ذلك المعنى ودرها الى رابع لفظ بديل  
 البقية وفيها وجد هناك بديل للعين بسبب سبب اذ قد انقضى لفظ بديل  
 العين باقية محفظة بديلها في المرفوعة ووجد العين بوجد بديلها في المرفوعة  
 المبدل في وجود بديل ودرود وجود المبدل وجود المبدل بعينه ودرود بقاء  
 وجود المبدل بوجد بديل واقائه ويكون بالحققة والبرائة في وجود المبدل  
 والبديل وكله بمرسنة وجود المبدل ونسبها الى وجود البديل وليس له

وجوده في وجوده ببقائه ببقائه ويكون بكونه ويشتركون وجود المبدل  
 بمنزلة وجود المبدل ويشتركون في وجوده بشرط انما المبدل في المرفوعة  
 ان البديل يدل على المدين المرفوعة التي كانت دفعا على اهلها في ترتيبها كانت  
 ملكا مشتركة بينهما ما دلت باقية مرفوعة فاذا انقضت ودعت لها بديل  
 كانت باقية محفظة بوجد المدين المرفوعة بوجد النسبة المراسية البديل  
 ولما كان البديل ملكا مشتركيا بينهم في ترتيبهم بملك البديلية عرفا وقوله دللنا على  
 ان المبدل باق في وجوده وما انقض وجود بديل فيها كما لا بد من بديل وبقائه كما  
 كذلك عرفنا ان البديل ملكا مشتركيا بين المدين المرفوعة الذي قد انقضى  
 البقية بغير بديل المدين الذي كان ملكا مشتركيا بينهما وبين بديل المدين  
 المراسية التي كانت سطر بنفسها في المراسية ما سطر في المراسية  
 وليعرف حق المراسية بالنسبة اليها ونحو ذلك هي اذا وقف بديل المدين  
 او البديل كما لا بد من ملك بديل الوصف وليس بديل الوصف حاله هو  
 في حال بديل المدين بديل المدين في ذلك كما هو في المرفوعة بقاء المدين  
 سطر بقاء بوجد بقاء وجوده كما انه ما سطر وما انقض بقاء بقاء بقاء  
 وقسمة وجوده الى وجود بقاء بقاء وجوده الى وجود بقاء بقاء بقاء  
 هو هو ولذا كان البديل في ما سطر المدين ودفعا لملك المراسية سطر  
 كمال المراسية في ما سطر الوصف ويريد ما ذكرنا انه ليس المراسية المراسية  
 فيها اذا انقضت العين المراسية ووسعت وهديت لها بديل المراسية  
 حق المراسية في البديل ليعود عوده بملك البديلية وكونه ربا للمدين لا المبدل  
 وقيامه معاه ليعود بغير وجوده بمنزلة وجوده ولبقاء بقاء بقاء بقاء



في هذه المسألة لا بد من التمييز بين المبدأ والمبدأ والمبدأ هو الذي لا يتغير والمبدأ هو الذي يتغير  
 حق الرتبة المتعلقة بنفس العين والمبدأ المرتبة وليسها كصاحبها  
 بل ان ما ليسها الى بدلها كان بدلها رتبة كمال البنية غير فادك اسررت حق  
 السطحة المعلقة بنفس العين المرتبة الى بدلها كان وقفا عليه  
 وذلك لسكانهم حكم البديلة لذلك ان السطحة فوق ليست قايمة للبرية والتعدي  
 كمن المضاجعة ونزله لانه حكم نفس حق الرتبة والعقوبة وانما  
 فانها قايمة للتعدي والبرية وبعد السيرة كونه البديل رتبة ما بال  
 ودقفا ما بال الوقف ما المعنى المتقدم وان لم يجرى عليه كلام الرتبة  
 الدتد ان ذلك ان كان البديل في معنى ويستغنى به السطحة على كونه  
 وكانت سعة السطحة في قايمة التي والذ البديل مكانه ما بال سعة  
 وكما ظهر ان الحكم كونه البديل ملاك السطحة كذا في معنى السطحة  
 السطحة على كونه البديل وكانت سعة السطحة في قايمة التي والذ البديل مكانه  
 ما بال سعة التي حكم مع البرية وهراني حكم البديلة عرفي ملكه كونه  
 الصامات والذ بديلات وقد ايضا لها رتبة وهراني بذلك حكمها  
 والذ بديلات كذا في البرية وما بال البديلة كذا في حجة حجة البرية  
 التي نعلم انها تمت وامتق الاما كذا في طبقة الثانية كذا في الطبقة الاولى  
 ادونها والطبقة الثانية قايمة ببناء على ما تقدم فبذلك من التعديل  
 بديلة البديلة بديلة حقيقة كذا في السطحة البديلة كذا في السطحة  
 بديلة بديلة كذا في البرية ما لم يبد الفاضل البديلة كذا في السطحة  
 بديلة بديلة كذا في البرية بديلة بديلة كذا في السطحة بديلة بديلة

في هذه المسألة لا بد من التمييز بين المبدأ والمبدأ والمبدأ هو الذي لا يتغير والمبدأ هو الذي يتغير  
 في هذه المسألة لا بد من التمييز بين المبدأ والمبدأ والمبدأ هو الذي لا يتغير والمبدأ هو الذي يتغير

مع الطبقة الاولى وان لم يخص بها يد لغير السطحة وكان سركا بينها وبين الطبقة  
 الثانية كذا في رتبة نفس دانه اوجب ذلك كقطع السطحة والذ بديلات  
 كقطع اليد والرجل والذ بديلات والذ بديلات اقد في ما لا يقا  
 في هذه المسألة لا بد من التمييز بين المبدأ والمبدأ والمبدأ هو الذي لا يتغير والمبدأ هو الذي يتغير  
 في هذه المسألة لا بد من التمييز بين المبدأ والمبدأ والمبدأ هو الذي لا يتغير والمبدأ هو الذي يتغير

في هذه المسألة لا بد من التمييز بين المبدأ والمبدأ والمبدأ هو الذي لا يتغير والمبدأ هو الذي يتغير  
 في هذه المسألة لا بد من التمييز بين المبدأ والمبدأ والمبدأ هو الذي لا يتغير والمبدأ هو الذي يتغير



















٢ ولم يترتب حكم انما صفة للمبدل والمختصة به على المبدل للثبوت في الموضع  
 بلزم ولو لم يترتب على مبدل المسبب الذي صار مبدلا له بصفة له  
 والبدلية احكام المسبب في عدم حوزة صفة وعدم حوزة صفة فلو كانت  
 تحت واما من فيه فيثبت في مائة لم يلزم حوزة صفة واما  
 فصفة الصانع والبدلية بدقيقة اكثر في كونه ملكا والجميع المطلق على  
 الملك الدقل وهو المسبب واما ترتب على احكام المبدل واما  
 انما صفة به على المبدل بما هو بدل سماح الى المزمع بل حوزة الصانع  
 ليس في اليمين شي المرفعة الصانع والبدلية مخصصة فلو عدل  
 والهدف وحرفه او مخصصا ليس المذكور ملكا لهما بل مخصصا  
 على من ملك المبدل بد في كونه مخصصا ومخصصا فلو عدل  
 صار هذا المبدل اي المبدل ملكا للمطهر فلو لم يلزم ان يملك فيه  
 فيه بحسب صفة مع المطهر ولو بالبدل ليعين اولى اصلح لهم بد  
 يجب اذا كان تركه بعد تعيين المصدق وليس المبدل من المبدل  
 ممنوعا عن بيعه المذلل كما الاداء الى ارباب اذا اختلفوا في  
 الدباب الى غير ذلك في العدد والحدود والحدود المخصصة لم يرد فيه  
 منوعا عن بيعه وتبديله وتخييه ولا يحرم بيعه في المثلث فيه  
 في ثبوت بدل المسبب ويبرز فيه بصدقه بد حياج الى اذله احد  
 فلو اذله احد ربا بجهة يكون قال المبدل بعد اداء الصفة على  
 القول به كمال المبدل اي القيمة والمثل الذي يافقه بدلت في بطلان  
 قد اداء الصفة اي صفة الذهب ملكا للمثل الثمن واجبة لمن يملكه  
 يبقى ويتنفع به المطهر على نحو المبدل كانت مخصصة لغيره في قبالة

وقرره ان المبدل ليس له ان يملكه في الموضع  
 وقرره ان المبدل ليس له ان يملكه في الموضع  
 وقرره ان المبدل ليس له ان يملكه في الموضع

يبقى والبدل لكان ما هو اصله كذلك المبدل اي المبدل المشتراة  
 بالقيمة فانه كانت في ان تبقى وتنفع بها المطهر في الموضع  
 تحت صفة المطهر في قبالة يبقى والبدل لكان ما هو اصله  
 ملكا لهما عين اولى اصلح لهم فتيلا وتشتري ملكا لهما عين اولى  
 واما حوزة المبدل الذي اقل لولا به لكان حتى في بدل المسبب ليقول  
 لغاية المثلث المخصصة منه ليعين كل من المثل في الموضع حيث يال  
 انه ليعين ويؤخذ بدله وتصيره وقفا لغيره او لغيره بجهة  
 عليه على حكم خاصية الذهب والفضة المخصصة كما في الموضع  
 بعد تغيره ولو في الموضع والموضع انه ليس في الموضع  
 والبدلية وهو المخصص اكثر في كونه ملكا للمطهر على حد ملك المبدل  
 معنى تحت ما يملكه بجهة المثلث ليعين الموضع والبدلية  
 ما يوجب ان يملكه بجهة المثلث المخصصة لهما في الموضع في البدلية  
 وقد خصه الموضع وليس هذه الموضع في الموضع التي ليدان قيام بها  
 وليس يلزم ان يقوم بها ولولا ان الموضع المخصص بها حتى يحكم في الموضع  
 بها بدلا وانها الموضع المخصص او الموضع المخصص بها حتى يقوم بها  
 حصة لغيره لكان في الموضع التي ليدان قيام بها حتى يقوم بها  
 ولو في الموضع المخصص المخصص في الموضع المخصص بها حتى يقوم بها  
 الامس بغيره وواجبة تعيين في قيام بها ولو في الموضع المخصص بها حتى يقوم بها  
 في المزمع والمثلث المخصص في الموضع المخصص بها حتى يقوم بها  
 والبدلية وقد دأى الموضع المخصص في الموضع المخصص بها حتى يقوم بها  
 في كونه المبدل ملكا للمطهر في حد ملك المبدل ليعين كل من المثل في الموضع حيث يال

وقرره ان المبدل ليس له ان يملكه في الموضع  
 وقرره ان المبدل ليس له ان يملكه في الموضع  
 وقرره ان المبدل ليس له ان يملكه في الموضع







تقاسم الشخصية لربما لينة ومنها لوقتها يجوز في الوقت بل في  
في بعض المرات ليدفع لغيره بدل ثمنه بما يتفق به لفظ  
وليس في ثمنه ما هو لغيره والقراب بنظر الواثق وقضه قصده  
بب ليدفع لغيره على التبدل في بعض الاحيان اذا اعتد تركه لغيره  
لحق لهما اذا لم يتبدل ثمنه بما يتفق به لفظا والشرية ما هو لغيره  
فانه لقاؤه بماله وعدم تبديله ما يتفق به لفظا لتضع لغيره لفظا  
فقد بد في التبدل فالأمر بما هو ثمن مع ثباته بماله فيكون له لفظ  
لغيره على عدم التبديله لفظا والظلمات وهو واضح لكثرة فيه  
اما عند تفاوت بين البدل في حكم يعرف براءتك بدلتها لغيره  
الصالح واللائق او متعدد المطلب رد وهدية والمراد في البدلية  
في المطلب البدلية الشخصية لا الشخصية وما تحلف بالية المبدل به لغيره  
لكنها لغيره مما ذكرنا انه يحلف بالية المبدل بغيره لغيره بما هو لغيره  
هو مال ويكون المبدل بغيره ما هو بدل وما لغيره بعض البدلية من  
غير تفاوت بين البدل في حكم يعرف الذي هو المرجح في ذلك لغيره  
من المطلب لاني بدلتها لغيره الصالح واللائق او متعدد المطلب  
في القول به رد وهدية المطلب لغيره ما هو وقف وبما هو لغيره  
عليه اي على المبدل لغيره خاصة المبدل بما هو مبدل وبما هو وقف  
وتجوز كونه بغيره لغيره وقف ولغيره ولغيره ما هو لغيره  
الرفعة والمصلحة المترتبة على المبدل التي عين المرفوعة بغير الواثق  
وقراره ورفعه ونشأه الرفعية عليها بغيره وبغيره لغيره

عليها ومنه ان يكون المبدل وقف لغيره من دون الواثق المالك  
الواثق الصفة عليه وقضه حسبها ما ليتها وبغيره لغيره  
ان يكون المبدل وقف من دون الواثق الصفة عليه بغيره لغيره على  
المبدل بغيره الذي بغيره من غير المصلحة على ماله هو وقف لغيره  
ورواف الصفة عليها لغيره وقف المبدل والراف الصفة عليه وقدر  
قصده ولما لم يكن لغيره ما ليتها وتبناها بغيره لغيره لغيره  
ولفظا على وقف المبدل لغيره لفظا على لغيره على اليمين وهو بغيره  
بوقفه والموقف ان المبدل ماله حين الراف صفة الراف على لغيره  
حتى يجرى عليها ايضا وحين صار موجودا وصار بغيره ماله  
عليه لفظا حتى يجرى عليه الصفة بغيره لغيره الواثق موجودا  
حين وجودها وهدية في ان يكون وقف وهو رين بغيره  
لغيره وقف ما لغيره لغيره بمعنى تحلف بالية بغيره المرفوعة  
يرى بغيره لغيره ولا يعرف فيه ما ينافي بقاؤه بالية وبالحاجة  
لغيره لغيره ترتيب كلام خاصة الراف والمبدل على بغيره ولغيره  
له بغيره لغيره في اليمين لغيره البدلية وهدية لغيره لغيره  
وعدم التقصاها ترتيب اثار خاصة المبدل على بغيره بغيره لغيره  
باجل المصلحة وبما هو لغيره العبد المرفوع بغيره لغيره لغيره  
والتميز في الوقف وبما هو الالوقف ذلك وهو لغيره لغيره لغيره  
العامه بان وقف على المبدل المبدل اي بغيره المالك بغيره لغيره























وادرك عليه اي على المالك بان علم هذه العبدات والذوات  
 الواردة في التمييز اخص على الذكر والنفس والدرجات التي  
 ملك العبدات لكونها في ردها على اخص تدل على ان اخص  
 الواقع ونفس الذكر ليست بخارجة عن الذكر والنفس وليست  
 بل طبيعة ثالثة وان تملك تلك العبدات في مورد وفقدت  
 في تمام الحكم اشارة الدار والعلية لا يفي حكمك ان علم  
 العبدات والذوات يكون على تخمين وعلى ضربين تارة  
 تجعد لتعيين البين والساب والذكر والذوات على اخص  
 لكونه اذ اولى تجعد لتعيين اخص على الذكر والنفس والذوات  
 الواقع ونفس الذكر فان جعلت في التمييز اخص مع المالك  
 ان جعلت في التمييز اخص مع المورد ولعل نظر المالك  
 على التمييز ونفس المورد عليه مع التمييز في هذه الحالة  
 عدل بين المالك والمورد هذا ذكر المالك من خارجها  
 ان اخص واقفا اذ اقله في الرجال اذ النساء وليست بخارجة عنها  
 وحيث وليست بطبيعة ثالثة في نفس الذكر ان فقدت في ذلك  
 مورد اذ ارات التمييز عبدات اخص على الذكر والذوات  
 لذلك في ذاك المورد ولم تعلم انها في الرجال اذ النساء وفيها  
 ملك العبدات ليست بطبيعة ثالثة بل في ردها على اخص واقفا  
 غاية الذكر قد تملك وفقدت في مورد على اخص اشارة العبدات  
 صفة فالتسوية دائمة وهي الواقع ان فقدت في مورد اشارة العبدات  
 لا يجوز ذلك تدويرا ان يكون اخص في مورد فقد ان العبدات طبعه

واقفا وخارجة عنها كما برعوا انهم واقفا المالك وان كان لا يحكمه  
 اخبار العبدات ذلك ثم رداية اثم من سالم على سبعة اربعة  
 قال قلت له المورد لولد له بالرجال وله بالنساء قال ليرث من حيث  
 يولد من حيث سبق لولد فانه في نكاحه من حيث يبعث فاما  
 من اراء دور ميراث الرجال وميراث النساء ابيث والمراد في ميراث  
 الرجال وميراث النساء بنصف النصيبين كما بين في اخبار الذكر  
 وهذه الرواية كبرها ان يكون اخص بعد هذه العبدات وهي  
 العبدات طبع ثالثة واقفا وحقيقة متوسطة الحقيقة ونفس الذكر  
 حكمها واقفا ذلك بان يكون نصيبها المتوسط ونصف نصيب الذكر  
 متوسطة الحقيقة اذ ان المالك من اخصها ما استقره من ثمرها  
 واقفا اذ في الرجال اذ النساء وان هذا الحكم في حقها من قيد الصلح  
 والجمع بين اثنين كسنة الدور والدرهم وان نصيبها المتوسط  
 نصف النصيبين ليرث على انهما متوسطة الحقيقة كيف تدل في ذلك  
 مع انه حكم بهذا الحكم وهذا النصيب في نفس الذكر اقل اعمال المالك  
 بان مات اخص قبل اعمال تمام العبدات التي كانت مرجوة في البين  
 والمورد لم يمت ثم رداية استحقاقها على بقول من فهمه ان  
 عليا ان كان يترك اخص ليرث من حيث يولد فانه بالانكاح من حيث  
 سبق البول وحيث منه فانه مات ولم يترك نصف عقد المرأة ونصف



عقد المجدد والظاهر ان المراد من رواية ما هو المراد من قوله  
 الحق بن حمار ع ما مر عليه الخشخاش اذ قال الحق ما ذكره الحق  
 وليست بطيعة ثالثة وجميع وجودها في حالها في تميزها عنها فذلك  
 انها يلحق بعد احوال العتبات اما الذكر اذ انشئ فكلها نصيب الحق  
 من الذكر اذ انشئ وجميع ثقلها في المرد بان لم تكن فيه صفات الكمال  
 لكن انما تحس قبل احوال الصفات وتلقى الله وشبهها عين بحسب الظاهر  
 ولم نعلم في الظاهر انها ذكرها اذ انشئ اذ انشئ واما في قوله في قوله  
 بدو الحق ما ذكره الحق اذ انشئ بالحق والحقا وشبهه عين بالحق  
 وفي مقام الظاهر وما عطف ما به بانها ملحق بالحق واما قدرنا على تفسير  
 في الذكر والحق ما كان نصيبه من صفات الحق كما يصح لغيره كقول  
 الدراج والدين مع عطف ما به مما انف للواقع ونفس الله وذكروا  
 نعم الله وما ذكره الله وما انشئ في حق ما ان نصيب النصف مما انف  
 لعلمنا الدجال في تدبيره ان يكون له الملك في حق النصف النصف في قوله  
 ويكون ان يقال ان كل حق بالوعدة حكم برمدها لونها كما يشبهه قال  
 في قوله قلت قد يقال ان الحق الوعدة في الدول حكم الدول  
 قال لونها في نفس الدمر من احد صنفين ثم قال قلت بدو الحق  
 ان قلنا ما بواسطة حق الوعدة في شأنه اليه اذ هي غير معلقة بغيره  
 الا ان شي يتشخصها في اوجها لغيره اذ امة احدها في قوله

المنة الثالثة اذا اجر البطن الدول الوفاء مدة ميث شديد ثم انشئ  
 اجمع في انشائها فانه قلنا ان الميث بطلانها في ملك المثلوق قد  
 ضرورة اولوية الحكم منه وان لم تقدر بغيرها فيه تردد في اطلاق  
 ما دل على صحة ادعاء ولو فرضها محروما وحضرها وفي تلك ف دخول المصلحة  
 غيرا لهم في المدة في مدتهم انظره المطلق ضرورة اقصاء الحق  
 ليس المنفعة للوقف عليه مدة المصرا الذي يحمله الواقف بداريدو  
 البطن الثاني يستقر في الواقف كالدول وفي يكون في الوض بطلان  
 الحق رابين المدحان في الباقي وبين الغني فيه مدته في الفضل والمرد  
 في الطبقة المزبورة وان كان قد يكمل اذ لا يعدم الجيز في انما بناء على  
 اثر ذلك انما الجيز في حال العقد في الفضل والوض عند ذلك  
 لعدم الملك والمالك في حال العقد ومجود تأمل العقد للملك لو  
 وحيد ولا يحكم في الفضل وانما في احوالهم في نفسهم لدفن المثلث  
 قد يبدى احواله في اوصافه بوجهه ذلك احواله بغيره بطلان العقد الواقف  
 في المتعاقدين كما انهم في بعض ان الكمال المزبوري في انما  
 ان البطن الدول الواقف مدة ميث شديد ثم انشئ بطلان  
 الدولة منها بالان مات احد الطبقة الدول الدولة قد نها بالان في



في المجردين من طبقة الدولة وتعلق حصته شركائه من الوافد وكذا اذا كان  
ما ت الادب والمهر <sup>المقرن</sup> شديدا ما الدين تعاقبه في فوض المجردين من طبقة الدولة  
في الطبقة الدولة ولا ينحصر الحال في فوض الدفان في الفوض المذكورة في  
الماتن وهو ان فوضها بغير طاعة الماتن بغير طاعة الحال في  
المثاليين والفوضين اللذان فرضا بالكلية ولا يفي ما اكل بالقيمة وتقدم  
في المثاليين المذكورين بعينه مثلك في فرض الماتن في فرضه بغير طاعة  
حصص شركائه التي ما تواد استقلت حصصه اليه من الوافد وتعلق  
منه بعد مرتبة تدعى فائدة والتدريج في الدفان بالنسبة الى المدة  
التي اذ الفوض انه ليس بالخاصة حين الدفان وليست طاعة  
بذلك طاعة الشركاء التي ماتت وكانت الشراكة ما لا تترك الفوض في  
شركائه اقوا عن نفسه ونفسه ولا يربط له اية على العقد  
صحة الدفان في الفوض المذكورة بغير طاعة بدسعة بدسعة الدفان  
وهو هو والدفان هنا تدفع في او تبعد الجيرة في حال العقد  
على شرط ذلك في الفضل والفوض عند وثائيا لعدم الملك والمالك  
حال العقد وهو موجود في العقد للكل لو وجدوا في العقد في الفضل  
وثائيا وهو رتبة على نفسه ونفسه في نفسه ونفسه في نفسه  
في الدفان انما تملك زوجة لزوجها في الحجر طاعة حقا  
السبع فيما يتعلق بسبع مال الذي في نفسه وفيما يتعلق بسبع الفضل في نفسه

وقدنا في سبعة العصور في نفسه ان السبع على الخاص والمدين في مدعي امران  
عن امران العاصب يسع نفسه بغير طاعة في المالك وبقا ذكره في المالك والحق  
دخول عوضه في ملكه ولقصد الى ملكه بنفسه ونفسه بغير طاعة المالك والحق  
المالك وما صدر بغير طاعة في المالك في العاصب بغير طاعة في المالك  
واعيا الى قصد ملك احضن بنفسه وبذاته وبغير طاعة المالك  
مع دخول الطباقي عليه والبناء على انه المالك طاعة ادعاء شيا لملكه  
الى جبراله في تصحيح سبع العاصب بنفسه مع حقوق امان المالك وقدنا  
في منه اه هذا التصحيح هو صحيح بغير طاعة في سبع الدفان بغير طاعة في المالك والحق  
دخول عوضه في ملكه في حيث انه ملك ولا يقصد الاداء ملكه بنفسه  
لا في المالك وبما هو المالك والحق ان المالك مع دعوى كونه المالك  
عليه حتى يقال ان دعوى كونه المالك والطاهر عليه غلط واذا لم يكن عليه طاعة  
في المالك صار السبع صحيحا ووقع الدعوى المذكورة اي الطباقي المالك عليه  
غلطا ولغوا وبالحجة ان السبع بنفسه بغير طاعة في المالك فاصد الملك الثمن و  
صيرورته ملكا له ابتداء بازاراه ما ملكه كذلك او بعد البناء منه على كونه  
معدوانا او انعقاد او لا معنى لعدم قصد ملك الثمن اصبوا ولقصد  
ملك المالك نحو المصراة وفي الرضى اه الملكية اعتبارا بغير طاعة  
الشيء واعيا الى الخاص لا ينعاه المالك واه الملكية ضارة في  
الاضافات كما في الفوضين ايا المصافي والمصافي التي تدعى  
بدونها ولا تتصل بالدين الشيء ونعاه الخاص بدعواه المالك



والبراءة اولى الى البيع والبراءة عبارة عن الغياب والمالك  
 الى الغياب والمالك الى المصالح اليه وحسن ان المالك لا يضر  
 لذلك كما لا يخفى وعيد لا يترتب عليه تأثير اذ في المصالح المعروضة انما تكون  
 موجهة لوقوع نسيان المبيع والمبيع لا يلحق بذلك ذلك الفضل اذا قصد  
 البيع لنفسه قال تعلققت اجهات المالك بهذا الذي قصده البائع  
 لان منافاة الحق له معنى ضرورة ان المالك اشتمل على  
 باجازه وان تعلققت بغير المقصود كانت بعد سببا في  
 بغيره بضمه لتعلق الفضل فيكون التعلق في المنشئ غير مجاز والمجاز  
 غير منشئ فليس ما ذكرناه انه لا وجه لضم اجهات في المقام بل  
 والدلالة من البطون والقول بجواز اجهات التعلق مدة تسبق  
 المعروف عنه معلل له انه لا يمتنع ملكه المطلقا والناس سيطر  
 مع انزاله وهو حكم شرعي نعم لو كان المريد الناطق او المتولي في  
 مصلحة الوفاء اتجه ذلك لان الولد المقتضى لتصرفه  
 في ذلك مع وجوبه فصفه مما قبله وما بعد كارة لو كان  
 نزل او الناطق في الوفاء مستدر ومدين وتولية زمانه رتبة وكيفية  
 تولى وتولية بان يجعله متوليا وناظرا في الوفاء كيف شاء ورااد  
 ويجعل التصرف فيه بنظره وفيه كيف شاء ورااد ويجعله  
 فيه ما اراد ولو لم يكن مصلحة الوفاء او المعروف عيسى المرحوم  
 او لم يكن مصلحة المطلق المصلحة ففرا او المتولي او الناطق الذي

الواجب وقدره بعض الوفاء  
 على ما يقرر في المباح

الوفاء مدة معينة المصلحة الموصلة للموكلين وشيئا  
 لم يتطاول اجهات ولم يكن اجهات المذكورة لمصلحة الوفاء او  
 المصلحة فصفه مما اذا لم يطل مصلحة الوفاء او المصلحة وكانت مع  
 مصلحة مصلحة الوفاء هو او الموقوف عليه ويطول لذلك في  
 اجهات وعدم تطولها في هذه الصورة عامة الامر يقع الظاهر  
 في خبر الوافاء وقدره في التولية والمطالبة كذلك وعدم جعله  
 لكل وهذا نزاع صغرى بين جعله فندبد ان تلك اجهات  
 متوجه لبا او ناطق المالك او ما جعله لكل واولى جعله متوليا او  
 ناظرا على الوفاء بل تعيين كيفية تصرفه فيه ومن دون تعيين  
 تصرفه فيه وسد عطف التصرف فيه بنظره ولو في جهة المالك  
 له ذلك او في جهة المالك كما لا يخفى وشرعا ولذا جعله ناظرا عليه  
 واحال حكمه على المرفوع والبيع وما من حكم عرفا وشرعا وما  
 به عليه من الحكم وله ان يجعله بايا من حكم عرفا وشرعا ولو اذافر  
 المرفوع او المرفوع ولو اضمنا ان حكمه ايضا في المرفوع بما عند  
 العرف في حكم الناطق وفيه لا يطل مصلحة الوفاء  
 العين المصلحة في اجهات المذكورة ولو لم يطل مصلحة الوفاء  
 صحة اجهات في الصورة المعروضة ولم يتطاول عونه والاشياء في  
 اشياء المدة لك القدر المتيقن من حكم الناطق والمتولي شرعا وعرفا  
 ولو اضمنا به مدحه مصلحة الوفاء وحفظ عين المصلحة في

المصلحة الموصلة  
 للموكلين

المصلحة الموصلة  
 للموكلين



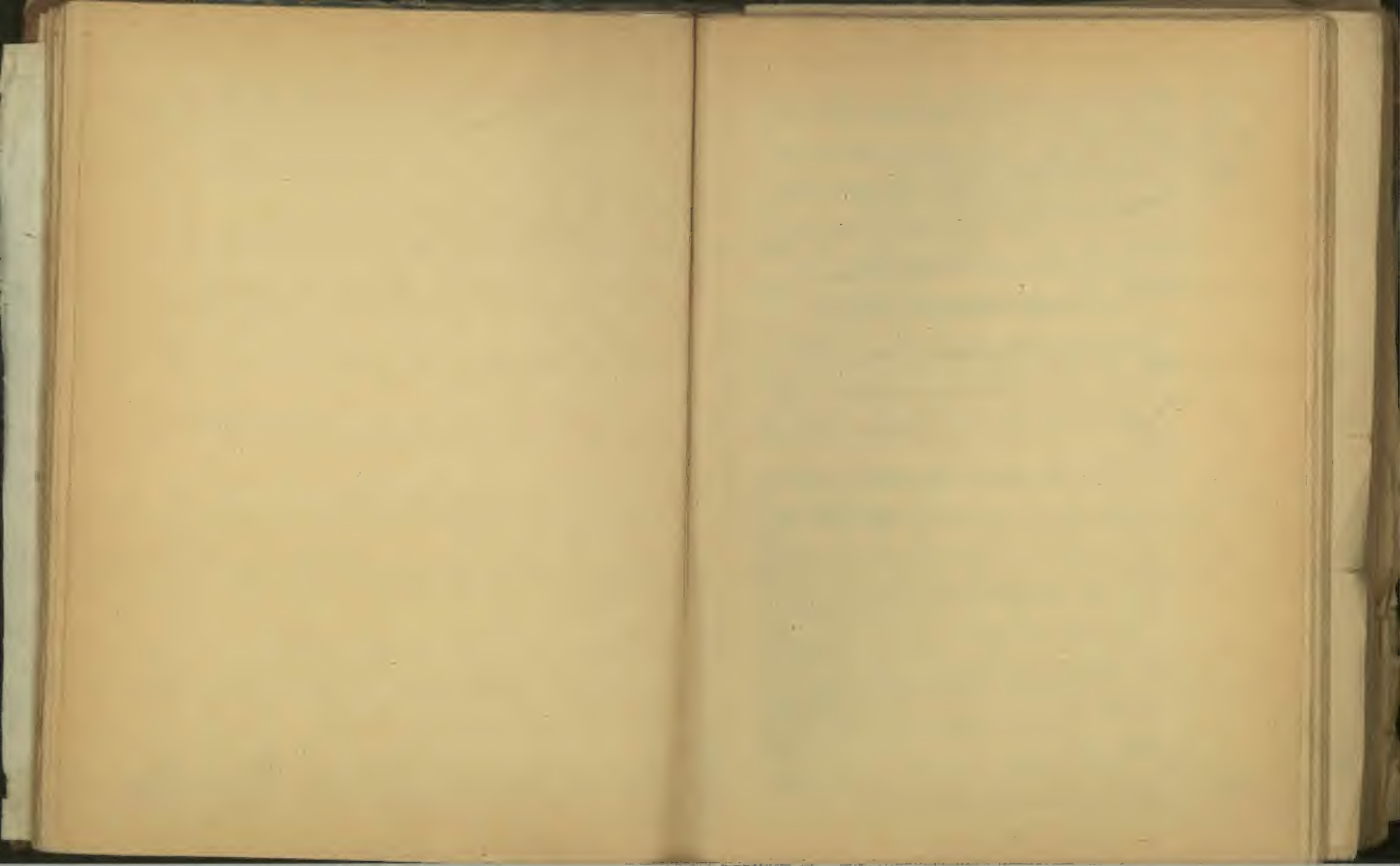
من التلغ والفا د لا ملحقه مصحح الموقف عليه ولد محرز لوقف  
 عليه وطى الله الموقف وان انحصر ووجه بناء على عدم  
 انتقال الملك الى الموقوف عليه وتبناه على الملك الواقع وليس كذلك  
 بناء على ان الوقف هو الملك والتكليف لا التحريم وكذلك بناء على انه علقه  
 وعقد فاقصة بين الموقوف والموقوف عليه كما جعلناه وخبرناه للملك  
 واما بناء على انتقال الملك الى الموقوف عليه فكلما اشهر فاحد من  
 احداهما رزحه وطبها لمحقاق البطنة الموقوفة حيث انه معرض للمهر والدية  
 المرجب لصورته ايام ولد المانعة من دوام وطبها على بطونه فبما  
 بموته بناء على صورته ايام ولد للملك كخبره بذلك واعاقبها بموته كخبره  
 من اقامات الدولد فوطها وان الملك انتفاعا في زمن ملكه الله  
 لغير غيره في وجه الانتفاعات من حيث انه معرض للمهر والدية  
 لمحقاق البطنة كمن الرأية فانها دعوى اخلاف ملك بين فاما ملك  
 اياهم الى الملك لطلب المطلق التام فندشيد شرب الملك ما صدر في  
 هذا الموضع بمعنى عدم المنقضى لذلك وقصدت من ذلك بالضرارة الى  
 الملك المطلق التام وعدم شمله للملك الضار التام المحرر واذ كان كذلك يحرم  
 عليه وطبها وما كان من ايا الدول فهد بدم في الياسة والعقبة والعيق  
 او العقم والعقم معا وفي المولد اتي لقطع لعدم كونه معرض للمهر والدية  
 كما في صورة الميراث في وفرة او ان الميراث في ما صدر في اليوم خصه  
 في الميراث اما الوجه الدال في حق الملك في حلية الوطى من الملك

في الميراث

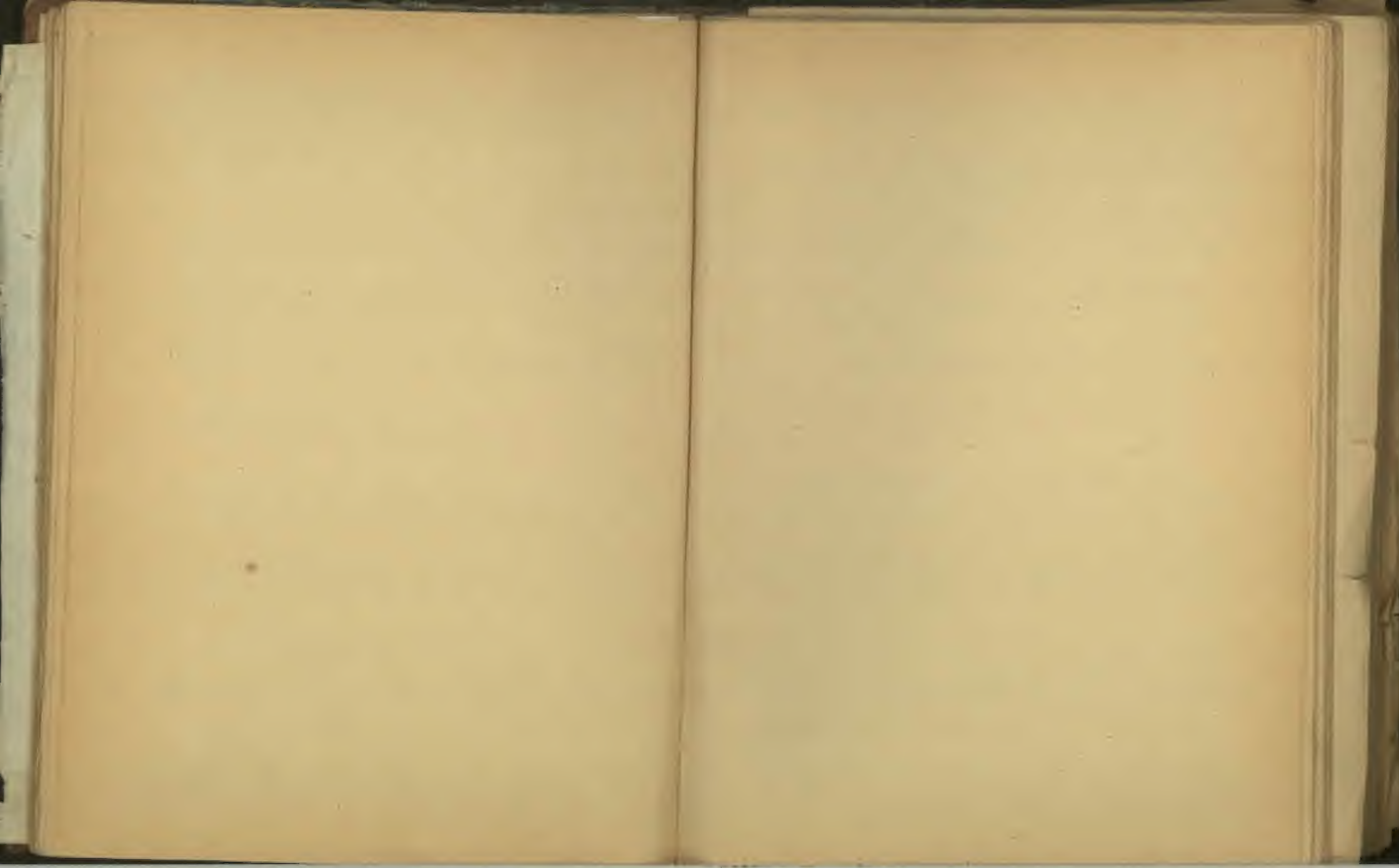
من دون ملاحظة اسباب الملك وفي الواقع ان له سببا كثره لا يسع المجال  
 في التمهيد والدرث الى غير ذلك في سببه ومنها الوقف وما صدر ولد الميراث  
 في الملك اسبابه الى اسبابه المرجية له ولغيره في الملك في الميراث  
 محرز وطبها ومنها السيرة اى قسوة الميراث على رزقه الوطى لا خلاف فيه  
 بعد ما كان بعضهم القائل بعدم انتقال الملك الى الموقوف عليه وتبناه على  
 الواقع لا بر اصله وبعضهم القائل في الوقف بالملك والتحريم فحقنا  
 انه خافه في الاضافات وعلقه من العلقين وعقد فاقصة بين  
 الموقوف والموقوف عليه ومع هذه الاضافات كيف يكون الدليل  
 على عدم الجواز من الوجهان المترددان بل يمكن ان يكون الوجه في التحريم هو  
 هذه الاحكام والوجوه وتعبارة ان الوجه في عدم الجواز هو عدم  
 لذلك اى حلية الوطى

الوقف  
 الميراث

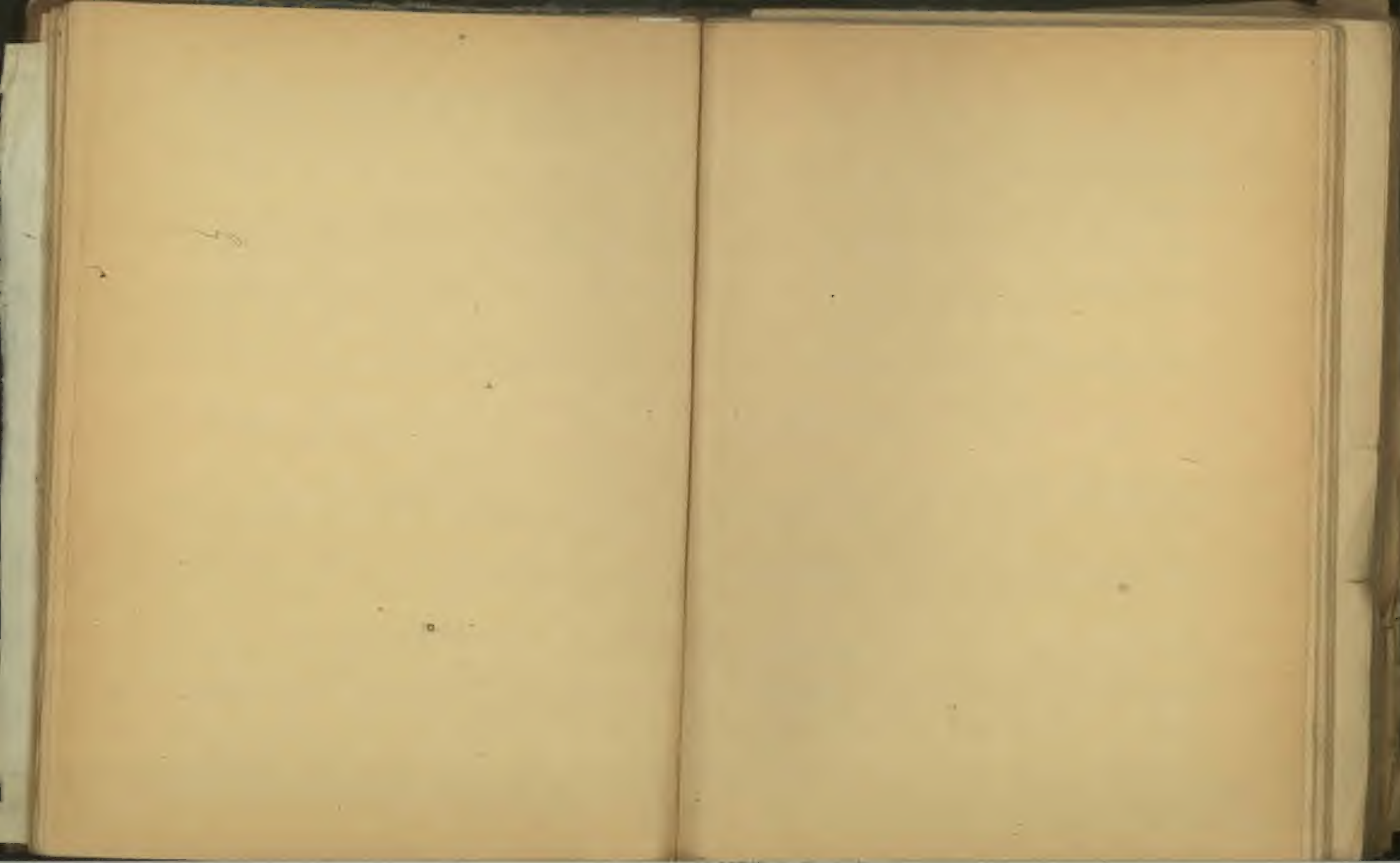














اما بيع الوقف فالكلام فيه يتم برسم مورد الدولة انه لله في  
عدم جواز البيع في الوقف جزر بيع الوقف في الجملة وكذلك احواله  
في غير الوقف انا صفة من المسموع والمدرسة والقطعة حيث ان  
فيها كمال موضع الله تعالى انا ص وليس لك منفعة به بعد ذلك  
استر في احد بعض المنافع منها ثم ان الخط فيها او يغير  
فيها اما في المسموع او المدرسة لخص شيئا من المصروفات  
في المسموع والمدرسة وعلى وجه العدد ان ثمة المصروفات  
لن يرضى عليه غير المسموع ولا يترتب على المصروفات ان يخصص على الله  
وهذا هو عدم جزر الوقف في بعض الوقف كعدم جزر البيع  
ووجوبها في الجملة مما لا كمال فيه انا الكمال هو من مقومات  
الوقف وما خرد في حقيقته او من خورجه ومنه الدورن الغير المقارن  
عنه بحيث لم يسبق الوقف على عدد ان الوقف على تقديره  
سوغات البيع والادحان احيانا او من حكمه فليطرد  
سوغات البيع والادحان فالحقيق انه ليس من مقوماته ولا من خورجه  
ولوازمه بد من حكمه فليطرد وسوغات البيع والادحان  
لدا شرط البيع في الواقع في بعض المالك بمعنى انه شرط بيعه  
في بعض الكمال بشرط سافيا لمعصر المصروفات ولا يكون شرط سافيا لمعصرا



حتى يلزم التساقط في نشأه فيع هذا فرض طر وسوء البيع  
لأنه الوفاء باقيا بعد وقعيته ما لم يبيع وبيع انما يتعلق <sup>بفرض</sup>  
فبعد ان لا يطره عرضة المبيع وقد عرف عدم الطر له <sup>بطلانه</sup> له وعدم  
به ومجرد فوج العين هي الاشتغال ليس مرجعا لمطهر <sup>فعله</sup> بل  
يسمى على وقعيته مادامت العين باقية ولو لم يبق لها منفعة  
اصدق هذا النظر عين المبيع قاله المبيع يسمى على ملكية المشتري  
مادامت باقية ولا يخرج عنه ملكه كزوجها عن الاشتغال وهو ملك  
جدا وبالحجة الدالة الدالة على حيز المبيع عند طر وسوء غاثة  
كانت محصاة لدولة المنع ومقتضاها حيث انزاعه با  
طرداها على عدم حيز المبيع طر حتى مع طر وسوءات المبيع  
فيقتيد <sup>بطلانه</sup> بها بتلك الدولة وهذا يندفع ما لوقلنا ان  
عدم حيز المبيع من سقومات الوفاء وان الوفاء على آية لذلك  
فانه يستفاد في من ادلة حيز المبيع لطرد الوفاء وقد كانت  
تلك الدولة دليله على لم يطرد وعدم انضام <sup>بطلانه</sup> لشرع الوفاء عند  
طر وسوءات المبيع وقد عرفت انه ممنوع لكل المنع الثانية  
الظاهر ان الوفاء ليس على نحو تعدد المطلب بحيث لا يتعلق  
بالنفس العين ابتداء قبل طر الطر ويستعلق بالبدل المبيع  
طر الطر في عود فرض حتى يكون ما يقع بازاء العين في <sup>البدل</sup>

والمعنى

وقفا بجعل الوفاء ونشأه فان الوفاء ليس <sup>بمستقلا</sup> بالبدل المبيع  
بنفس العين من دون لحاظ الطر في وتعلقه ببدل العين <sup>بطلانه</sup>  
فكما ان البايع لا يطره في بيعه انما يملك نفس العين وجواز تبديل  
المشتري للعين عند رادته بفرض من الفرض كما ان في حكمه <sup>بطلانه</sup> ولولا  
لعدم الضرر المحرمة للبايع ببدل البايع انما بجعل المبيع <sup>بطلانه</sup> للمشتري  
وفرضه سلطة وحكم الملك تسلط المالك عليه بتبديله وملكه  
لكل من شاء ولذا راد <sup>بطلانه</sup> الوفاء في الوفاء لا يطره الباطل  
لشأنه اضافة الوفاء ما انتهت الى العين خاصة وجواز  
تبديله الى بدل عند طر الطر في احيانا ليس مأخوذا <sup>بطلانه</sup> في نشأه  
ولذلك جعله ببدل من حكمه عرفا او شرعا فكونه البطل  
وقفا كما المبدل بعد التبديل عند طر وسوء غاثة كما في الحكم  
العرفية ومن مقتضيات العول على ما رجع لادان وقعية  
البطل كما ان بجعل الوفاء ونشأه وفي فائده كجزء المبيع  
او الدفان في مورد عند طر الطر في تبديله من الدفان  
لعدم مباله بذكر كجزء المبيع والدفان عند طر الطر <sup>بطلانه</sup> في نشأه  
الى جعل الوفاء ونشأه الثالثة تدعى ان الدفان  
الدالة في عدم حيز المبيع والدفان والدفان لا يطرد لها  
بحيث يشهد لحال طر الطر في بطل سقوتها لباي عدم



يجوز ان تصرف المنة في الوفاء في نفسه فقدرته على ما عدم يجوز  
 عند انوار الالف بين الدراب الى غير ذلك من الدرر التي  
 عدوه من الموقوفات والاضاف ظهري في المنع بقول  
 سطلق حتى في ضرورة لا و الموقوفات وعلى تقدير تسليم عدم  
 لكان ان تصرف عدم يجوز البيع والجهان عند شك في  
 طو الطوارئ لكل مقتضى الاصل عند الشك من البناء على  
 عدم جواز تصرف المنة في الوفاء مطلقا لم يعمد ليدعي جواز  
 الرابعة ان الموقوف للبيع في الوفاء انه كان في غير موضع  
 المخصص الواردة في موارد خاصة واما انتمك بجواز تصرف  
 في مورد فاب الوفاء بحيث يمكن الانتفاع به اصدده في مورد  
 كون البيع اعود وانفع للموقوف عليه بان عدم البيع في  
 تخصيص الحق الله وحق الواهب وحق الموقوف عليه كما لا يخفى  
 له اصدده اما كونه تخصيصا لحق الله تم فيه انه لم يثبت حق الله  
 في الوفاء على نحو الحق الثابت للموقوفين بحيث يمنع من ابقاء  
 الوفاء وعدم بيعه بدفعه لكونه شيئا متعلقا لحق الله بهذا  
 المعنى وكونه مالك الثناء وملك السموات والارض كما في معنى  
 افر وليس معنى الملك وحق المصطفي الثابت للناس كل لا يخفى  
 واما الحق بمعنى الحكم الذي على وجوب البيع وعدم ابقائه في موارد

الكل

ادل الكلام وقد عرفت انه محتاج الى الدليل واما حق الواهب  
 فقد عرفت فيما سبق في تعريف الوفاء القطعي العين الموقوفة على  
 الواهب بالمرءة على المهر المنصر فندقق لما العاين وادبا المنافع  
 اصدده ورجوع الثواب اليه دائما ليستلزم لبقاء الحق له العاين  
 الموقوفة كما يدعي ودعوى ان غرض الواهب في الوفاء هو الدوام  
 والبقاء ويجب المهر على طبق غرضه وتقصوده فندعي من البيع  
 ضرورة العاين في معرض التلف والخراب وجعل يده وقفا  
 مدفوعة اذ لا بد ان غرض الواهب ليس الدوام الوفاء بقاء  
 مادامت العين باقية ببقاء ببقاء نوع البدل واما ان  
 على تقدير كون غرضه ذلك يجب اللب والواقع لا يجب المهر  
 عليه كما قد عرفت منه ان عبده وثباته انما تعلق بنفسه العاين فلهذا  
 والغرض انما يرجع من الثناء على تقدير تسليمه لا يجب اعماله وملكه  
 ولا يجب المهر به ولا رعايته واما حق الموقوف عليه فهو انما  
 ثبت حقهم في خصوص العين الموقوفة ولا يبعد تلفها وفراها لا  
 يبقى مخرجه لمحقهم كما يجب رعايته فان الوفاء انما تعلق  
 العاين على وجه الدوام والثابت مادامت العين باقية وللدليل  
 على وجوب حفظ العين وابقائها ولا يعمد ابدالها بالبدل  
 حتى يستفيع الموقوف عليه بها على وجه الدوام فان الدليل انما دل



على عدم جواز انقضاء العين الموقوفة لكونه تضييعاً للحق  
 عليه واما وجوب ابقائها وحفظها وجوب ابدانها عند  
 انقضاء التملك فهو ادل الكلام ولا يمكن ثباته بغيره  
 صادرة كل امر غير غنى عند اول الدراية فتلخص انما استدل في  
 لزوم تضييع الحقوق في وجوب البيع والديون عند انقضاء  
 وكونه البيع اعور وانفع مما لم يعم عليه وليد ولد براءه انما  
 انك قد عرفت ان عدم جواز البيع ليس من سمات الوفاء  
 ولذا في لزومه غير المنفكة عنه فلو شرط الراقف بيع الوفاء  
 عند حاله في ما لا يمكنه من الشروط المنافية للعقد بحيث  
 جمع الى التناقض الثاني في بدلول العقد ولو شك في كونه  
 شرط البيع من الشروط المنافية وعدمه فنقتضي المصدر على  
 التحقيق اصابه عدم المناقضة كما انه لو شك في كونه شرط من  
 الشروط المنافية للكتاب وهشبهه كما لا يقتضي المصدر عدم المناقضة  
 فانه يرجع في عدم وجوب الوفاء من الشرط الذي يكونه قضا  
 للعقد وسنا فيا لم يلزمه او ما يكره مما لا للكتاب وهشبهه عند  
 الشك في استصحاب عدم كونه الشرط من الشروط المنافية للعقد  
 والمناقضة وهشبهه في غير سداد كما ان التامه والهيلة بسيطة كما

ان يمكن فند مجال <sup>في</sup> انقضاء المدة لها بقية فان انقضاء المدة  
 انما يكره له مجال لو كان المستحب في سداد كما ان المناقضة والهيلة بسيطة  
 فانه انقضاء الشرط لعدم المناقضة وعدم المناقضة ليس لها  
 حاله سابقة لكن عدم تحقق الشرط المناقض والمخالفة كما ان حاله  
 سابقة اذ هو امر حادث يسوق بالعدم فيستحب عدمه ولا يعقد  
 الذي لم يشرط في ضمنه الشرط المناقض والشرط المخالف كما ان وجوب  
 الوفاء وكذلك الشرط الذي ليس منافي للعقد ولا منافي للكتاب  
 والمستتة كما ان وجوب الوفاء فيجوز الاستصحاب عدم تحقق الشرط  
 والمخالفة وبعد لول ذلك بالاستصحاب لشيء محرم وجوب  
 الوفاء كل ما يفتي هذا بحسب المصدر مضافا الى ما ورد من شرط  
 البيع في اوقاف الميراثيين فقد روي في الكافي في كيفية  
 وقف الميراثيين صلوات الله وسلامه عليه ما يدل على جواز شرط  
 البيع في الوفاء



بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين

٢١٢

الحمد لله رب العالمين المصطفى و سلم على محمد و آله الطاهرين و بعد الحمد لله المجدد  
 احسن الى اهل البيت اجمعين على ما تقدم ظاهرنا اننا انما من جملة اهل البيت  
 الكاظم الرضا فاجتهد و انصرت في هذا الموضع قبيح الصانع قد غاب عنه  
 الغفلة كرم من الرضا ما يكرم من النسيب و روي عن الصادق عليه السلام  
 طرق صحيحة و روي عن عبد الله بن شاه و البراء بن عازب الكنازة و عن عتبة بن رزاره  
 عن سريان الصادق عليه السلام في السير في الناس و ذلك و قد ثبت في ذلك  
 من جملة اسباب المحرم الكاظم الرضا في جملة كبريا و شدة سريرة  
 و ايمانها و ضرورة من المذهب من الدين فندب قبيح القول في المطلب و قد ثبت  
 الرد في شروطه و كلامه اي قبل البدء في شرط الرضا المحرم و كلامه  
 ما ليس المراد من هذا هو الرضا في السهام الموضوعة و قد ثبت في  
 و الدعاية او اكره و بعبارة اخرى هي الرضا في انك في تحقق الرضا  
 المحرم و في تحقق وجوده خارجا بعد العلم و التمسك و الدعاية على شروطه  
 يعلم و ما راجع انه تحقق الرضا المشرع للحرمة بين هذه المرأة و هذا  
 المرء و لم يعلم انه تحقق و وجد الرضا على شرائطه المعتبرة فيه بين هذه  
 و هذا حتى يشرع في انك لم تحقق و لم يجد كذلك حتى لا يشرع  
 فيما اذا شك في تحقق الرضا كعدمه لك في اعتبار شرط كفايه  
 و عدمه بعبارة فيه بعض انه يشك في نفسه و تحققه من جهة انك ان



في الرضا والرضا انما يكون في اللبن على ما في صحيح ام لم يعتبر فيه ذلك  
 وهو اعتبر فيه ان يكون شرب اللبن على وجه الالتصاح من الثدي  
 عند فدي بشره بوجور اللبن في خلق الرضيع ام لم يعتبر فيه ذلك  
 الى غير ذلك من المواضع الضرر التي في اعتبارها فيه شرعا  
 في الرضا والرضا في كعبه وتحقق اثره والحديث في ذلك في صحيح  
 وما بعد في سبيل التوجيه بشره في الدابة وانما ذكره في  
 ر ب ان الرضا امر حادث وموضوع فاصح من الضرر ما ذكره في  
 الطارية العارضة فاذا انك وجوده وتحققه فارها او في قوله  
 وهكذا واحمله في سبيل التوجيه فالله عديم نظير انك في الرية  
 ولا يحكمها وفيما جعله في سبيل التوجيه ما نحن فيه في نظر شرعية  
 غاية الضرر في الرية وعدم كونه وفيما نحن فيه في الدابة  
 على سبيل التوجيه ولما مضى في الضرر في سبيل التوجيه في الدابة  
 الموضع افاكم من الدابة وبقاء المرأة على ما عليها فليس  
 كانت عليها قبل هذا الرضا الذي في تحققة وجوده وفيما  
 جعله في سبيل التوجيه ورجا بشره في كعبه وجوده وفيما  
 عدم حدوثه والحق اها في عدم كونه في سبيل التوجيه وشره  
 في شرهها وتكادها في دابة الضرر في المولد المتكدة كما راء كانت  
 الشبهة موضعية او كونه من الدابة وبقاء المرأة على ما عليها

في الرضا والرضا انما يكون في اللبن على ما في صحيح ام لم يعتبر فيه ذلك  
 وهو اعتبر فيه ان يكون شرب اللبن على وجه الالتصاح من الثدي  
 عند فدي بشره بوجور اللبن في خلق الرضيع ام لم يعتبر فيه ذلك  
 الى غير ذلك من المواضع الضرر التي في اعتبارها فيه شرعا  
 في الرضا والرضا في كعبه وتحقق اثره والحديث في ذلك في صحيح  
 وما بعد في سبيل التوجيه بشره في الدابة وانما ذكره في  
 ر ب ان الرضا امر حادث وموضوع فاصح من الضرر ما ذكره في  
 الطارية العارضة فاذا انك وجوده وتحققه فارها او في قوله  
 وهكذا واحمله في سبيل التوجيه فالله عديم نظير انك في الرية  
 ولا يحكمها وفيما جعله في سبيل التوجيه ما نحن فيه في نظر شرعية  
 غاية الضرر في الرية وعدم كونه وفيما نحن فيه في الدابة  
 على سبيل التوجيه ولما مضى في الضرر في سبيل التوجيه في الدابة  
 الموضع افاكم من الدابة وبقاء المرأة على ما عليها فليس  
 كانت عليها قبل هذا الرضا الذي في تحققة وجوده وفيما  
 جعله في سبيل التوجيه ورجا بشره في كعبه وجوده وفيما  
 عدم حدوثه والحق اها في عدم كونه في سبيل التوجيه وشره  
 في شرهها وتكادها في دابة الضرر في المولد المتكدة كما راء كانت  
 الشبهة موضعية او كونه من الدابة وبقاء المرأة على ما عليها











ان المصاهرة وان جمع مع نسب الدائم لدرقضاء لها  
 مع وجود النسب وقد عرفت ان مصراعكم من الموضع المسمى  
 المقصد من جهات النساء وان المصاهرة وليد تحقق المصراع  
 كقولكم لعينة المصراع للحكم وعدم انفكاكه عنه هذا ان المصراع  
 النسبية وليد ما الحق العتقان الرضا عن ما العتقان النسبية المصراع  
 والحق المصراع مقام النسب في اناطة التجمع به كدلالة المصراع  
 للزوجة بمنزلة الدم النسب لها فقوم على التحريم وواجبة فيها  
 رقم عدد التحريم ان الزوجة من جهة الرضا لرجلين احدهما ان المراد من  
 النسب في التحريم من الرضا ما يحرم من النسب من النسب ما قبل  
 المحرم والمحمية والوفى انه ليس كذلك هناك مدنه بين احدهما ورجوع  
 الدفرا ما فيها ان تحريم ام الزوجة من جهة المصاهرة فندحرى من جهة الرضا  
 ولكن يدفع الزوجة الدولة ان المراد بلفظ النسب في التحريم من النسب  
 اما صديق المحرم والمحمية كدلالة الموات النسبية كدلالة مدنه تعيد لطلب  
 من غير دليل فيلزم ان لا يكون دليل الفرض ان لفظ النسب في التحريم  
 المذكور مطلق غير مقيد بالنسب ما صرح به في دليله على التفسير بذلك  
 مد الى ان مدنه من مطلق النسب المحرم للتحريم براء ما بين نفس المحرم  
 والمحمية ام بين احدهما ورجوع الدفرا وغيره وشك المصراع في اوله  
 الموطر ويدفع الثلاثة انه لا دليل لنا يدل على ان المحرم من جهة المصاهرة

ان المصاهرة وان جمع مع نسب الدائم لدرقضاء لها  
 مع وجود النسب وقد عرفت ان مصراعكم من الموضع المسمى  
 المقصد من جهات النساء وان المصاهرة وليد تحقق المصراع  
 كقولكم لعينة المصراع للحكم وعدم انفكاكه عنه هذا ان المصراع  
 النسبية وليد ما الحق العتقان الرضا عن ما العتقان النسبية المصراع  
 والحق المصراع مقام النسب في اناطة التجمع به كدلالة المصراع  
 للزوجة بمنزلة الدم النسب لها فقوم على التحريم وواجبة فيها  
 رقم عدد التحريم ان الزوجة من جهة الرضا لرجلين احدهما ان المراد من  
 النسب في التحريم من الرضا ما يحرم من النسب من النسب ما قبل  
 المحرم والمحمية والوفى انه ليس كذلك هناك مدنه بين احدهما ورجوع  
 الدفرا ما فيها ان تحريم ام الزوجة من جهة المصاهرة فندحرى من جهة الرضا  
 ولكن يدفع الزوجة الدولة ان المراد بلفظ النسب في التحريم من النسب  
 اما صديق المحرم والمحمية كدلالة الموات النسبية كدلالة مدنه تعيد لطلب  
 من غير دليل فيلزم ان لا يكون دليل الفرض ان لفظ النسب في التحريم  
 المذكور مطلق غير مقيد بالنسب ما صرح به في دليله على التفسير بذلك  
 مد الى ان مدنه من مطلق النسب المحرم للتحريم براء ما بين نفس المحرم  
 والمحمية ام بين احدهما ورجوع الدفرا وغيره وشك المصراع في اوله  
 الموطر ويدفع الثلاثة انه لا دليل لنا يدل على ان المحرم من جهة المصاهرة



لم يحرم وجهه الرضاع كما انه قد دللنا على ان الرضاع لا يقيم مقام  
 المصاهرة ولا يشترط منزلتها نعم لو كان قد دللنا على ان المصاهرة لا يقيم مقام  
 المحرم وجهه المصاهرة لم يحرم وجهه الرضاع اذ كان قد دللنا على ان  
 الرضاع لا يقيم مقام المصاهرة كما ان المصاهرة لا يقيم مقام الرضاع  
 الا هنا وللدلالة على ذلك في كونه دليل المصاهرة لا يقتضيه اذ اجمع  
 مع النسب ويكفي التحريم مشددا الى النسب ولا يلحق المحرم بالنسب  
 للمصاهرة وان جمعت مع النسب وبعد ان ايق العزاق الرضاعي ما  
 النسب في التحريم بمقتضى امر المذكر يكون الدم الرضاعي للرجعة بمنزلة  
 الدم النسب لها فحرم كما تحرم هذا بعض الكلام وقد اخبرنا بعض  
 من الكلام في قسمه ايضا احد المراد من لفظه ما فاجزئ الشيء الذي  
 الذي يحرم من قبل النسب من جهة الرزق وعدم نفقته وهو ما اجمع على  
 انما هو سبعة ام الرضاعية ولد المذكر وعدم نفقته وجوب الحق  
 وهو تملك المهرين الرضاعيين وهو شهادة الولد الرضاعي بطلب  
 الرضاعي وهو في النفقة ويخبر بذلك في كلام النسب بخلافه  
 او المراد من لفظه ما فاجزئ محرم في الرضاع ما يحرم في النسب  
 المحرمات النسب السبعة المعدودة في الآية الرابعة حرمت عليكم  
 ولعبارة اخرى المراد من لفظ ما المحرم اي كل ما يحرم من قبل النسب  
 من جهة من جهة الرزق اي تزوج العاوين نسبه السبعة او المذكورة  
 السبع وذلك لان المصاهرة والمصاهرة والمصاهرة هي النسب  
 المختلف والرضع يحرم من قبل الرضاع او المراد منه حصره في تزوج

على ما دللنا على ان الرضاع لا يقيم مقام المصاهرة

في كونه دليل المصاهرة

في كونه دليل المصاهرة

في كونه دليل المصاهرة

العاوين النسب السبعة او اكثر المعدودة في الآية الرابعة وقوله  
 حرمت عليكم اي كل ما يحرم من قبل النسب اي كل ما يحرم من قبل النسب  
 من قبل النسب يحرم من قبل الرضاع ويشهد بذلك اخبارنا هذه الواردة  
 في انما كانت الدالة على المحرم من قوله في كتاب الصلح عن امرأة  
 تزوجت عبد الله بن مولى بن مولى حتى تخطه يحرمها سبعة قال لا يورثه سبعة  
 السيد قد قال رسول الله في الرضاع ما يحرم في النسب وفي النسب  
 سبعة احداك شرا روى في قوله اي المؤمنين عليه نعم سبعة امه  
 ارضعت ولده قال لا فزبيدة وقد سن بشرى ام ولدي بل  
 الرواية انه من المنكرات في صدر الكلام وعنه ابو عبد الله قال اذا  
 ملك الرجل ولديه او اخته او غلمته او غلمته او بنت خيم او بنت  
 وذكر امر هذه الآية من النساء يفتقروا جميعا ولا يملك امه من الرضاع  
 ولا اخته ولا غلمته ولا غلمته اذا لم تكن حرة وقال ما يحرم من النسب  
 يحرم من الرضاع وقال يملك الذكر ما غنم والده او ولدا ولا يملك  
 من النساء ذات رحم حرم قلت يحرم في الرضاع ثم قال  
 نعم يحرم في الرضاع ثم قال ذلك وشهد رواية ابو بصير عن ابو عبد الله  
 انه زاد فيها وقال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وهذه  
 اشارة الى ان في مذهبنا فاجزئ من النسب والنسب لان النسب هو  
 حرمه ثم عيبه الكراهة في الرواية الاولى وقوله اي قال رسول الله  
 من الرضاع ما يحرم من النسب على ما عرفت لا على جهة عدم نفقته

في كونه دليل المصاهرة

في كونه دليل المصاهرة

في كونه دليل المصاهرة

في كونه دليل المصاهرة

في كونه دليل المصاهرة

في كونه دليل المصاهرة







[illegible]

١٠٠  
 في الرضا كل ذنب قبيح في المأوس المعلوم الشدة والمنزلة لوجهين  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]















لكون من جهة الحرم ولد وجهه لخصيصه الحرم على ما يقوله لها شمس  
تقدم حرم المنزلة قلت نعم الدم لا ذكرت بالنبات الى مقام  
النبت وهذا الكلام فيه انما الكلام في الطهر ايا في طهر اوله  
اعراض في الكتاب ولست عني الكلام في طهر الدية لرواية  
المستحقة لبيان نعيم هذه النساء المذكورات في الكتاب في  
طهر طاهرة في مقامه القائل لعدم حرم المنزلة وطاهرة في مقامه  
القائل لعدم الشتر بل كمال انها طاهرة في مقامه القائل  
لعدم حرم الشتر بل في مقامه القائل لعدم الشتر ولزم في  
طاهرة في مقامه القائل لعدم حرم المنزلة ليست طاهرة في مقامه  
القائل لعدم المنزلة وفي يكون الدية محبة حقة وتكون القول قول من  
يقول لعدم حرم المنزلة ويرى ان هذا لا يتيقن لانه القدر  
المتيقن من ادمه الحوات انما ادمه هو حرم هذه الحوات ليس له  
القدر المتيقن من حرم الدم منه في قوله حرمت عليكم اعراضكم  
ان حرم الدم على الحوات من حيث كونها اما لكونها لهن حيث كونها  
اما لكونها اذ اما لسيطانها يد في حرمها حيث كونها اما لكونها  
المتيقن من الدين او من الدم اذ اما لسيطانها يد في حرمها حيث كونها  
الذي استناه في صدره لمسته ايا حاله ادمه في الدابة وما قد  
القول قول من يقوله لعدم الحرم ولو كان في باب القدر المتيقن  
مضافا الى القول بامري في امثال هذه المعانيات والحرر  
المسكوة يعني بها في و ان قد تروى في التقييلين استقيل الدار  
في رواية عن سائر الروايات في موضعها بانك وفي رواية الرب بن زح

الرب بن زح لدن ولدا صار بمنزلة ولدك حرم المنزلة  
وقد تقدم شرط الكلام فيه وما صد انه بعد ما صار اولاد الحز  
وصاحب اللبن واولاد المرضعة في موضع نبات الى الموضع وعلم  
ولده من جهة الرضاع بمقتضى التقدير المذكور ولو من عليه بعد  
ذلك لم يصير هذه النبات نباتا لدن الى الموضع وهذا الذي  
عما لهذه الدلالة يعني يصير اولاد الفحل والمرضعة نباتا الى  
الى الموضع واخره ان في الموضع لهذه الدلالة في النبات الذي  
يكرم على الذي من جهة النسب فحرم من جهة الرضاع وكما بين هذه  
الدلالة وبين اولاد الى الموضع لنبات الرضاع والآخره فحرم بعضها  
على بعض للآخره وكذلك نص في الموضع والموضع على الموضع  
من طرف ابيه وامه اجداد او جدات لنباته انما الى الموضع  
ولصير هذه الدلالة لهما فالبط فحرم على اجدادهم فحرم  
على لبط لنباتهم رضاعا واخراته ايا جهات الى الموضع نصير  
عما لهذه الدلالة فالله حرمه لسا فحرم رضاعا وما صد  
لصراخره الحكا الى الموضع عا وخته حرة واولاده حرة ويولد  
ايه وامه حرة اجداد هذه الدلالة المنزلة بمنزلة ولده وفي  
نباته فحرم هذه الحاة والنساء بعضها على بعض من جهة النسب فحرم  
من جهة الرضاع وكذلك نص صاحب اللبن والمرضعة ايا  
واما الموضع واما اجداد اجدادها وجدات اجدادها والمرضعة اجدادها  
الحاة حرة وخته حرة فحرم رضاعا وكذلك حرم اجدادهم  
جداته وعما هذه الدلالة لنباتهم رضاعا وكذلك حرم اجدادهم  
الدلالة واولاد هذه الدلالة على العمد وابعه واعدادهم وكذا







بهم على عبد الرضا عن جماعة لا يصح منه طريقا قال قلت  
اخرجني الرضا عن ضرورة انه غير ذلك وصححه عبد الله بن سنان قال قلت  
لرسلت اما عبد الله عن ابن ابي عمير قال لا بأس بالزنا في امر الكوفة  
لكنك ولبن فذلك ولد المرأة افرى خديج ورسول حنة بن شمع  
ما ارضعت امرأته من لبن فذلك ولد المرأة افرى وليست في  
اشراط كونه اللب على الرض انما ندركه لابن الرضا واللبان  
الموطورة اعم من الرض فانه اللب انما يصدق على الرض بعد  
ولم يصدق الولد وقد استقصى ذلك في صحيح المسئلة في  
انقضاء الولد او كفى محمد وجماله بدق ذلك في الرضطة اولها  
في الحور وثانيها في القدر في هذا الموضع للوطي وقول  
في صحيح برید العلي كذا المرأة ارضعت من لبن فحملها ولد المرأة  
افرى من عدم او جارية فتلك الرضا الذي قال رسول الله  
اليفر ذلك ما دل في الرضا وقرأ في انما طاعة اخرج بكه اللب في  
الغمر كصالح في ربيعة جيب دراج بابن فضال ورواية ابو  
لدنيا في ما قرأ في صحيح رسول الله وحسنه المتقدمين في لبن ذلك  
انما يصدق في ذلك اللب انما لبن الولد كما يشهد به المعروف في  
عدم صدق الرضا في اللب بعد ما يصدق مع انها غير قاذية  
فيما نحن فيه انه وجد الولد ما يقع له القبر في اخافه اللب  
انما روي في رسل بن يعقوب وبعقوب بن عيب ان در اللب  
من غير ولادة لا يوجب الشر كذا في صحيح محمد بن قيس

الشر

باب ما يوجب الشر في الرضا في ما 2 الجا والمصدق  
وقد انعم فيها ورفيع الشافعي فيها يعني عليه السلام في ما 2  
ما قبلنا من هذا الموضع وقيل انه لا يملك في ولادة وانما يملك  
في غير مسئلة الموطوع ذلك بعد ما رجعت الى الددة والدار طغرا الى  
صحيح برید العلي في الموضع في الولادة في تفسير قول رسول الله  
في الرضا ما كرم من النسيب قال سالت ابا جعفر عن قول  
رسول الله كرم من النسيب في ذلك فقال كذا المرأة ارضعت  
ابن فلان ولد المرأة افرى من جارية او عدم فتلك الرضا الذي  
قال رسول الله من هذه النسيب لقول رسول الله من نضت لمطين  
او دالة على انما الاول الى سلفات الرضا ثم عدم كرم في الرضا  
ما كرم من النسيب في ذلك الموضع في حديث ابي الحسن في الرضا  
والدما جابح الى ابي الحسن في الرضا في النسيب في الرضا  
في تفسير ذلك في تفسيره الدما في وقال كذا المرأة ارضعت  
الدم على سراله وتفسيره له بقوله كذا المرأة ارضعت  
والدم في عدم طهارة وعدم طهارة في الحديث والدم في عدم طهارة  
في سراله الشافعي في عدم طهارة في قوله رسول الله في عدم طهارة  
صريح في الحديث في عدم طهارة في عدم طهارة في عدم طهارة  
مجمل في عدم طهارة في عدم طهارة في عدم طهارة في عدم طهارة

ما كرم من النسيب في ذلك الموضع في حديث ابي الحسن في الرضا  
والدما جابح الى ابي الحسن في الرضا في النسيب في الرضا  
في تفسير ذلك في تفسيره الدما في وقال كذا المرأة ارضعت  
الدم على سراله وتفسيره له بقوله كذا المرأة ارضعت  
والدم في عدم طهارة وعدم طهارة في الحديث والدم في عدم طهارة  
في سراله الشافعي في عدم طهارة في قوله رسول الله في عدم طهارة  
صريح في الحديث في عدم طهارة في عدم طهارة في عدم طهارة  
مجمل في عدم طهارة في عدم طهارة في عدم طهارة في عدم طهارة











لا الرطب بالمشبه بالسكر و اخيه في غائب الملك هو تزيين بغيره  
 في حقوق الشب بغيره ليرجب ولا يستند لمحقه بالارضاء  
 ولا يدرش بغيره من هذه الجهة ومنه ان حيث وعده بغيره  
 الاثر ايضا الدان مدعي العلم وارجاله على ساط اوسع  
 ذلك يعني ان العلم الدان على وجود ساط اوسع في الحق  
 حيث نعم الداني والشهد من هذه الجهة ايضا اي من جهة العلم  
 ايضا صحت هذا ايضا كذا وصحت الدعاء على الحق والشرع  
 ولو من جهة عدم نص في احد من اعضاء بعد النشر في العلم ووجهه  
 بالسكر في عقاب الحكم على تعدد نفسه على لقائه فيه بغير  
 منه لكان مثابة هذه العبارة ولو عفا انه لم يشأ ولو لم يدر  
 بهذا الدعاء انه قد تمثل بين فخرها على بين الرطب  
 ولين ابراهم على لبس المطرقة بالاشبه وبعد قلنا وعلمنا ان  
 من بين فخرها ابراهم الروح ومنه ان ابراهم بين الرطوبة  
 بعد في ذلك الدعاء والدكال في اخيه ابراهم والشرع  
 منه اما المصلحة فقد غرفت وجه تعيم العود في السيد والروح  
 اوة عند المصلحة اذا كانت تنفر في السيد وافق السيد للفرش  
 والفرش وحيداً تنفر في نفسه لكان الغالب كذلك في  
 صدر الكلام ادرسي كانت خواتم بطلان ابراهم  
 ابراهم في صدر الكلام وكانت ابراهم اولاد  
 وفي قلنا ان لبن فخرها لصدق على السيد والشرع  
 في ابراهم الكذابة واما المحلة في حقيقة ابراهم  
 من فخرها ابراهم والشرع في الدان المشرقة بغيره فاما المحلة

ملحقة بها في الدان المشرقة على يمكن ان مدعي وقل ان المحلة في حقيقة  
 والواقع ملحة اما بالفرجة او بالاشبه بغيره فلها ان شرقة والشرع في  
 الدان المشرقة بغيره قلنا المحلة بها في الدان المشرقة بغيره  
 المشبه وان كان يمكن لها في ذلك ايضا وذلك به المحلة ان كانت  
 ملحة دفعة واحدة فبما كانت المطرقة بالاشبه كذلك ايضا كما ان  
 وان كانت المحلة ملحة سنين كمنزات ربها كما ان المطرقة بالاشبه  
 بالاشبه كذلك وما صدق في مدعيها حصصا في الرطب بالاشبه  
 ردده من الحق وتجر شريكه في المشبه وهر في مدعي الله الدان  
 العلم وارجاله بعينه المان والحقية المالك في شرها ابراهم  
 والداني والشرع في كل قد غرفت سابقا ولكنه ايضا بعيد تعدد  
 الكذابة اد ذلك والدكال فيه وسابقا وقلنا انه سكر  
 ان في من الرطب ان يكون الرضا في الحى والشرع في خالده  
 مستصاف والمقصود ان الذي لا يجر اللبن في حق الرضا وكذلك  
 من لظن في الرضا والدان الرضا وكذا الرضا في مدعيها  
 ان يكون ثوب اللبن في وجه الكصاح في نفس في لندى لدا  
 جبرو لثوب حيث اه الرضا لدعي ولصديق عرفا الدان  
 والكصاح فيكون باعداه اقبيا كت احالة ابراهم  
 لكي عرف في فاء كفي با ابراهم اما لصدور ما في المقصد منه  
 ايات الله وشدا اعظم دانا لندى في اقبية في ابراهم

في الدان المشرقة على يمكن ان مدعي وقل ان المحلة في حقيقة  
 والواقع ملحة اما بالفرجة او بالاشبه بغيره فلها ان شرقة والشرع في  
 الدان المشرقة بغيره قلنا المحلة بها في الدان المشرقة بغيره  
 المشبه وان كان يمكن لها في ذلك ايضا وذلك به المحلة ان كانت  
 ملحة دفعة واحدة فبما كانت المطرقة بالاشبه كذلك ايضا كما ان  
 وان كانت المحلة ملحة سنين كمنزات ربها كما ان المطرقة بالاشبه  
 بالاشبه كذلك وما صدق في مدعيها حصصا في الرطب بالاشبه  
 ردده من الحق وتجر شريكه في المشبه وهر في مدعي الله الدان  
 العلم وارجاله بعينه المان والحقية المالك في شرها ابراهم  
 والداني والشرع في كل قد غرفت سابقا ولكنه ايضا بعيد تعدد  
 الكذابة اد ذلك والدكال فيه وسابقا وقلنا انه سكر  
 ان في من الرطب ان يكون الرضا في الحى والشرع في خالده  
 مستصاف والمقصود ان الذي لا يجر اللبن في حق الرضا وكذلك  
 من لظن في الرضا والدان الرضا وكذا الرضا في مدعيها  
 ان يكون ثوب اللبن في وجه الكصاح في نفس في لندى لدا  
 جبرو لثوب حيث اه الرضا لدعي ولصديق عرفا الدان  
 والكصاح فيكون باعداه اقبيا كت احالة ابراهم  
 لكي عرف في فاء كفي با ابراهم اما لصدور ما في المقصد منه  
 ايات الله وشدا اعظم دانا لندى في اقبية في ابراهم



قال وجبر الصبي بمنزلة الرضاع وفيها نظر اما الدول لمذمورة  
 كون المانط والرضاع الحزم والناظر للوجه من مود اسرار الخيم  
 اعظم على البراء اذ لم يعلم كون المانط في انشراح مودها  
 الخيم ومنعظم حتى يبال ان اعرض من الرضاع اسرار الخيم  
 باثني خزانق وحصر وما بقي وجه تحقق ما الكصاص او بالجر  
 او بالثرب وليس الرضاع والرضاع في قيد المقتدة لدراس الخيم  
 وسد العظم حتى يدعى ولعل انه باثني كوحق وحصر حصر  
 منه بد اذا اقتضا اعتبار كيفية فاضة في الرضاع الخيم وفي ذلك  
 والمص من الذي يحوي اصالة الدائم اذا فقدت الكيفية فانقص  
 في الرضاع انشراح الخيم كما عرف بررا ان الرضاع على ذلك  
 فاما الخيم في اعماره وعدم اعماره فيه يوجب الحكم في حكمه  
 اشره في حق المص فيه ويكفي ما الراجح ولقاء المرأة على ما ذكر  
 من حيثية التي كانت عليها قبل هذا الرضاع واما ان في نقص  
 المص في معارضتها برواية زرارة على الصم لدرج من الرضاع  
 الدمار نقصا في ثدي واحد هو لبن كالمين بناء على حصر  
 طرنا لدرج الرضاع لا لدرج حتى ينافي الدماء ولعل ان  
 الرواية سرورته لثقلها على ما ينافي الدماء مع ان احتمال  
 الرواية على ما ينافي الدماء لدرج وبها ما انبأ في مقدار  
 الذي لدرج ينافي الدماء بدرجة في ذلك المقدار وسعد  
 انك لث حيرة المرتضع منها فقد اعتد ادبار الرضاع من المرأة بعد  
 سرتها وذلك لظهور لوجدها وانها كما اللد في من الرضاع الرضاع

في المص في ثدي واحد هو لبن كالمين بناء على حصر

وطه حرم ردا على ذلك البراءة ارضعت لبن فلها لدرجها طاه  
 في هذا الاختيار الذي ادر ادى المص في المص في المص فان  
 ارضعتك وارضعت طاه في المص في المص في المص  
 المص في المص في المص في المص في المص في المص في المص  
 اية غير شرط اجماعا وحصر في المص في المص في المص في المص  
 ناشئة او اتفق فيهما وهرحافه في المص في المص في المص في المص  
 المص في المص في المص في المص في المص في المص في المص في المص  
 والرواية في المص في المص في المص في المص في المص في المص في المص  
 في عدم اعتبار الخمين لصاف عدم اعتبار الدول وما قبل  
 في فاده من ان دلالة لفظ الرضاع على اجمع دلالة واحدة  
 فقد يكون التعليل في ثدي واحد معنى اذا تثنى الخمين ان ثدي الدول  
 فقد كان اعتبار الدول في عدم اعتبار الخمين وانما ثانيا على  
 المناقشة فيه بان اعتبارها على كون الكيفية عن غيرها بمعنى يمكن ان يكون  
 اعتبار اختيار العقد في الدماء كناية وعبرة لدرج اجمرة فيه وقد  
 الى اعتبارها فيه وترطت وسعدت للاخبار في خبرنا شئت فان كان  
 المص في المص في المص في المص في المص في المص في المص في المص  
 لصاف في قيام الدماء على عدم اعمارها في الدماء عدم اعتبار  
 الدول ولديجيب عدم اعتبار الدول في الدماء عدم اعتبار الدول

في المص في المص في المص في المص في المص في المص في المص في المص











صا د بن عمار امكن القول باعتبار المولدين والعظم في  
 الرضاع كما هو ظاهر رواية المفيد بن عبد الملك الرضاع قبل  
 الحملين قبل العظم ولدها من قبل ولدوا من قبل الرضاع يعني  
 الرضاع قبل الحملين في الرضاع قبل العظم في الرضاع يعني  
 ان ان يولد الحملين ثم الرضاع قبل العظم في الرضاع يعني  
 لو عظم قبل الحملين ثم الرضاع قبل العظم في الرضاع يعني  
 العظم انما هو الحملين يكون المراد في العظم انما هو الحملين  
 للحولين وعظم قبلهما الرضاع قبل العظم انما هو الحملين  
 مما العظم في الدجاء لم يطلعه من رزاق العظم انما هو الحملين  
 عليم رواية المفيد في ما قد عثره بنفسه اعطى حتى انه لم  
 يعظم الرضاع الى ان تم وقضى الحملين ثم الرضاع بعد قبل  
 لم يشترطه كما انه لو عظم قبل الحملين ثم الرضاع قبلهما  
 فكما انقضى في السنة العشر من عند وقال قد عثره في  
 الرضاع بعد الحملين قبل العظم وفيه عثره في السنة العشر  
 العشرى سبقه بالاجابة وطوقته واما العمان فيمنع في  
 السنة وان كان يجهل طاهر كذا في السنة العشرى في  
 قال الرضاع الذي يرم عشر رضعات قبل العظم ووجهه بان  
 المراد قبل الحق العظم فيرفع انقضى ثم انه لم يشترط ولد  
 المرضعة الذي كسب اللبن في ولده كونه في الحملين عند حين  
 الرضاع الرضاع في لبنه بحيث لا يقع شيء من الرضاع بعد ولده  
 اياها ان له فيه قولان انما هو جهالة من القدماء الدول في العظم  
 اجبر لرضاع بعد عظام انما هو العظم والمرضعة ولد المرضعة  
 والمراد في ذلك انه لم يذكر في خبر الرضاع ولد المرضعة ولد المرضعة

في الرضاع قبل الحملين في الرضاع قبل العظم في الرضاع يعني  
 ان ان يولد الحملين ثم الرضاع قبل العظم في الرضاع يعني  
 لو عظم قبل الحملين ثم الرضاع قبل العظم في الرضاع يعني  
 العظم انما هو الحملين يكون المراد في العظم انما هو الحملين

فلما كان ان يكون المراد في قوله لرضاع بعد عظم اي بعد عظم  
 كذلك يمكن ان يكون المراد في قوله لرضاع اي بعد عظم ولد المرضعة  
 كما يمكن ان يكون المراد في قوله لرضاع اي بعد عظم ولد المرضعة  
 الرضاع فيهما يدعي فيهم من ابن بكره لفظ ولد المرضعة كما سأل  
 ابن فضال في امرأة ارضعت عندما سجن ثم ارضعت صبي  
 لها اقدمه سجن حتى تحت لها سجنه ايفد ذلك في زمانه  
 له لانه لرضاع بعد عظم وانما قال رسل الله لرضاع  
 بعد عظم اي انه اذا تم للعظم سنه او ايامه فقد في  
 حد اللبن ولا يغد عنه وبين في ثوب منه والذكر في الثاني  
 لصدده والطلب في طهره خبر المذكر في عظم الرضاع بعد ولد  
 في تغير ابن بكره في لبنه في ولد المرضعة الى اللبن او عدم  
 في طهره في اللبن الحبيب للذكر في تغير المطلق وتغير  
 في خبره من باب فيه ثقة الكلام ولصدوق في الكافي وفيه  
 في قوله الكافي في قوله لرضاع بعد عظم ان المراد اذا ترب  
 لبن المرأة بعد ما يعظم لدرج ذلك الرضاع الشاكي وقرب  
 منه ما في قوله في الفقيه انما ان يكون اللبن بما لا غير من لبن  
 فلو اقصى في قميصي شيء جابدا لا الدقيق وفتت بكر او ما يبع  
 من الدلو الحالفة ثم الرضاع بحيث يرب اللبن حتى يرب في كونه لبنا  
 لم يعتد به وكذا الوجهين اللبن والوجه في ذلك عدم صدق الطلاقات  
 مع ان يرب عن اسم اللبن او عدم انصرافها الى لبنها بل ان يرب  
 لك يرب لبنا في لبنه اذ انقص اللبن من ثدي المرأة في اللبن  
 لصدق عظمه ارضعت في لبن فلهذا ذلك ان لبنها من اللبن

وجوز المخرج



ثلثي المرأة تحت في لبن فلها فيشده اطلق كل امرأة ارضعت لبن  
 فلها اللبن من المرجع لنا والمطلق الذي كان يمكن ان يرجع الى طهارة  
 ويجوز حيا واما ما في الباب من محمد بن يحيى كذا امرأة ارضعت لبن فلها  
 والفرق ان اطلق تحت يشترط الفرغ المذكور وليصدق عليه ذلك كما  
 سابقا انه ليس لنا اطلاق يرجع اليه في غير هذا المطلق والطلاق  
 غير هذا المطلق والطلاق وقتنا ان يطلق الرضا في وقت دارا  
 في تمام سباه حكم ارضعت انها دارا سباه احد شكريه الرضا  
 فاجبه في تمام سباه كيفيات الرضا وسباه الرضا في تمام  
 النسب يد في تمام سباه كيفيات الرضا وسباه الرضا في تمام  
 حصص تحقق ويثبت ما ذكرنا في قوله في غير ذلك من قوله  
 اجبه في اطلاق في تمام سباه في كل ما حيث يشك في شرط  
 ادلة انفس وقال اما في الاطلاق في تمام سباه في تمام اطلاقها  
 العدم وعدم ورود بيان احد شكريه ما الرضا في اجبه مع  
 جلتا بوجه كذا في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 الاطلاق في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 ارضعت في لبن فلها للفرغ المذكور في تمام سباه في تمام سباه  
 الرضا في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 الصدق في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 اجاله الدراجة في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 لا يملكه ابن الدراجة في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه

في انشراح ان الدراجة في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 احد ما الدراجة في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 الدراجة في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 المستقيمة منها في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 ما اجبت في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 ولما في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 ما في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 رواية في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 عنه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 رواية عبد الله بن سنان في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 الدراجة في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 باينات في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 ما في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 فالجود في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 الدراجة في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 انفا في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 فان في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 الحن في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 ارضعت في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه  
 المدة في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه في تمام سباه















الاول والثاني

هذا الكلام ما كان له في صدره بان ما من العالم في مقامه بان  
 المتعارف مما الرضاع الحرم في مقامه بان ما من العالم في مقامه بان  
 المتعارف مما الرضاع الحرم في مقامه بان ما من العالم في مقامه بان  
 الحرم ولا يوجب ان يكون عرضة في مقامه بان ما من العالم في مقامه بان  
 المتعارف مما الرضاع الحرم في مقامه بان ما من العالم في مقامه بان  
 المتعارف ان عرضة في مقامه بان ما من العالم في مقامه بان  
 العالم ان عرضة في مقامه بان ما من العالم في مقامه بان  
 قد ثبت الحرم ولا يعظم الحاجة الى ما من العالم في مقامه بان  
 لا يوجب ان يكون في مقامه بان ما من العالم في مقامه بان  
 من يعجز قال له سألته عما يحرم في الرضاع قال له اذا رضع حتى  
 يمتلئ بطنه فانه ذلك يثبت الحرم والدم وذا الذي يحرم في الحول  
 عنه الغير العالم المتعارف فانه قد شق حيا نارا رضعة واحدة  
 تملأه حرف اصبى ثبوت الحرم والدم وقد اعظم لقوة اللين  
 وسدده من رجب اطعمه فضله في عرضة في مقامه بان ما من العالم في مقامه بان  
 عرضة في مقامه بان ما من العالم في مقامه بان  
 فما اذا كان اطعمه ايضا او اللين فانه سار حيث لا يرضع في مقامه بان  
 شيئا يذهب الحرم ويصدق عليه هذا ويكفي ان يرضع بين  
 الامه المتعددة المتعددة في مقامه بان ما من العالم في مقامه بان  
 ويدان يقيدها طلاقات الحق في الدلالة بمقتضاها ان يقيدها  
 في الحق اعظم ويعقل سلم وفي جميع الجهات والمجالات في الدلالة  
 بانها لطيف انبأ ان الدلالة بان ذلك ان اقول ان الحرم في  
 الرضاع في حق سطلق وفي قول سطلق وفي جميع الجهات ولقيدها  
 في غير واحد من الاماكن

الطريق

[illegible][illegible]



سوى حمار الذي نعترا في عهد الصحاب برواية مع ان في المسند  
ابن حبيب الذي اجمع في الصحيح الصحيح عنه سفاقا الى اقتضادنا  
بعد الصحاب ومراعاة الطلاق الكتاب والى حصصها الطلاق  
يزيد في كل امرأة ارضعت في لبن فحلها المسكتة بكثر لزوج المعبرة  
في الرضاع الموم وعرفت انه الموم في الباب طمير ذلك كله انه لا ياب  
بالصبر بها ونا فروع كثيرة مذكورة في الكتب عرضت في ذلك وفي بعض  
فحلها لرضعها وعدم الحاجة الى بيان حكمها لزوجها وانما بالاعد  
وقد ختلف في الدوال مشاهير ختلف الروايات فيه فالأكثر  
ابن حنبل في الكشاف به برضعة واحدة تملك جوف بصبي اما  
ابو الزبير يذهب الى ثلث والى حصص في كل واحدة ومما  
عن ابن حنبل في جواب سؤاله عما يحرم من الرضاع قليله وكثيره ولم يذكر  
من يعور قال سألته عما يحرم من الرضاع قال اذا رضع حتى يمتلئ  
فان ذلك ينبت اللحم والدم وذاك الذي يحرم ورواية الحسن بن محبوب  
يحرم بالرضعة ما يحرم الحولان والعلوى الرضعة الواحدة كما المائة  
رضعة لا تحل له ابدأ واذ انما نأكل ان يرضع عينا ويأكل  
فانهم يفسان فان الرضاع عينا وشا لم يفسا لعدين  
اما يابس عدم التمييز بكثر في رضعة وهذا لقول ضعيف هذا  
لضعف شدة وعدم التمييز بكثر في رضعة وهذا لقول ضعيف هذا  
بابون اشرف فلما لم يملك بالاطمئنان ولما لم يملك بالاطمئنان  
والهوى والعلوى ان يعصر في المعقودة مع موافقة طميرها  
لغيره بعض العامة سفاقا الى الحكم عند الحائض مع ترك طميرها  
الارضاع ولذا عرض باق الصحاح عن هذا القول والتفقا في

في عدم التمييز بين اشرف واد ختلف فتاويه كما الروايات في  
عن اكثر المتقدمين التمييز بين اشرف واد وبعض المتقدمين ويا  
بعض المتقدمين الى التمييز بين اشرف واد وبعض المتقدمين  
بذلك نسب هذا القول الى اكثر المتقدمين يقول مطلقا وكيفية  
الاطمئنان لعدم دليل على اشرف اشرف هذا الاطمئنان في الكتاب  
وله وصح عن رواية الفضل المصنف بالاطمئنان في كتابه  
قال لا يرب من الرضاع التمييز قلت وما الجواب قال ان تربية او  
طما تربية او اداته تسمى في رضع عشر رضعات يروي بعض  
ومعنى برقة عمر بن يزيد قال قلت لصادق ع في الرضاع  
الرضعة والثنتين فقال لا يرب من فذوت عليه حتى اكمل عشر رضعات  
فقال اذا كانت متفرقة فذوتها وعشر رضعات يروي ابن سنان  
ابن عبد الله قال لا يرب من الرضاع الا ما شد العظم ونبت اللحم واد  
الرضعة والرضعات والثلث حتى يبلغ عشرة اذا كن متفرقات فذوت  
بابس واذ لم تفرقا اما الاطمئنان فذوتها في رضعتين او اذ  
الهم وعدم ورودها لبها اشد تفرقا بالارضاع في الجملة متقدمة  
لصحيح عن ابن رباح عن بصير قال قلت ما يحرم من الرضاع قال  
ما ابنت اللحم وما يطعم قلت يحرم عشر رضعات قال لا بد منها لاد  
تنت اللحم ولحم الطعم وسبعة عشر رضعات يروي عن زرارة عن ابن فضال عن ابن  
قال سبعة لقول عشر رضعات لا يرب من شيئا وهذه الرواية لا تعبر  
عن الصحيح اذ ليس فيها الدعي بن فضال ولحم الطعم اذ الرواية في كتاب  
حيث ابتدأ به في المسند وكتب في فضال ما امر به في كتابه



٢ زواجه قربة في الصحة مما ذكر في ترجمة علي بن فضال في رتبة  
 ناقة واحكام في الرواية ومرفقة الاولى رواية علي بن فضال  
 في اخيه في رتبة علي بن عبد الله بن بكير بن عبد الله بن مالك سبعة نكاح  
 عشر نكاحات لرجل وهذه قربة في رتبة علي بن فضال  
 تخصيص هذه الاخبار بالمعبرة برواية الفضل التي اخرجها  
 بعد افرج صورة لفرق الرضعات لغيرها وبغيرها لغيرها  
 الثاني بعدا وان امكن الا ان ذلك في رتبة علي بن فضال  
 مرفقة زياد بن رقة المتقدمة بصحة في نفي اثرا عشر ولو تواتر  
 او ترجمها جميعا عليها واما ما ثبت في رواية الفضل في رتبة  
 محمد بن سنان الذي عليه في غير المعتمد في رتبة الرجال الضعيفة  
 وعلتها في موصفات الاولى ثمانية نكاحات لرجل في رتبة  
 المتبرقة فليترفع بركة في الدلالة بالاثار والخصم لرضعات  
 في رتبة ما الاتفاق في انحصار ما تربي او ظهر لها او اوتاه  
 ثلثي بدل المتبرقة مثلث الضم في ذلك وعند الفقيه في زيادة  
 رواية علي بن فضال في رتبة علي بن فضال مع سبق لصدقه  
 في رتبة ما يدر ضبط الاخبار كتابه فكيف يصدر في حقه او في  
 الكتب التي اخذنا حديث منها اما في شرطه كلام المعصم في رتبة  
 بما قبله غاية الدلالة وحيثما اليه نهاية الاحتجاج فليست  
 ان يكون الزيادة المذكورة في ترتيبات محمد بن سنان لانه انما  
 وقع في سند التهذيب وليس في سند الفقيه وحيثما ثبت  
 اعتبار الرواية سندا وعلتها في الرتبة والمفروض ان رتبة

ائتم برفقاه حديثه يدبره بضعف ما فيها فترجمها وان كان  
 لها في مرفقة زياد وان كانت واحدة غير معلوم اذ لم ينج  
 سند المرفقة الاخبار واهلها برفقاه روايته عند الاخبار  
 فكل في رتبة في رتبة مع ان الراوي عنه لم يخطئ في رتبة  
 الحسن بن محبوب الذي اجمع على تصحيح ما يجمع عنه مع ان رتبة  
 دلالة له دلالتها في نفي اثرا عشر المتوالي بالمتوالي  
 ودلالة المرفقين في ثبوتها بالمتوالي مع ان رتبة  
 احمد في ما اذا وقعت اثرا المتوالي في رتبة وليه فان  
 بهذا الاعتبار اجماع في منطوق مرفقة زياد وان كان تخصيصها  
 بعبد الله لغير ذلك كله بالظاهر واما صدر الاخبار بها في  
 ثلث طائفة منها صريحة بذكر اثرا عشر مطلقا ستة متواترة  
 ١١ متفرقات كرواية الفضل وافرزها صريحة بنفي اثرا  
 عدم ثبوتها بطلان متواترة كانت ١١ متفرقات كرواية بن رباب  
 ومرفقة محمد بن زرار بن فضال ومرفقة علي بن فضال  
 واثلة منها مفسدة بين اثرا المتوالي واثرا لغير المتوالي  
 وصريحة فيما اذا كانت متواترة في اثرا فان كانت متواترة  
 وفي عدم اثرا اذا كانت متفرقة كمن مرفقة محمد بن زيد  
 ومعه رواية هرون بن مسلم ومقتضى الجمع العرفي فيقول  
 والتوفيق العرفي في المثلثين الطائفتين اطلاقا في  
 المثلث لعل من غير التوافق من تعيد التوافق لغيرها  
 الطائفة المفسدة بين اثرا المتوالي واثرا لغير المتوالي







رواية الفقيه وخبرها ما ذكر في الدرر من رواية الفقيه عن الصادق عليه السلام في روضة القضاة  
 في خبره عن الصادق عليه السلام في روضة القضاة في خبره عن الصادق عليه السلام في روضة القضاة  
 بعض العامة في شهر بذلك قوله في هذا في خبره عن الصادق عليه السلام في روضة القضاة  
 زوايا حيث شئنا ان في الله كرم من الرضاع قال ما ثبت  
 لهم ولهم في شهر والذى ثبت لهم ولهم وقاله كان يقال  
 عشر رضعات ثم شئنا من عشر رضعات فقال في هذا قال  
 ما في من النسب ما في من الرضاع كما لا يخفى وجهه ويحجب عنه  
 الدرر ما ارجحه برحمته لمعه راد من روى رواية الفقيه في خبره عن  
 عشر رضعات في عشر رضعات بهذه الجملة ما ارجحه ولله  
 الدرر وهذه الجملة في روى روى في الخبر في الرضعات عشر رضعات  
 عشر المحرمات من الاول الحال الرضعة فالرضعة النافعة  
 لا تعد من العدد ما لم يكمل على وجهه لا يقدح في الدلالة في خبره عن  
 في اعتبار الحال الرضعة مع ان المتبادر من الرضعة الواردة في  
 في اخبارها الكاملة ولله خبرها الى ما في الخبر افراد ما  
 الرضعة الكاملة ففقه انه فاسد جدا لعدم كون الدكيلة حجة  
 في خبره عن الصادق عليه السلام في روضة القضاة في خبره عن الصادق عليه السلام في روضة القضاة  
 كما لا يخفى وانما عبرت الرضعة الكاملة من باب القدر المتيقن  
 وانما تقول ما عبادنا من باب القدر المتيقن في من الله الله  
 من باب التبادر والاصراف الى الدكيلة ومنها خبره عن الصادق عليه السلام في روضة القضاة

الثاني قوله الرضعات بان لا يفصد منها رضاع امرأة اخرى  
 ويدل عليه موثقة زياد بن سودة المتقدمة حيث نص فيها في خبره عن  
 الرضعات بان لا يفصد منها رضعة من امرأة اخرى وقال  
 عن عشر رضعات من ايام من امرأة واحدة من لبن فداود لم  
 يفصد منها رضعة امرأة اخرى قال في الله وليها ومنها ان  
 المعبر في الفاصل الواحد في الرضعة ان يكون رضعة كاملة  
 فلو فصد منها رضعة ناقصة لم تحذف الرضعة عندنا للمعبر  
 القول بعد وانه عبارة الرابع فالله الرضعات في خبره عن  
 الرضعات ولعله لعدم صدق الرضعة المقيدة بالرضعات  
 في رواية زياد بن سودة عرفا الدمع عدم فصد من الرضعات  
 وان كان فله فيها لم يفصد منها رضعة امرأة اخرى طاعة  
 في خبره عن عدم فصد الرضعة الكاملة هي الله ان في خبره عن  
 الرضعات المذكور في خبره عن عدم فصد من الرضعات  
 في خبره عن الرضعات في خبره عن عدم فصد من الرضعات  
 الرضعة الكاملة في خبره عن عدم فصد من الرضعات  
 وفيه ان الله في خبره عن عدم فصد من الرضعات  
 الكاملة واستفادة اعتبار الرضعة الكاملة في الفاصل







العشرة والخمسة عشرة الحوتة ان يكون كمال العدد المعتبر من امرأة واحدة  
 فلو راقع بعضها في المرأة واحدا من المرأة اخرى لم ينشأ حوتة  
 ولم تعد واحدة من المضعين اما للرضيع ولو كان المضع واحدا  
 يصير العدد اياه اليهم الى هوائهم ثم قال الرابع ان يكون كمال  
 العدد المعتبر من لبن فمزد واحد فلو كان من لبن فلين في كل  
 ولم يصير واحد منها ايا المضع ولان احدث المضعه والخصر  
 اليهم اما في يدين عليك انه يدعى بالثالث ودرج في اعتبار  
 الشرطين اذا نهما في شروط المعتبرة في احد شقين الرضاع  
 الحوم في احد اثرت الحوتة لانه في الشروط المعتبرة في الرضعا  
 العشرة والخمسة عشرة الحوتة والى هذه المضم شئت بذلك وقد  
 عنه غاية الترتيب وقع على نحو غير حسن وغير اول وهذا  
 سهل ثم ان الشرط الثالث والرابع معتبر في التقديرات  
 الثلاثة المتقدمة واما الدثار والزمان والعدد وليس له نصا  
 الدخزين كما ذكره في هذه وقال ان هذا الشرط وسابقه كما تبي  
 في الرضاع المقدر بالعدد كذلك معتبر في الرضاع المقدر بالزمان  
 ولم يعتبر في الرضاع المقدر بالعدد ثم ان هذا هو نص الكتاب  
 في شروط ثلثة ما الرضاع فكل من شق بعض هذه الشروط لم ينشأ  
 حوتة من المضع او واحد من قبله وبين العمد والمضعة او  
 احد في قبلها ثم ان في شروط المضع شروطا اخرى  
 المشهور في ثلثة بين كل من المضعين البشريين

من رضة واحدة

من رضة واحدة وبين الدف وجعله في شروط الرضاع باعتبار  
 انه شرط للفسر فبالحجة وهو التام والعقد الذي يرتفع المضعان  
 من لبنه فلو راقع احد من المرأة من لبن في ذل راقع او في تلك  
 المرأة من لبن فذا في لم يرم احد المضعين او اصدله او في  
 على الدف فالبقرة بالادوية في الرضاع الدفوة من قبل الدف الرضاع  
 وهو العقد والعبارة بالهم الرضاعي حتى انه لو راقع عشرة من  
 لبن فمزد واحد فلو كان في احدى اقطاب اولاده صا جميع حوتة  
 يرم بعضهم وروى عن بعض الدفوق وهذا معنى قوله  
 اللان للنفى وهذا المعنى في اعتبارها الشرط الطبري  
 التفسير وتبعه البعض في شقايقه واكتفى باتحاد واحد في الرضعة  
 والعقد وحتى الرضاع بالنسبة في كفاية الدفوة في احد اللبن  
 في ثلثة على ما هو على قوله ثم وروى في الرضاعة وقوله  
 يرم في الرضاع ما يرم في النسب وخصص رواية عبدة لهذا  
 قال قال ابو الحسن الرضاع ما يقول مما يكفي الرضاع قال قلت  
 لانا يقول ان اللبن للعقد حتى ما يعم الرواية عندك المنس  
 يرم في الرضاع ما يرم في النسب فخصصا الي قولك قال فقال  
 وذلك ان الميراثين سالتها عنها الباصرة فقال لي  
 اشر في لبن العمد وانا اكره الكلام فقال لي طاعت  
 حتى سالت عنها ما قلت في هذا كات له اجابات اولاد  
 شئت فارضعت واحدة منهن لبنها عندا غريبا الي











العام في وفيه ان ما يدل الدليل الدال على اعتبار اتحاد النقص  
 لعدم المكتوب والله كان مختصا بالرضاع الموجب لدخول الرضعاين  
 بمعنى انه لا يدرش علة الدخول بين الرضعاين جنسين نسا اذا  
 اتحد فلها ولم يكن فيه المصداق لثبوتها في ذمها او لا كما قد  
 في نرين احدها مقبر 2 احدها الرضاع الحريم والآخر الحريم  
 في الرضاع احدها الرضاع الحريم وفي شرائط كون احدها الرضاع الحريم كما  
 اعتبرناه سابقا في احدها الرضاع الحريم كما تقدم والعرضان هذا  
 قد تحقق بين المرضعة والرضاع وكذلك ايضا قد تحقق بين  
 وبين احدها في اختيارها او غيرها في الرضاع والمقصود ان  
 الرضاع الحريم حصري بين المرضعة وبين احدها او غيرها او غيرها  
 في الرضاع بلان في ذلك وكذلك حصري بين المرضعة والرضاع بلان  
 واما هذا الذي في فقد شرعنا ثانيا مقبر 2 قد  
 لعلقة الدخول الرضاعية بين رضعاين جنسين نسا وهذا الذي  
 اعتبرناه في المسئلة السابقة منه في بين المهور والطبر والى  
 واتحاد الغنم هذا المعنى الذي اعتبرناه في المسئلة السابقة منه  
 بين الذكر وبين طهر وفي تبعه لدخولها في ذمها واتحاد الغنم  
 في المعنى الذي اعتبرناه سابقا في احدها الرضاع الحريم والآخر الحريم  
 فالمقصود انه تحقق فقد شرعنا كما امر مقتضى قواعد الرضاع  
 وثانيا ان صحة المصداق التي امر علة ادلة اعتبار اتحاد الغنم

قد صرح فيها بتجريم خنت المرضعة في الرضاع على المصنع وهو الرضا  
 التي حكم في العولدة وشره لعدم الحريم تغريها على تعدد الغنم ولها  
 مشقة سحرها بالارتباط المتقدمة ايضا المتعلقات في تجريم خنت المرضعة في  
 الرضاع بالالدخاين لرضعتهما في امرأة واحدة بلان في واحد  
 مع انه لا ريب في سفارة في الرضاع لغنم المرضعة ففهم في التقيد  
 انه اذا اتحد الغنم بين المراتين وتحقت الدخول بها كفى ذلك  
 في ذمها كالمصداق في ذمها ولو لم يرضع في ذمها فاذن  
 الرضاع الحريم صارت المرضعة والغنم بين المصنع وفروعه لها  
 احقاد او اصولها له بعد ادوات وفروعهما له ذمها وذمها  
 اولاد ذمها ومن في فاشية نسبها عولدة وخولة وهذه اثنتان  
 وثلاث من حصة كل من المرضعة واصولها وفروعه ومن في  
 حاشية نسبها ورضاعه مع كل من المرضعة والغنم واصولها وفروعه  
 ومن في فاشية نسبها وقبل ذلك حكمها لا بد من نسا صانعة كلية  
 للوجع فيقول ان نسا كل واحد احدها ان كل عولدة ومن في نسب  
 وفروعه العولدة النسبة اذا تحقق لغنم هذا العولدة في الرضاع ومن  
 الرضاع الحريم تغنم هذا العولدة بما يدرسه بقوله كرم في الرضاع  
 ما يدرسه في نسبها انما يدرسه بالالدليل الخاص كما انتم في نسبها  
 بين الطهر ونسبه وبين الذكر اذ مقتضى قواعد الرضاع الحريم  
 الدال انه قام الدليل الخاص على عدم الحريم فيها ولا انتم في نسبها  
 بين العولدة والحق اليه وبين الذكر مقتضى قواعد الرضاع











الحليل فيها فانه لا اله الا الله كذلك فهو والقدر القاعده عندكم  
 على ام المرضع اقصارا في الحريم في مورد الميراث واما على الميراث  
 دلالة ولذا التعبد واستحقاقهم في اب المرضع لدفع ام المرضع كما  
 لا يخفى في النسيئة عشرة في حاشية نسب المرضع او رضاع في الحريم  
 انسية ادا الرضاية لم يكن له قبل الرضاية خيم على فروع الرضاية  
 الرضاية بعد الحاشية ولذا قلنا في مورد ما روي ان صاروا اخوة  
 لدخول ذلك امر اخر ادا ولد ادم خيم ولم يتعلق الحريم في الدقة  
 باحد الميراثين وكذا فروع المرضع النسيئة في المولود منها لا يورث  
 عنها حوز المرضع الرضاية لما ذكرنا وما يورث حوز المرضع في نسب فروع  
 المرضع النسيئة فاختلاف فيه ما يذهب عن ذلك لما ذكرنا وما اظهره  
 الحريم من فروع المرضع اذا صاروا بمنزلة ولد لها من ابوي المرضع  
 بكم ما تقدم في المسئلة لباشرة فقد صاروا اخوة لولدها الذين  
 حوز المرضع وفيه منع استلام صيرورتهم اولاد الابوين صيرورتهم  
 اخوة لولدها اذ لا يستند له التدرج عن ان البنوة للابوين مع  
 للامثلة في سبب اذا حدثت بالرضاع لغنى البنوة للابوين كما  
 اذا راقص شخص لغيرها فان بنوته لها تستلزم اخوة لولدها وما  
 اذا حدث به شيء اخر حكم لثاني كبره بمنزلة البنوة للابوين في  
 ما الرضاية فلذلك بنوت الامه لولدها واما صمدان الميراث  
 في اب الرضاية ولد الابوين في امرأة ذات اولاد ليس الا يكون اولاد  
 اخوة للمرضع وفي المعلوم ان يوجد هذا الميراث للحريم مثل ولد الام  
 على الابوين

على ابوي المرضع ولدى اخوة اذ الحريم في آله الحرامات لم يتعلق  
 الميراث حتى يحرم مثل ولد الام ولد على ابوي المرضع او على اخوة  
 تلك لاولد الابوين انهم على كون الاولاد بمنزلة اولاد الابوين في  
 جميع الاحكام الشرعية التي وعدهم عليها في حريمهم عليها حكم به اقصارا في مورد  
 الشريعة في هذا الموضع كونه بمنزلة الامه لولدها ولذا قلنا في مورد  
 عليه كما عرفت مرارا ان احليلك بين الميراثين الى ما ناهي  
 وشرطه في ولد الام ولد بمنزلة اولاد اب المرضع في حريمهم عليه  
 الشريعة لا يستلزم شريعتهم بمنزلة الامه لولدها اولادها باحد  
 الدقة صار على مورد الشريعة لان يكون بين الميراثين منزلة فروع  
 ولذا ليس في الاحكام الشرعية لولد الابوين حريم بعضه على بعض  
 فانه الحريم في آله الحرامات انما يتعلق عن عوان الدخول والاخت  
 لدخول ولد الابوين او اهدا وما ذكرنا ظاهرهما في هذا الموضع  
 الحكم الخاصية على الحريم ما له كونه بمنزلة الولد يقتضي ان يثبت له في  
 الاحكام الثابتة للعقد في حيث الولدية ومعجبة حكمه حريم اولاد  
 الدب عليه اذ لا يخفى ان حريم اولاد الدب على الولد ليس في حيث  
 الولدية للدب بل في حيث اخوة لولد ولذا قلنا ان الله ان قاله ان  
 الدخول التي غطت بها الحريم في آله الحرامات ليس هو هو المعروف  
 بل هو ما اتي به وليس المذكور الشخصان والذين ولد الولد  
 فلهذا اولاد الدب عليه ولد له عين كونه اخوة له لانه عوان



اخرون له ويشهد لذلك تعليل في المرضة من لبن ولد على وجه  
 من ابيه في خمسة صفوان المروية في الكافي بصريح ابيه اباهما  
 اما لها وليس هذا الذي يدعيه اذا ثبت البرة الرضا شخص المروية  
 لم يثبت اخوة اولادها له فيكون عليه من هذه جهة ما نقل بالتحريم  
 في المسئلة من خلوة عن قوة هذا ويمكن المناقشة فيما ذكره غير ان هذا  
 الادان قال ان الاخوة في ما يندرج في الابطال الاخوة بين  
 وبين ابيهم اذ ولدوا له مع غيرها ليس المذكور اذ مثله ولذا  
 لو اهدوا كونهما ولذا لو اهدوا عن كون اخوة له ان ابيات  
 فيها ربما لا يدعي ولا ينفق في اخوة التحريم ولو صرح اباها  
 وقال لدي ولد يمارت بمنزلة اخوة ولدك لا ينفق فيكم  
 بالتحريم ولو صرح بذلك كان معناه بمنزلة اخوة ولدك في تحريم  
 عليك اي على اب المرضة لا في تحريمه عليه على المرضة لانه  
 سلم تركه لمن بمنزلة اخوة ولده في تحريمه عليه ولده في تحريمه  
 اي على اب المرضة لا لده في تحريمه على المرضة فيقصر في التحريم  
 على مورد ولد ولد على التقدي من مورد اخوة له كما انه ربما  
 ينفق في التحريم ولو لم يصرح بالثبوت المذكور اي بشرط بمنزلة اخوة  
 ولده باله قال ان شرطه بمنزلة ولده يندرج عرفا شرعه بمنزلة  
 اخوة ولده بحيث يعني احد الطرفين في الاخوة وما حذرنا ليعمل  
 بالشرع المذكور ونقول ما التحريم في المندرجة اعرفه كما راينا نقل

بالشرع المذكور ولد نقول بالتحريم لا لشرط بمنزلة اخوة ولده في  
 تحريمه عليه لانه في التحريم على المرضة فيقصر في التحريم  
 ولد بعد سنة الى غيره بعد ولد ولا قرينة ظن ان ولد  
 الرضا بهذا المكلف واثبات الاخوة كما لا يخفى وبهذا  
 السادسة والعشرون يوم اصل المرضة على فروق بعد  
 المتولد وان لم يقضه القادة من جهة ان فروع الغرض  
 على ان صاروا اخوة لولد اصل المرضة ولد ولد في تحريم اخوة  
 الولد في حيث ان اخوة الولد ولذا قيد بعدم التحريم الله ان لا يندرج  
 انما يدل على التحريم كصحة من عذر اقال كانت سال عليه من  
 بهيعة ما جزم انما يندرج في المرأة ارضعت له صبا لم يندرج في اخوة  
 ابنته زوجها فقال ما يندرج ما سئلت من هذا قوله ان يقول لها سئلت  
 عليه المرأة من قبل ان يغتسل لا غير فقلت له انما ربه ليست بمنزلة  
 المرأة التي ارضعت له بد ابنته غيرا قال لو كان عشرة متفرقا  
 ما يندرج في شيء منهن وكن في موضع بناك والرواية وان ارضعت  
 بوجوه ولد الغرض على اب المرضة ان كان تحريمه على ابنته  
 بالاطلاع المركب طاعة امع ان كونه بمنزلة بنات اب المرضة  
 يستلزم عرفا كونه بمنزلة بنات امه ولولا الاطالع المركب  
 المعبر عنه بكنى الشرطين بحيث يعني احدا في الاطالع لا يندرج  
 التحريم على امه بل كانت سابقة تحت جملة الدارعة في



لما عرفت برار ان المصطفى بين في اسرار و السعداء  
 اذ ما شاء الله حتى في المتصافيات و المتصافين كما لا بد من فائدة  
 و هو الرضا ان كون بنات العهد و اولاده في مرضع بنات  
 المرضع و غير ذلك و لده ولد له اولاد العهد و صنف اللان  
 في مرضع اولاد ام المرضع و غير ذلك اولاد و سرهم عمره اولاد  
 و كون في مرضع بنات لمسلم سرهم عمره اولاد و ولد له  
 كما في مرضع بناتها الذي يخرج التدرج يعرف بين الشرايين  
 كما في مرضع تدرج و ولد له عرفا و ير العرف بها ذلك ان  
 طاه الرواية كما ان مرضع العهد بنات و ينجيهم فروه  
 و بعد لقاعد كرم في الرضا ما كرم في النسب فانما هو ولد  
 العهد بنات في اصول المرضع و ولد له رضاء و ولد له متاصرون  
 اولاد لا يولد المرضع اخوة لولد و لا فرق بين الاخوة  
 النسبية و المرضعية ثم ان الرضا كما يثر في استدام النكاح  
 كذلك يثر في استدامه فكل رضاء يمنع في النكاح اذا  
 سبقه بطله اذا لم يمتدح في النكاح كما يدل عليه ذلك  
 كما في مرضع الرضا ما كرم في النسب و خصص بعض اخبار الرا  
 ودة في مرضع النسب منها من ايج بان ثم في ابيها قال  
 لان رجلا تزوج جارية فارضاها امراته فذلك كما هو و رواه  
 في الحقيقة ليدفع عن بعضهم بتفاوت ليس و في حصة الاولى  
 فمع هذا لو كان له زوجتان كبير و صغيرة فارضاها الكبيرة

حوتا ابدا ان كان من لبنه فان الصغيرة المرضع في كونه  
 بنته رضاعها من لبنه فحرم عليه والدة ام المرأة و زوجة  
 و ام الزوجة كرم عليه و لم ينفذ هذه المصاهرة التي فيها  
 ما الرضا و فيه الحال يعرف بتقدم فرعها الذي بعد هذا  
 و هو ان لو كان له زوجتان كبيرتان و زوجة صغيرة رضعت  
 فارضاها احدى الزوجتين الكبيرتين لبنته في مرضعها الاولى  
 و من جمع و هو في النكاح كرم المرضعة و اولاد المرضعتين  
 و بعد وجه ان ام الزوجة المحرم من زوجة بنته بان  
 تنصف ابنته بالزوجية بمعنى تصديق عمو ان النسبة و  
 الزوجية و زمان من الذرمة و ان في الداءات و و ثمة  
 في المراتب حتى تصدق في احكام ذلك الزمان والله و امره  
 ام الزوجية و هو هنا ليس كذلك لان المرضعة الثانية و ما  
 صارت اما بعد ما يقع عقد الصغيرة فحصلت صفة الجنسية  
 للصغيرة بعد زمان الزوجية و بعبارة اخرى كرم المرضعة و  
 اولاد المرضعتين لضرورة تمام بناتها و ام زوجة و و ثمة  
 لانها ارضاها و ارضيت له زوجة كما تنذر في تحتها  
 فان لم يلد له ابنته و لم يمتدح في النكاح و في الدب و ثمة  
 خبر ابن مزارع في بعضهم قال في ذلك ان رجلا تزوج ببارة  
 صغيرة فارضاها امراته ثم ارضاها امراته له اخرى فاني

انما  
 كرم  
 و في  
 النكاح  
 و في  
 الدب  
 و ثمة









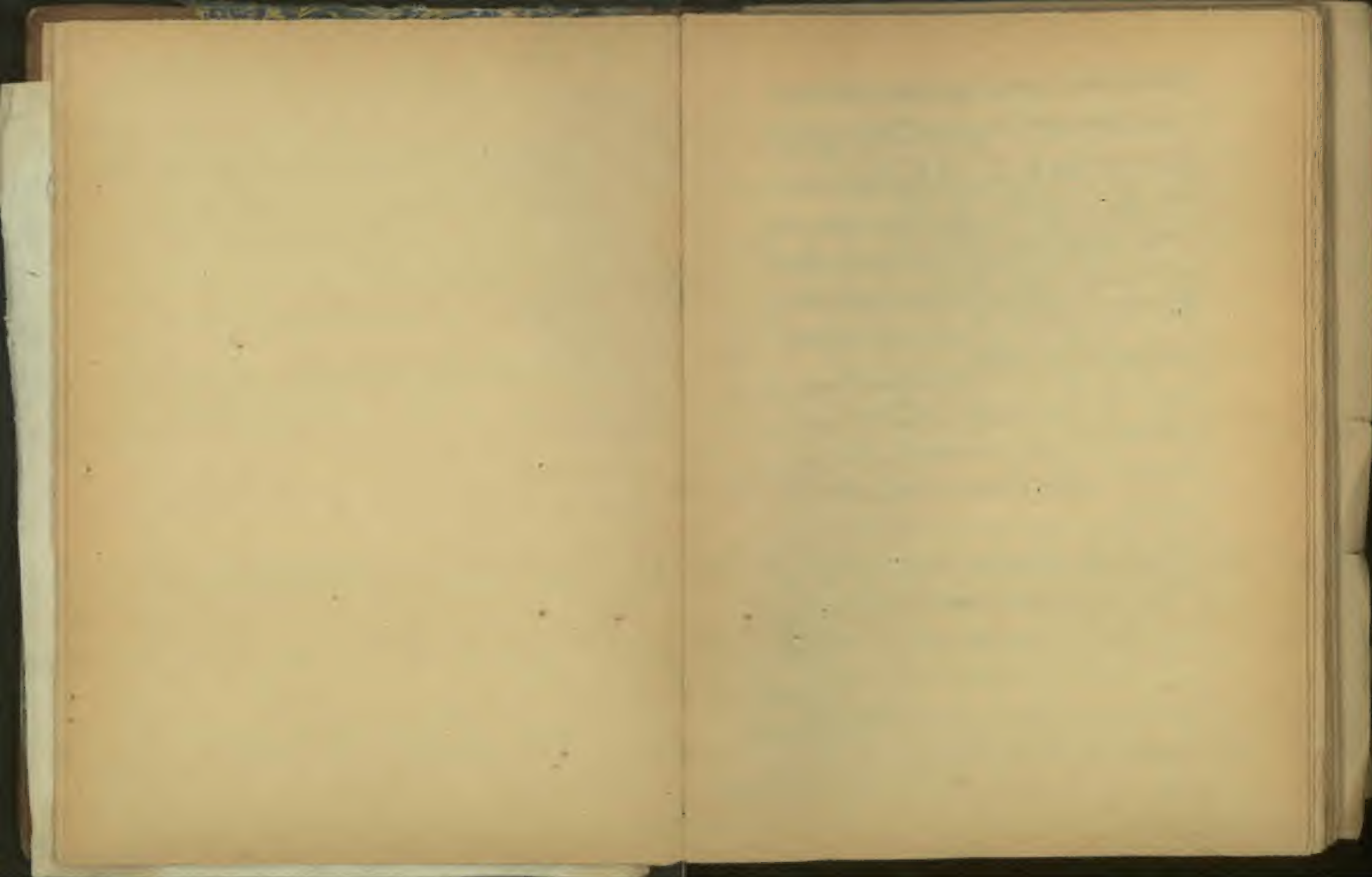














بسم الله الرحمن الرحيم

المعدلة لغة الاستقامة كذلك شرعا وعرفا وليست لها شريك معنى آخر غير هذا  
لغة بديهي بمعنى ولا يخرج من اللغة والمراد والعرف والكمال والعدل  
انما هو في متعلق المعدلة التي هي مصلحة الحكم والادار في ابرار المستعدة  
كالاشارة والعصاة داما للجماعة ونحوها ليس الاستقامة في الدين او العدل  
او هما معا او الاستقامة في الامارات والصفات والخلق فالعدل في الدين  
الكوني ليس مستقيما على وجه في الحق والعدل والمذهب الذي يكون مستقيما  
في وجه في الحق والعدل والعدل في الاموال ان يكون مستقيما  
في حاله وروحه والعدل في الامارات والصفات الذي يكون مستقيما في خلقه  
فالعلم مستقيم بالنسبة الى الحاد والمؤمن مستقيم بالنسبة الى العلم بالحق والهاد  
في حاله وروحه مستقيم بالنسبة الى الحق المستقيم في حاله وروحه والهاد  
مستقيم في غير هذه الجهة اي جهة الافعال فالعادل والهاد  
اخلاقه مستقيم بالانسان الذي هو المستقيم في اخلاقه فحينئذ نلق عدل المستقيم  
بالانسان الذي هو المستقيم في اخلاقه في المروءة يندرج في العدل  
في الخلق فالعدل على الإطلاق في رتبة اضافته المستقيم في حاله والعدالة  
المطلقة والعادل ليقول في ذلك تعيينه المستقيم معين في حاله في كماله  
ودينه واهله وروحه واهله في قصي مراتب العدالة



وهذا الذي شرع في تحريمه ابن المصنف رحمه الله تعالى في غير هذه  
المرتبين المسلمين حتى تعبدوا له في حقه وعلمه قال في معرفة البستر  
والعفاف وكف البطن والفرج والمخيم اليد واللسان وتعرف باجتنب  
الكبائر التي اوعده الله عليها النار من شرب الخمر والزنا والربا وغش الأ  
الدين والفرار من الرهف وغير ذلك والدلالة على ذلك ان يكون سائر  
جميع عبيده حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عذاته وغيره وتفتش ما له  
ونكته لذلك ان العدالة في باب الشهادة هي الكفاية على المحدث  
ولقولهم وقصص التي هي رتب العدالة معصص المصنف للزيرة  
فاذا اطلق العدالة في باب الشهادة فذلك في الدنيا على الظن  
تحت هذه المرتبة القصوى لوجود التحم الزيرة التي رتبة للعدالة بما  
فيها من السر والعفاف وكف البطن في ما صدر المعتبر في الدنيا  
العدالة المطلقة والعدالة المطلقة على حكم الله الزيرة التي رتبة في الدنيا  
في غير حال تعبد فيها بمعنى انه شرع العدالة التي هي الكفاية في الدنيا  
والشرع والعرف في غير ذلك منها وفي غير حال تعبد فيها اذ الحكم منها في  
الشرع والتفسير وبعبارة اخرى العدالة المعصية والباقي هو رتبها في الدنيا  
الزيرة اما في باب العصاة والدعائم وثالثها هو المعتبر فيها من ذلك  
او ان رتبها او المرتبة الخاصة منها فذلك مقتضى المصنف والقاعدة فيها

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

دوامه و بقیه حجتی بر این معنی است که در این کتاب

وهي منصوص في اعتبار العدالة المطلقة والعدالة لغيرها كالإشارة إلى مقتضى  
العدالة في اعتبار العدالة الخاصة والرتبة الخاصة منها وبعبارة أخرى هي التي  
أما في كمالها وفي غيرها أطلقوا دعوى لرفقها بطلانها وعلموا في غيرها بالعدل  
منها في اعتبار العدالة في كل باب وبعبارة أخرى إلى كمالها في كل باب  
أدلة المصنف في الدلالة التي رخصت فيها لفظ العدالة التي هي مصدر الحكم  
والنظر في الشريعة المحمدية وكان في مقام التعليل في مقام الدلالة إلى كمالها  
شدة شمولها في كل باب ولا تصدق إلا على الرضا والعدل في كل باب  
يرفقا بطلانها وتحريم على من رتب العدالة كمن رتب الشهادة وإنما إذا لم يكن  
في أدلتها دعوى وإذا أطلق يدلالة في مقام الدلالة والعدل في كل باب  
مركب وعدم اعتدال المصنف حتى يبيح العدالة المعتبرة في القاضى وإنما في كل باب  
على الشاهد فليدرك أن المصنف في كل باب باب واحد محب هذا الباب  
ولما كان العصباء وتعدى حكم على فلك الدماء والآباء فتقضى العدالة  
وتنزل في كل باب اعتبارا باعتبارها في كل باب ودخلت في مقتضى حكمها  
اعتبار العدالة المطلقة والعدالة لغيرها في كل باب وبعبارة أخرى  
أصحاب الأدلة في كل باب من حيث الدين والدفع والترك  
والعدل في القاضى في مقتضى حكمها ومقتضى العدالة في كل باب باعتبارها  
منزلها في كل باب من غير اعتبار اعتبارها في كل باب وذلك في كل باب باعتبارها  
في الصلة لغيرها في كل باب في الصلة في كل باب باعتبارها في كل باب  
الرفع وغيره في كل باب في كل باب وبعبارة أخرى في كل باب





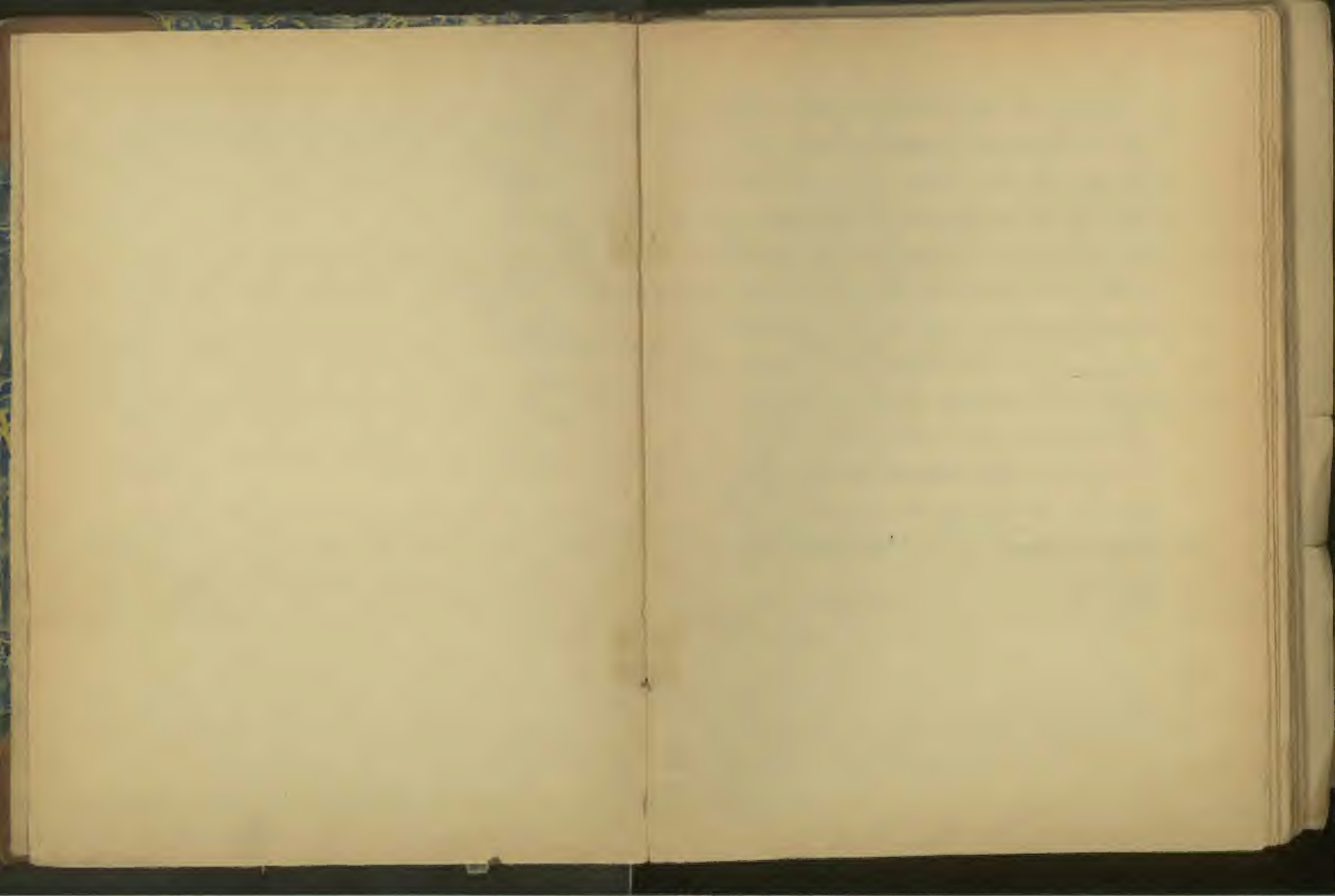






ولعمري ما حساب الكفا في غير المخصص بعد التعميم والتقييد بعد الاستدراك  
 تنبيهها على ان مركب مطلق لمعاص حتى لا يضره غير معتبر في العداة واما كونه لهما  
 بعد المخصص بملاحظة ان اللزوم يخص الكف باجورج في الدارعة واما لغيره  
 واليد والمان نعم انه نعم منها وفي السبع والمذكر والمرد والصور حساب  
 الكفا في بعد المخصص الكف باجورج في الدارعة يكون في غير التعميم بعد المخصص  
 بعد التقييد لا السكاه ان حساب الكفا يكون باجورج في الدارعة كذلك  
 يكون بغيره كف غير في اجورج ويحتمل ان يكون المراد في هذا المصنف  
 السرد العفان وكف المولى في ملكه بالعدالة نفس العداة وملكها  
 وفي حساب الكفا في هذه الحساب في ملكه فيكون منطبقا على قول  
 الثالث وهو الاشتقاقية العقلية عن ملكة وفي هذا يكون المراد من  
 الصعاب نفس العداة <sup>والمعنى</sup> في نفس العداة ويكون حساب الكفا في  
 قولنا ان العداة <sup>الملك</sup> ويكون <sup>الملك</sup> في ملكه <sup>الملك</sup> في ملكه <sup>الملك</sup> في ملكه  
 في قولنا وسبق <sup>الملك</sup> في ملكه <sup>الملك</sup> في ملكه <sup>الملك</sup> في ملكه <sup>الملك</sup> في ملكه  
 انما كذا







۱۲۵

محمد الدار  
 سلمیٰ بنی نازک  
 رند نازک  
 در این شهر  
 شد اسیر  
 خواجه شاد  
 محمد الدار



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله  
 وبعد  
 فبينا نحن على هذا  
 إذ أنزل علينا  
 القرآن الكريم  
 وهو نور هادي  
 إلى صراط مستقيم  
 وبما أنزلنا من  
 الكتاب من الهدى  
 والضلالين  
 فالله أعلم

فرد فریخته بد صد مطلب بقاء الدین و الدنیا  
 بابر علی و در نجف ارف بعد از آنکه رب ما رفته باشد  
 بعد از آنکه ما رفته باشد ما رفته باشد  
 بعد از آنکه ما رفته باشد ما رفته باشد  
 بعد از آنکه ما رفته باشد ما رفته باشد  
 بعد از آنکه ما رفته باشد ما رفته باشد  
 بعد از آنکه ما رفته باشد ما رفته باشد





[illegible][illegible]



